جيوب الحرمان والفقر في الأردن

"دراسة مستندة على منهج متعدد الأبعاد لقياس للفقر"

إعداد

أحمد حمد أبو حيدر

المشرف

الأستاذ الدكتور عيسى مصاروه

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

علم الاجتماع

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيـــار، 2010

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (جيوب الحرمان والفقر في الأردن)، وأجيزت بتاريخ ١٠/ ٥/ ٢٠١٠:

اعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور عيسى سليم المصاروه ، مشرفاً أستاذ - الدراسات السكانية	....
الدكتور حلمي خضر ساري، عضواً أستاذ - علم الاجتماع	....
الدكتور إبراهيم عيسى عثمان، عضواً أستاذ - علم الاجتماع	....
الدكتور محمد عيسى شحاتيت، عضواً أستاذ مشارك- اقتصاد قياسي (جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا)	....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع........ التاريخ ....

الإهداء

إلى القلب الكبير والصدر الرحب، والدي العزيز

إلى نور القلب ونبع الحنان وينبوع الحياة، أمي الحنون

إلى رفيقة الدرب وشريكة العمر، التي مزجت أحلام عمري بأحلامها، فعانت ما أعانيه وتحملت كل الأعباء بنفس راضية، زوجتي الغالية.

إلى أمل الغد المشرق ابنتي سلمى.

إلى روح أستاذي الدكتور حرب الحنيطي، الذي فاضت روحه إلى بارئها.

لكم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر وتقدير

لقد كانت مراحل العمل في هذه الأطروحة متعبة وطويلة، إلا أن الله منّ علي بكثير من الجهود الطيبة التي جعلت الصعب سهلا، وحولت العمل الشاق إلى متعة، ولأن من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فإنني أتقدم بوافر شكري وعرفاني للإنسان الذي أرهقته بمتابعتي وتوجيهي، وأدهشني بطول صبره وفيض لطفه، وسمو أخلاقه، فصرت عاجزا عن شكره، إلى أستاذي الدكتور عيسى مصاروه الذي علمني من خلال إشرافه على أطروحتي، أدب البحث، وسلوكيات العلماء قبل أن يعلمني أصول العلم والمعرفة.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور إبراهيم عثمان، والأستاذ الدكتور حلمي ساري، والأستاذ الدكتور محمد شحاتيت، على تفضلهم بمناقشة أطروحتي هذه.

كما أتقدم بالشكر أيضا إلى الدكتور ممدوح هايل السرور، الأمين العام للهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي على دعمه ومساندته لي طول فترة كتابة هذه الأطروحة.

الفهرس	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

جيوب الحرمان والفقر في الأردن

"دراسة مستندة على منهج متعدد الأبعاد لقياس للفقر"

إعداد

احمد حمد أبو حيدر

المشرف

الأستاذ الدكتور عيسى مصاروه

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على جيوب الحرمان والفقر في الأردن والتي يوجد فيها تركز للأسر المحرومة، إضافة إلى التعرف على العلاقة بين الأبعاد المختلفة للحرمان من جهة وعلاقة هذه الأبعاد مع فقر الدخل من جهة أخرى. وتزويد صانعي القرار على المستوى الوطني، وعلى مستوى المحافظات، بمعيار موضوعي لتحديد أولويات التدخل التنموي في المحافظات وداخل كل محافظة وبالتالي المساهمة في تقليص التفاوتات التنموية بين المحافظات.

وقد اتبعت الدراسة مجموعة من الإجراءات المنهجية التي تتسق وطبيعة أهدافها، حيث تناولت الدراسة الأبعاد المختلفة للحرمان من خلال تطبيق منهجية قياس الفقر المتكامل (قياس الحرمان من الحاجات الأساسية وأسلوب خط الفقر).

وقد اعتمدت هذه الدراسة، بشكل رئيسي، على تحليل بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2006 الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة، والذي شمل عينة مكونة من 12768 أسرة تمثل كافة الأسر في جميع محافظات الأردن، لذلك فان نتائج هذه الدراسة ممثلة على مستوى المملكة. واستخدمت الدراسة منهجية مطورة تتمثل في قياس إشباع الحاجات الأساسية من خلال اشتقاق خمسة أدلة رئيسية للحرمان ضمن خمسة ميادين، وهي دليل الحرمان من البنية التحتية، والاستخدام، والتعليم، والمسكن، وامتلاك السلع المعمرة والأصول. وتم اشتقاق كل دليل من هذه الأدلة من عدة مؤشرات مرتبطة بالميدان، وتعبر هذه الأدلة عن مدى إشباع الحاجات

الأساسية بين أسر كل محافظة، كما احتساب الدراسة دليل الحرمان المركب، الذي يعبر بشكل أشمل عن درجة حرمان الأسر في كل محافظة وفي الأردن بشكل عام.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها: أن نسب الأسر المحرومة وفق دليل الحرمان المركب بلغت (27.7%) ، والذي تم احتسابه من خلال أدلة الحرمان للميادين الخمسة (التعليم، المسكن، البنية التحتية، الاستخدام، ملكية الأصول والسلع المعمرة).

وسجلت أعلى نسبة للأسر المحرومة في المملكة في ميداني البنية التحتية (38.1%) وميدان التعليم (37%)، وبالمقابل سجلت أدنى النسب وبتفاوت كبير في ميدان المسكن حيث بلغت (7.4%) ، كما ارتفعت أيضا نسبة الأسر المحرومة في ميدان الاستخدام حيث بلغت النسبة(30.4%) على مستوى المملكة، أما في ميدان امتلاك السلع المعمرة والأصول فقد بلغت نسب الأسر المحرومة (24.9%). كما دلت النتائج أيضا على أن نسبة الأسر المحرومة وفق دليل الحرمان المركب ترتفع بشكل واضح مقارنة بنسبة الأسر الفقيرة وفق أسلوب خط الفقر، حيث بلغت نسبة الأسر المحرومة وفق دليل الحرمان المركب (27.7%) في المملكة، مقابل (13%) للأسر الفقيرة، وسجلت محافظة معان أعلى نسب حرمان في دليل الحرمان المركب على مستوى المملكة، بنسبة بلغت (36.5%)، تلتها محافظة الكرك (35.8%) ومن ثم تلتها محافظة جرش (35.4%)، وبالمقابل سجلت محافظة عمان أدنى نسبة حرمان في دليل الحرمان المركب، حيث تدنت نسبة الأسر المحرومة في المحافظة (23.1%)، تلتها محافظة الزرقاء بنسبة (25.8%).

وعلى مستوى الأقاليم بينت النتائج أن إقليم الجنوب سجل أعلى نسبة للأسر المحرومة، حيث بلغت هذه النسبة (34.3%)، يليه إقليم الشمال بنسبة (31.6%). وسجل إقليم العاصمة، أدنى نسبة من الأسر المحرومة حيث بلغت (23.1%).

وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بالتركيز على تفعيل إلزامية التعليم ومكافحة التسرب من المدارس، والتركيز على استهداف السكان في محافظات المفرق ومعان وجرش الأشد حرماناً على مستوى المملكة. كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل السياسات الهادفة للحد من البطالة، وخلق فرص عمل للإفراد العاطلين عن العمل وخاصة في محافظات مادبا ومعان وعجلون، وتحسين مستوى خدمات البنية التحتية، وخاصة خدمات الصرف الصحي التي تفرض

على المواطنين أعباء مادية إضافية لعدم توفرها، مع التركيز على استهداف محافظات الكــرك والمفرق ومعان.

الفصل الأول: المدخل للدراسة

1-1 مقدمة

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهمية الدراسة ومبرراتها

4-1 أهداف الدراسة

1-1 مقدمة

لم تبرز ظاهرة الفقر في الأردن كمشكلة حادة إلا بعد منتصف الثمانينات من القرن الماضي، حيث كانت الأوضاع الاقتصادية مستقرة نسبياً قبل ذلك، كما كانت نسبة البطالة منخفضة نسبيا. ففي عقد السبعينات مثلا، ساهم الارتفاع في عائدات الأردنيين العاملين في الخارج، وبخاصة في الدول الخليجية، بالإضافة إلى زيادة المساعدات العربية والقروض الأجنبية ونمو الصادرات، على تحقيق نمو اقتصادي جيد تجاوز 10% سنوياً، وتحققت زيادة ملموسة في دخل الفرد، وانعكس ذلك كله إيجابيا على الخدمات والمنافع المتاحة للمواطن، بما في ذلك التعليم والصحة وغير ذلك. كما انعكس بشكل واضح على انخفاض نسبتي البطالة والفقر في المجتمع إلى حدودهما الدنيا.

ولكن الأوضاع الاقتصادية كانت قد اختلفت اختلافا واضحا بعد منتصف الثمانينات، فقد أدى انخفاض أسعار النفط والركود الاقتصادي العالمي، وتراجع المساعدات العربية، وما رافق ذلك من الانخفاض في عائدات الأردنيين العاملين في الدول الخليجية، والتراجع في الصادرات الأردنية، إلى انخفاض الاستثمار وتراجع معدلات النمو الاقتصادي إلى مضاعفة نسبتي الفقر والبطالة في المجتمع، وقد عجزت السياسات الحكومية الاقتصادية عن التصدي للتدهور الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والاقتراض الخارجي، وكانت النتيجة الارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية والنقص الكبير في الاحتياطي الأجنبي، وتخفيض قيمة الدينار الأردني بنحو 40% وبالتالي ارتفاع كبير في تكاليف المعيشة، مما أدى إلى زيادة نسبة الفقر وتفاقم مشكلة البطالة التي قدرت بحوالي 20 % خلال سنوات عقد التسعينات.

ولمعالجة هذه الأوضاع، قامت الحكومة الأردنية، ومنذ عام 1989، بتطبيق عدد من برامج التصحيح بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وخفض المديونية الخارجية والعجز في الموازنة، والتوجه الشامل نحو اقتصاد السوق، وعلى الرغم من مجموعة من الإجراءات والبرامج ذات البعد الاجتماعي التي رافقت برامج التصحيح الاقتصادي للتخفيف من انعكاساته السلبية على الأوضاع المعيشية للمواطن من ذوي الدخل المحدود، كالبطالة والفقر، إلا أن معدلات البطالة استمرت في الارتفاع، كما أن نسب الفقر استمرت في الازدياد لتتجاوز 70% في بعض المناطق (الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، 2010).

ولقد أظهرت مسوحات ودراسات الفقر التي أجريت منذ عام 1989 اتساع هوة الدخل والثروة بين المناطق. فقد تبين وجود عدد كبير من المناطق والتجمعات السكانية ترتفع فيها نسب الفقر إلى معدلات عالية، وأظهرت نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2006، بأن آثار النمو الاقتصادي التي شهدتها المملكة خلال السنوات الماضية لم تنعكس بشكل متوازن على كافة شرائح المجتمع من حيث توزيع الثروة والدخل، حيث أن حصة الفقراء من مجمل الدخل ومجمل الإنفاق لم تتغير خلال الفترة 2002 – 2006، في حين أن حصة الأغنياء لنفس هذه الفترة ارتفعت بشكل واضح. (دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2006، 2008)، (البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي،2002 و2006).

ونظرا لما للفقر من انعكاسات سلبية على المجتمع وعلى الفرد على حد سواء فان قياسها بشكل دقيق يتضمن كافة أبعادها المختلفة يساعد صانعي السياسات ومتخذي القرارات على وضع الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها والحد منها، وتعريف الفقر بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد هو أحد أهم أبعاد مكافحة الفقر. وتتصدى هذه الدراسة لمشكلة الفقر بوصفها مشكلة متعددة الأبعاد. فالفقر لا يقتصر على الحرمان المادي فحسب، بل يمتد ليشمل الحرمان في مجالات أخرى تشكل في مجملها حالة الفقر. ومن ثم فإن تناول ظاهرة الفقر بشقيه البشري والمادي وكذلك التعرف على بعض المؤشرات ذات العلاقة هما محور هذه الدراسة.

1–2 مشكلة الدراسة

أدى التركيز والاهتمام بالتعرف على الفقراء وقياس الفقر إلى التغاضي عن حقيقة أن الفقر مشكلة ذات أبعاد متعددة لا يمكن اختزالها في بعد واحد من أبعاد الحياة البشرية، فقد شاع في الدول المختلفة ومنها الأردن قياس وتحديد خط الفقر بناءً على الدخل أو نمط الاستهلاك. وعلى الرغم من أن الدخل هو بعد هام من أبعاد الفقر إلا انه لا يعكس سوى صورة جزئية لأوجه الحرمان الأكثر تعقيدا. وبهذه الصورة يعتبر الحرمان من الدخل وجهاً واحداً من أوجه الحرمان المتعددة التي ركزت عليها الدراسات كثيراً، وأغفلت الجوانب الأخرى من الحرمان المتمثلة في الصحة، التعليم، المسكن، العمل، البيئة، الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، توفر المياه المأمونة، وغيرها من الجوانب التي عادة ما يتم تجاهلها عندما يتم التركيز على الدخل وحده.

وقد تلمس الباحث أثناء مراجعته للدراسات المتعلقة بـالفقر فـي الأردن تركيـز هـذه الدراسات على بعد واحد من أبعاد الحرمان المتعلق بالدخل، وبالمقابل فإن هناك نقصاً كبيرا إذ لم يكن غيابا تاماً للدراسات المتعلقة بقياس الأوجه والأبعاد المختلفة للحرمان مثل:الحرمان مـن الصحة، الحرمان من التعليم والتدريب، الحرمان من المسكن، الحرمان من العمل، الحرمان من البيئة الصحية، الحرمان من الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، الحرمـان مـن الميـاه المأمونة، وعلاقة هذه الأبعاد بالفقر المادي أو الحرمان من الدخل. حيث لم تجـر أي دراسـة منهجية علمية حول قياس الفقر في الأردن باستخدام أسلوب الحرمان المتعـدد للتعـرف علـى الأوجه المختلفة للحرمان، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا الصدد.

لذا تأتي هذه الدراسة للتصدي لهذا الموضوع ولتغطية النقص في هذا الجانب الذي يعتمد في الأساس على تحديد واقع الحرمان من الحاجات الأساسية بدلاً من الاعتمـاد علـى القـدرة الدخلية التي تؤهل الفرد أو الأسرة لإشباع تلك الحاجات، حيث يعتبر هذا الأسلوب أسلوبا مكملاً لأسلوب خط الفقرالذي يقيس وجهاً واحداً من أوجه الحرمان وهو الحرمان من الدخل. ويـشكل استخدام أسلوب الحرمان المتعدد إضافة مفيدة في فهم الأبعاد الكلية لظاهرة الفقر والتعرف على جيوب الحرمان المختلفة في الأردن، كما يعتبر أيضاً؛ الأسـلوب الأنـسب لأغـراض وضـع السياسات الاجتماعية المتعلقة بالاستجابة لحاجات البقاء عند الشرائح الفقيرة.

1-3 أهمية الدراسة ومبرراتها

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المشكلة التي تتصدى لها وهي مشكلة الفقر بأبعـاده المختلفة، حيث يشكل الفقر تحديا كبيراً للجهود التنموية في الأردن. وتعد هذه المشكلة أحد أهـم الأولويات الوطنية، وقد انبرت العديد من الدراسات لتشخيص الفقر والتعرف على الفقراء وقياس الفقر ولكنها تغاضت عن حقيقة أن الفقر ظاهرة مركبة ذات أبعاد متعددة لا يمكن اختزالها فـي بعد واحد من أبعاد الحياة البشرية.

وتنبع أهمية هذه الدراسة أيضاً في محاولتها الإسهام في تقديم فهم أفضل لطبيعة الفقـر المركبة في الأردن من خلال دراسة الأوجه المتعددة للحرمان (الحرمان من الحاجات الأساسية) وليس فقط الحرمان المادي. فمفهوم الفقر يشير إلى أبعاد متعددة تتجاوز مجرد الدخل المنخفض أو الحرمان المادي، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في الأردن التي تتنـاول الأبعـاد المختلفة للحرمان من خلال تطبيق أسلوب دليل الحرمان المركب(الحرمـان مـن الحاجـات

الأساسية)، ويعتبر هذا الأسلوب، الأنسب لأغراض وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان وتوفير البنية التحتية المتصلة بالمياه والصرف الصحي. وبالمقابل فإن أسلوب خط الفقر، هو الأنسب لأغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والإعانات الاجتماعية.

ومن هنا فإن دراسة الأوجه الأخرى للحرمان يشكل إضافة مفيدة في فهم الأبعاد الكلية لمشكلة الفقر والتعرف على جيوب الحرمان المختلفة في الأردن، حيث يجمع دليل الحرمان بين العناصر الأساسية للحرمان ويكشف عن التناقضات مع فقر الدخل. وتقدم هذه الدراسة أيضاً فهماً عاماً لأوجه الحرمان المختلفة في الأردن وتحديدا جغرافياً لجيوب الحرمان بالإضافة إلى علاقة هذه الأبعاد مع فقر الدخل الذي يعد وجها من أوجه الحرمان. وعليه يمكن تحديد المسوغات التي دفعت لاختيار موضوع الدراسة على النحو التالي:

1. نقص الدراسات التي تناولت الأوجه المختلفة للحرمان لدى الفقراء وغيابها على مستوى الأردن أو على مستوى المحافظات أو على أي مستوى تمثيل إداري واقتصارها فقط على تناول جانب الحرمان المادي.

2. تستخدم هذه الدراسة منهجية الفقر المتكامل (أسلوب خط الفقر وأسلوب دليل الحرمان المركب) في دراسة الأوجه المتعددة للحرمان ولم يسبق أن تم استخدام هذه المنهجية في أي الدراسات السابقة، إذ سيتم الاستفادة من هذه المنهجية في تحليل وقياس مؤشرات وأبعاد الحرمان المختلفة.

3. الاهتمام المتزايد محليا ودوليا وخاصة في العديد من المؤسسات الدولية بظاهرة الحرمان التي تقيس الفروقات بين الأسر وعلى مستوى الأفراد والأسر والتجمعات السكانية.

1-4 أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على جيوب الفقر في الأردن التي يوجد فيها تركــز للأســر المحرومــة، لأن مقاييس الحرمان تأخذ بعين الاعتبار المناطق الأكثــر حرمانــا وبالــذات الأشــخاص المستهدفين بالحرمان في تلك المناطق، مما قد يساعد في توجيه السياسات الاجتماعيــة توجيها صحيحاً.
2. التعرف على العلاقة بين الأبعاد المختلفة للحرمان من جهة وعلاقة هــذه الأبعــاد مــع الحرمان المادي (فقر الدخل) من جهة أخرى.
3. تطوير واستخدام مقاييس وأدلة للحرمان .
4. اقتراح مقاييس للحرمان تتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأردن، وقيــاس الحرمان باستخدام مؤشرات الدخل والاستخدام والتعليم والبيئــة والخــدمات والمــسكن والملكية على مستوى المحافظات والمملكة.
5. قياس الدليل العام للحرمان المركب على مستوى (جيوب الحرمان).
6. التوصل إلى بعض التوصيات في ضوء نتائج الدراسة التي من المؤمل أن تساهم فــي توجيه السياسات التنموية نحو الأسر التي تقطن في جيوب الحرمان في الأردن لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهم.

ولتحقيق أهداف الدراسة ستسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الرئيسية التالية:

1. أين توجد جيوب الحرمان في الأردن، أي ما هي المناطق الجغرافية التي تتركز فيها الفئات المحرومة في الأردن؟
2. هل هناك علاقة بين الأبعاد المختلفة للحرمان؟
3. هل هناك علاقة بين الأبعاد المختلفة للحرمان من جهة وبين الحرمان المادي (فقر الدخل) من جهة أخرى؟
4. ما هي المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الحرمان في الأردن؟

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

2-1 المداخل النظرية السوسيولوجية المفسرة للفقر

2-1-1 مقدمة

2-1-2 أهمية دراسة الفقر من منظور سوسيولوجي

2-1-3 المداخل النظرية السوسيولوجية المفسرة للفقر

2-1-4 رؤية توفيقية للنظريات السوسيولوجية المفسرة للفقر

2-1-5 سياسات وبرامج مكافحة الفقر حسب تصورات سوسيولوجيا الفقر

2-2 مراجعة الدراسات السابقة

2-2-1 الدراسات المحلية

2-2-2 الدراسات العربية

2-2-3 الدراسات العالمية

2-1 المداخل النظرية السوسيولوجيه المفسرة للفقر

2-1-1 مقدمة

إن أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى ظهور علم الاجتماع كان البحث في موضوع الفقر، فظهور علم الاجتماع في كل بريطانيا وفرنسا وامريكا رافقه التركيز على ظاهرة الفقر والفقراء، ومع ذلك ومنذ اربعينيات القرن الماضي ابتعد علماء الاجتماع عن البحث في هذا الموضوع، ويعود هذا الخروج والابتعاد إلى سببين أساسيين، الأول: التغير في المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالفقر حيث استعيض عن مصطلح الفقراء بمصطلح الطبقة الدنيا وعن مصطلح مشاكل الفقراء بمفهوم الأرض الخصبة للانحراف والجريمة. أما السبب الثاني فكان تحول الاهتمام من الطبقة الدنيا إلى الاهتمام بالطبقة الوسطى وهو مجال للبحث تهيأت له الأموال الوفيرة من جهة وكان أكثر ملائمة لتطبيق منهج المسح الاجتماعي الذي تحول فيما بعد إلى احد المناهج المفضلة في علم الاجتماع من جهة أخرى (Islam, 2005).

وقد تم أعادة إحياء اهتمام علماء الاجتماع في دراسة الفقر في أمريكا في الستينيات بعد فشل إستراتيجية مكافحة الفقر وسقوط نموذج التحديث، حيث ركز علم الاجتماع الأميركي على مدى تطور وانتشار الفقر والمشاكل الاجتماعية المصاحبة له، إلا أن مساهمات علماء الاجتماع في دراسات الفقر ودراسات التنمية بشكل عام تراجعت تدريجيا وسيطر علماء الاقتصاد على هذا الميدان إلى حد كبير. فمعظم علماء الاجتماع الذين تناولوا موضوع الفقر في تلك الفترة ركزوا بشكل أساسي على الدراسات والبحوث المتعلقة بالسياسات.

وقد احتوت دراسات الفقر رؤى ووجهات نظر كثيرة ومتعددة مثل تلك التي تناولت الفقر من منظور القدرات والمنظورات الأخرى التي استخدمتها العديد من المنظمات الدولية حديثا مثل منظور الفقر البشري والاستبعاد الاجتماعي والتهميش والحرمان وتدني المكانة والموقع الاجتماعي والانعزال والضعف. وبالرغم من الجهود الكبيرة لعلماء الاجتماع في التعامل مع ظاهرة الفقر كظاهرة اجتماعية مركبة متعددة الأبعاد إلا أن ظهور منظورات أخرى للفقر من جهة وتعقد الظاهرة من جهة أخرى فرض جدلا واسع النطاق حول وجود النظريات السوسيولوجية المناسبة لتفسير هذه الظاهرة بإبعادها المركبة. وفيما لا يزال العديد من الباحثين يرى انه لا توجد نظرية سوسيولوجية واحدة مناسبة لتفسير أبعاد ظاهرة الفقر المختلفة، يرى البعض الأخر أن علم الاجتماع قادر على تأطير هذه الظاهرة نظرياً وتقديم التفسيرات العلمية لها لأنه علم متداخل التخصصات ويتضمن المفاهيم الأخرى للعلوم الاجتماعية بما فيها

الاقتصاد، العلوم السياسية، علم النفس والانثروبولوجيا وغيرها من العلوم. فالدراسات السوسيولوجية للفقر ركزت على التفاعل بين القوى الاجتماعية، والمجموعات الثقافية، والنظم الهيكلية، والقيم والمعتقدات، وطموحات الأفراد وقدراتهم، والتفاوتات المكانية، في محاولة لفهم أبعاد هذه الظاهرة. ويمكن القول أن التنظير لظاهرة الفقر قد ازداد وبشكل كبير من خلال توسيع نطاق استخدام المفاهيم والمؤشرات والأدلة المتعلقة بالفقر خلال النصف الثاني من القرن العشرين بشكل تجاوز التركيز على مفهوم الدخل القاصر إلى مفهوم الفقر كظاهرة مركبة.

وسنتناول المداخل النظرية المفسرة للفقر، وتتسم طريقة العرض والتحليل بأنها مركبة من حيث البنية وتنقسم إلى ثلاثة أجزاء، الأول يبين أهمية دراسة الفقر من منظور سوسيولوجي، أما الجزء الثاني فيتناول المداخل النظرية التي شكلت سوسيولوجيا الفقر وفي هذا الجزء سنحاول تقديم رؤية توفيقية للنظريات السوسيولوجية المفسرة للفقر، أما الجزء الثالث فسوف يتعرض لسياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر. والمنهجية لهذا الاستعراض للنظريات السوسيولوجية المفسرة للفقر تضمنت مراجعة تحليلية للأدبيات والأبحاث التي تناولت الفقر من منظور سوسيولوجي، باستخدام عدة معايير. أولا : ركز البحث على نظريات الفقر من وجهة نظر سوسيولوجية. ثانياً : جرى التركيز على تحليل الأعمال المؤثرة التي شكلت المناقشة السوسيولوجية للفقر مع التركيز على بعض المقاربات المعاصرة لمفهوم الفقر في محاولة للتعرف على موقع سوسيولوجيا الفقر اليوم والى أين تتجه في المستقبل. ولا بد من الإشارة إلى انه وبالرغم من أن هذا الاستعراض يتضمن مراجعة التراث النظري إلا انه لا يزال بعيدا عن الشمولية بسبب تعدد تعريفات الفقر التي تناولتها تلك الأدبيات. وسيتم في هذا الاستعراض عرض ومناقشة تسعة نظريات سوسيولوجية مفسرة للفقر كما هو موضح في الشكل 1–1.

شكل 2-1 المداخل النظرية السوسيولوجية المفسرة للفقر



2-1-2 أهمية دراسة الفقر من منظور سوسيولوجي

راكم البحث السوسيولوجي في العالم رصيدا كبيرا من الدراسات والأبحاث حول قضايا التنمية والتخلف والتحديث والتغير الاجتماعي والفقر، وتطور البحث في هذه القضايا تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة ويعود ذلك إلى التغير في مفاهيم التنمية والتخلف، والتي تم توسيع أطرها من التركيز على التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية "التنمية البشرية" إلى معان وأوجه متعددة مثل التنمية المستدامة، وينطبق الأمر ذاته على ظاهرة الفقر التي شهدت تطورات عديدة في المفهوم وفي طرق القياس.

ولكن كيف تناولت السوسيولوجيا ظاهرة بهذا المستوى من التعقيد والتركيب، وكيف يمكن لنا أن نموضعها في سياقها السوسيولوجي ، وأنى لنا اكتشاف شروط إنتاجها وإعادة إنتاجها اجتماعيا، وما هي أهمية السوسيولوجيا في دراسة الفقر، أسئلة كثيرة تشكل إجاباتها الأعمدة الرئيسية في البناء السوسيولوجي المفسر للفقر، ومن خلال تناول الفقر بأبعاده المختلفة، نجد أن دراسة الفقر تنطوي على أهمية سوسيولوجية في عدة جوانب منها:

1. بالنظر إلى الفقر من منظور الدخل فإن التفاوت في توزيع الدخول يمثل حقيقة أساسية بالنسبة للنسق الاجتماعي، لأن المعرفة بالدخل الذي يحصل عليه الفرد تمكننا من معرفة ما قد يتوقعه من الآخرين أو ما يتوقعه الآخرين منه من مواقف. فحصول الفرد على دخل معين يضعه في موقع يعبر عن تسلسل للمكانات، وبوجود نظرية سوسيولوجية تحلل طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي، فإن هذه الحقائق المتعلقة بتوزيع الدخول لها أهمية اجتماعية كبيرة (عبد الرحيم، 1990). ومن جهة أخرى، يؤدي التركيز على دراسة التفاوتات في توزيع الدخول إلى الفشل أحيانا في التمييز بين مفهومي عدم المساواة والفقر، في حين أن المقاربة السوسيولوجية تنظر إلى الفقر على أنه لا ينطبق فقط على أولئك الذين هم ضحايا لسوء توزيع الموارد، ولكن على أولئك الذين لا تسمح مواردهم بتحقيق المطالب الاجتماعية والأعراف التي توضع من قبل ذلك المجتمع في المقام الأول.

2. بالنظر إلى الفقر من منظور الحاجات الأساسية، فالسلع المادية ليست ثابتة أو محددة وحتى كمية ونوعية وكلفة المواد الغذائية التي تؤكل تعتمد على الأدوار التي يلعبها الأفراد وعلى العادات الغذائية الموجودة اجتماعيا. لذا فإن الاحتياجات المادية تتحول إلى احتياجات تحدد اجتماعيا بطرق مختلفة، فالأفراد ليسوا كائنات فردية تتطلب استبدال مصادر الطاقة المادية، فهم كائنات اجتماعية يتوقع منهم أن يقوموا بادوار اجتماعية مختلفة كدور العمال والمواطنين، والآباء، والشركاء والجيران والأصدقاء (Lister,1990). وعلاوة على ذلك، فالأفراد ليسوا مجرد مستهلكين للسلع التي تلبي احتياجاتهم البدنية ولكنهم منتجين لتلك السلع أيضا، وكما أنه من المتوقع منهم أن يقوموا بأدوار مختلفة في علاقاتهم الاجتماعية المتنوعة، وهم يعتمدون على المرافق والخدمات المقدمة لهم بشكل جماعي. وتنطبق هذه الاحتياجات عالميا وليس فقط في المجتمعات الصناعية الغنية (Townsend, 2006). وتكمن هنا أهمية مقاربة الفقر سوسيولوجيا.

3. بالنظر إلى الفقر من منظور الحرمان، فعندما تفتقر مجموعة من الأفراد أو يحرمون من الدخل وغيره من الموارد، بما في ذلك استخدام الأصول والحصول على السلع والخدمات العينية المعادلة للدخل، من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية، فإن هذه المجموعة لن تتمكن من لعب أدوارها المختلفة والمشاركة في العلاقات الاجتماعية، كما يتوقع منها بحكم عضويتها في المجتمع (Townsend, 2006)، ويشير شامبرز Chambers، إلى أن المحرومين من المستوى المعيشي اللائق نتيجة للفقر المادي، يعانون

من تدني المكانة والموقع الاجتماعي والانعزال والتهميش والضعف وقلة الحيلة والإذلال (Chambers,1995) ، وبالتالي فان دراسة هذه العوامل وتحليلها من وجهة نظر سوسيولوجية له أهمية كبيرة.

4. في أواخر القرن العشرين، قام عدد من علماء الاجتماع بالمساهمة في تطوير معنى جديد للفقر وهو" الحرمان النسبي" (، 1979 ، 1985 و Townsend, 1993)؛(1984 ؛ Lansley,)؛ Ferge and Miller, 1997) من جهة، وتطوير منهجية لقياس الفقر من جهة أخرى، حيث أشاروا إلى أن التقارير الذاتية للأفراد People's subjective "reports" حول أوضاعهم وتجاربهم وظروفهم المعيشية ترتبط ارتباطا منطقيا مع نتائج الأبحاث العلمية الموضوعية حول ظروفهم المعيشية، وتقدم هذه التقارير الذاتية طريقا مختصرة لقياس الفقر، والتي لم تكن معتمدة كأحد المناهج لقياس ظاهرة الفقر، حيث تميزت الأساليب البحثية الأخرى بأنها مكلفة وتستغرق وقتا طويلا، وبالرغم من أن كلا من الفقر "الذاتي" والفقر "الموضوعي" مختلفين من حيث المبدأ، لكنهما يتقاطعان ويتداخلان في التفصيلات، حيث أن أساليب البحث تفترض التواصل القائم بين المنهجين. وبهذه المساهمة لعلماء الاجتماع فان "النسبية" لمعاني الفقر تم إدراكها بشكل واضح وخصوصا فيما يتعلق بتجليات العولمة وانعكاساتها على الفقراء.

5. بالنظر إلى الفقر من منظور القدرات: فالفقر يمثل عدم وجود بعض القدرات الأساسية للأداء، حيث لا تتاح للفرد فرصة بلوغ بعض المستويات الدنيا المقبولة لهذا الأداء، وتتراوح صور الأداء ذات الصلة بهذا التحليل بين تلك ذات الطابع المادي مثل الحصول على الغذاء الجيد والكساء والمأوى الملائمين، وتجنب الاعتلال الذي يمكن الوقاية منه، وتلك الأكثر تعقيداً المتعلقة بالمنجزات الاجتماعية مثل المشاركة في المجتمع المحلي. ويوفق منظور القدرة بين فكرتي الفقر المطلق والفقر النسبي حيث أن الحرمان النسبي من حيث الدخول والسلع يمكن أن يؤدي إلى حرمان مطلق في القدرات، وتكمن هنا أيضا أهمية التحليل السوسيولوجي لظاهرة الفقر، فوفق منظور امارتيا سن (Amartya Sen) للقدرات، تبدأ الأسر مع رصيد الأصول أو الموارد التي تترجمها إلى استحقاقات من خلال عملية تبادلية، وتنطوي هذه العملية على عمليات تبادل في البيئة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية التي تؤثر سلبا أو إيجابا على تحول الأصول إلى سلع أو خدمات ضرورية لحياة كريمة يتمتع بها الإنسان. فالفقر هو في نهاية المطاف نتيجة لعدم كفاية الاستحقاقات والتي تعرف

بأنها مجموعة أوسع من الحقوق بما في ذلك الصحة والتعليم والحرية. حيث يرى سن أن المتطلبات السلعية لأنماط سلوكية راسخة يمكن أن تختلف من مجتمع إلى آخر تأسيسا على الأعراف والتقاليد والعادات،مثال ذلك أن يكون المرء فقيرا نسبيا في مجتمع محلي غني، يمكن أن يحول بينه وبين انجاز بعض المهام الأولية- مثل المشاركة في حياة المجتمع- حتى إن كان دخله حسب التقديرات المطلقة أعلى كثيرا من مستوى الدخل الذي يحصل عليه أبناء مجتمعات أفقر حالا ويمكن بواسطته أداء تلك المهام بنجاح وسهولة كبيرة (Sen, 2000).

وخلاصة القول أن علم الاجتماع يوفر تحليلا أعمق للجوانب المادية وغير المادية للفقر. كما ويمكننا علم اجتماع الفقر بشكل كبير من ربط البناء الاجتماعي والمؤسسات وطموحات الأفراد وثقافتهم والمنظورات المختلفة بالفقر. ويمكن القول أن هذا المنظور يسمح أيضا بتطوير تحليل سوسيولوجي للفقر حيث أنه يمكننا من النظر في الأسباب، والعمليات والنتائج المترتبة عليه، وكذلك طريقة تشكله والطرق المتنوعة التي يتصرف بها الأفراد المحرومين في أوضاعهم القائمة.

2-1-3 المداخل النظرية السوسيولوجية المفسرة للفقر

إن مراجعة المفاهيم والنظريات المتعلقة بالفقر يساعد في فهم أفضل للسياسات والبرامج المصممة لمعالجة هذه المشكلة. وهذه السياسات والبرامج بدورها بحاجة إلى نظريات تفسر العلاقات بين الأسباب والنتائج حتى تحقق أهدافها. وهناك حاجة للنظريات أيضا لتوفير بعض المقاييس التي تساعد في وضع إجراءات للمحافظة على المجتمع وحمايته. وترتكز السياسات العامة المتعلقة بظاهرة الفقر في كثير من الأحيان على أسس غير فعالة، وقد يكون التناقض واضحا بين النظريات "الضمنية" وتلك الواضحة الصريحة وبين السياسات المعلنة وتلك غير المعلنة. فالسياسات والممارسات قد تكون في كثير من الأحيان متقدمة أو متخلفة عن النظرية، وفي الغالب تقوم النظريات بتفسير هذه السياسات والممارسات والتنظير لها. ولتجسير الفجوة وضمان الانسجام بين النظريات والسياسات، يتعين الاتفاق على مفاهيم ومقاييس إجرائية مناسبة لكل من النظريات والسياسات والممارسات، ولكن قد يكمن القصور هنا في أن تكون هذه المفاهيم والمقاييس منحازة إلى مؤشرات قابلة للقياس. ويتم اختيار هذه المؤشرات لتمثيل المتغيرات الرئيسية (Streeten ,1998).

لقد كانت معظم الدراسات المتعلقة بالفقر تتسم بأنها دراسات عامة ووصفية في طبيعتها، أو أحادية باهتماماتها، وتتخذ من الاقتصاد وبعض مداخل السوسيولوجيا أداة للوصف، لذا نجد إن معظم النظريات المفسرة للفقر فضفاضة وغير شاملة. وفي ضوء هذا التوجه ، فان المفاهيم المعاصرة للفقر، تنظر إليه كظاهرة ترتبط بأسباب مختلفة، مما يثير صعوبة نظرية في التنظير لهذا المفهوم الواسع، وينعكس هذا التعقيد النظري لمقاربة الفقر حتما على المستوى التطبيقي الذي يهدف إلى تحديد الفقراء في مجتمع ما.

وتقوم سوسيولوجيا الفقر – شأنها شأن فروع علم الاجتماع الأخرى– على العديد من الآراء النظرية ونقاط التركيز العلمية، وعلى الرغم من هذا فان هناك اتفاقا عاما– بين العلماء من مختلف المدارس الفكرية – حول العديد من المسائل الرئيسية.

وسيتم التركيز على نقاط الالتقاء بين العلماء ووجهات النظر المتباينة المتمثلة في مجموعة من النظريات المفسرة للفقر، كما هو مبين أدناه، بهدف توضيح مجموعة الأفكار المشتركة التي يقوم عليها التحليل السوسيولوجي للفقر.

1. نظرية القصور الفردي (Individual Deficiency Theory)

يقوم منظروا هذا الاتجاه بإلقاء اللوم على الأفراد الفقراء لخلقهم المشاكل الخاصة بهم، ويرون أنه مع الاجتهاد بالعمل واتخاذ خيارات أفضل يمكن للفقراء أن يخرجوا من دائرة فقرهم. وتؤكد النظرية الفردية على فشل الأفراد في تجميع الأصول (تراكم الثروات) كسبب رئيسي لفقرهم، فمسؤولية الفقر تقع على عاتق الفقراء أنفسهم الذين يعتقد أنهم يفتقرون للقدرات الفردية التي يمكن أن تمكنهم من توليد ما يكفي من أصول أو إنتاج ما يكفي من الموارد للعيش فوق خط الفقر المحدد. والمبرر الذي يسوقه أصحاب النظرية الفردية، هو أن الفقراء ليس لديهم اتجاهات صحيحة، دوافع، أو أخلاق عامة للتغلب على العقبات الفردية والاجتماعية (Schwrtz, 2000).

وهناك اتجاه أخر داخل نظرية القصور الفردي، يميل إلى التطرف ويرجع الفقر إلى عدم توافر الصفات الوراثية عند الفقراء مثل صفة الذكاء. حيث أن الفقراء وراثيا يكونون في المراتب الدنيا من التسلسل الهرمي الاجتماعي، فالفقراء فقراء لأن معدلات الذكاء والقدرات العقلية منخفضة لديهم، وقد ولدوا بيولوجيا ليكونوا فقراء (Islam, 2005).

كما يؤيد نظرية القصور الفردي بعض الاقتصادين الكلاسيكيين الجدد (New Classical). فالفرضية الأساسية لهذا النموذج ترى أن الأفراد يسعون إلى تحقيق أقصى قدر من الرفاهية الخاصة بهم من خلال اتخاذ الخيارات العقلانية والاستثمارات. وعندما يختار بعض الأفراد على المدى القصير العوائد المنخفضة المردود، تُحمل النظرية الاقتصادية الفرد المسؤولية على الخيارات الفردية التي يقوم بها. ويؤكد كلارك، احد الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد، في محاولته لتفسير كل من الغنى والفقر في ضوء النموذج الفردي، أن الثروة تأتي من الإنتاجية والمكافآت على الجهد، بينما يكون الفقر بسبب غياب الإنتاجية وعدم القدرة أو عدم الرغبة في العمل (Clark, 2002).

وترى بعض التبريرات النظرية أيضا أن عدم وجود حوافز للفقراء لتحسين ظروفهم الخاصة هو موضوع متكرر في الأبحاث والدراسات التي تلقي اللوم على سخاء نظام الرعاية الاجتماعية ودوره في إدامة الفقر، حيث يشير بعض الباحثين إلى أن سنوات الحرب على الفقر في الواقع ساهمت في زيادة الفقر بين البالغين في سن العمل، وخصوصا أولئك الذين يتلقون مساعدات نقدية وعينية، وخلص الباحثون إلى انه من خلال "تطبيق نظرية بسيطة" فان المشكلة تكمن في برامج مكافحة الفقر نفسها، لأنها برامج رعائية قدمت جملة من الحوافز السلبية، تعاقب على تطوير الذات وتحسين وحماية الأفراد من عواقب سوء الاختيارات الخاصة بهم.

حيث يرى مواري أن الفقر بين الأميركيين من اصل افريقي في المناطق الحضرية كان نتيجة لسياسات الرعاية الاجتماعية التي تقدم "حوافز للفشل" "Incentives to Fail". فمن خلال تقديم منافع الرعاية الاجتماعية لأفراد هذه المجتمعات، فان المؤسسات الحكومية والأهلية ساهمت في خلق ثقافة الاعتماد عند الفقراء الأمريكيين من أصل أفريقي، ووفرت هذه المنافع حياة هامشية لهؤلاء وهم يفضلونها بالمقارنة مع وظيفة مماثلة من حيث المكافات والحوافز، وهو اتجاه تم ربطه في وقت لاحق بالبطالة طويلة الأجل بين الرجال الأميركيين من أصل أفريقي. وبالرغم من أن النهج الراديكالي لموراي كان مثيرا للجدل آنذاك، إلا أن مهاراته كمحلل للسياسات المحافظة قد ساعدت في خلق قبول لأفكاره على مستوى واسع ، بيد أن هذا التحليل لقي اهتماما محدودا في أدبيات علم الاجتماع في الوقت الراهن (Wolf, 2006) .

وقد انتقدت النظرية الفردية للفقر على نطاق اقل في أمريكا من خلال خرافة القيم الاميركية الفردية التي ترى أن أي فرد يمكن أن ينجح من خلال المهارات والعمل الجاد، وأن الدافع والمثابرة هو كل ما يلزم لتحقيق النجاح، وأن الأفراد يفشلون لأنهم لا يحاولون جاهدين أن

يقوموا بما فيه الكفاية. وهذا يعني أن التراث النظري والأدبيات التي تناولت النظرية الفردية ترى أن الإفراد الذين لا ينجحون يجب أن يواجهوا حقيقة أنهم كانوا أنفسهم مسئولين عن هذا الفشل. في حين أنه من الناحية العملية فان البعض ينظر إلى النظرية الفردية باعتبارها حجة لعدم المساواة الاجتماعية ، فمن السهل أن نرى كيف أنها احتضنت في سياسات مكافحة الفقر، الأمر الذي يوحي بأن العقوبات والحوافز يمكن أن تغير السلوك ، وقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية أيضا من قبل راين واتر الذي انتقد النظريات الفردية المفسرة للفقر على أنها تنطلق في تفسيراتها للفقر من "منظور أخلاقي" " Moralizing Perspective" ويشير واتر إلى أنه من الصعب أن يقدم لنا هذا المنظور، الربط الدقيق بين الخصائص الفردية والفقر (Bradshaw, 2006).

كما وتجانب النظرية الصواب بافتراض أن المحددات الرئيسية للفقر والغنى هي خصائص الأفراد الشخصية وليس تأثيرات البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذا الافتراض يبرئ المجتمع والأغنياء في المجتمع من أية مسؤولية عن إنتاج الفقر، ولعب دور صغير في محاربته (Schiller,2001).

وهناك العديد من المنظورات التي صنفها بعض الباحثين على أنها تندرج ضمن اتجاه النظرية الفردية، مثل منظور ثقافة الفقر ونظرية رأس المال البشري Human Capital Theory ونظرية رأس المال الاجتماعي Social Capital Theory، والنظرية الظرفية للفقر (Situational Theory of Poverty)، ونظرية تحقيق المكانة Status Attainment Theory (Ulimwengu,2006)، (Zekeri, 2005) .

2- نظرية رأس المال البشري Human Capital Theory :

ترى هذه النظرية، أن الثروة والدخل هما نتاج الأصول الفردية لرأس المال البشري، حيث يتكون رأس المال البشري من خلال الاستثمار في الصحة والتعليم. وتعزى الاختلافات في الدخل والثروة بشكل رئيسي إلى الاختلاف في رأس المال البشري للأفراد. فالأفراد الذين ينجزون ويحققون تراكم في الثروات والدخول هم أولئك الذين لديهم استثمارات هامة وكبيرة في رأس المال البشري، حيث أن الأفراد الحاصلين على قدر أكبر من رأس المال البشري

ستتاح لهم فرص العمل أكثر من الأفراد الذين لديهم رأس مال بشري أقل. نتيجة لذلك، فإنهم سيكونون قادرين على الحصول على المهن الأكثر ربحا ودخلا، والذي بدوره يؤدي إلى أجور مرتفعة وفرص عمل مستقرة نسبيا. أما الأفراد الذين يفتقرون إلى رأس المال البشري فإنهم غير قادرين على المنافسة بشكل فعال في سوق العمل، وبالتالي فهم يشغلون وظائف غير مستقرة وذات أجور منخفضة.

3- نظرية تحقيق المكانة الاجتماعية Status Attainment Theory:

ترى هذه النظرية أن الفقر يرتبط بانعدام الحراك الاجتماعي، والحراك وفق هذه النظرية ينظر إليه من منظور تأثير الأصول الاجتماعية والاقتصادية للأفراد على فرصهم في الحياة، وخصوصا الوضع المهني. فالعامل الرئيسي الذي يحدد فرص الحراك التصاعدي المهني للفرد (الحراك إلى أعلى) هو المستوى الذي يبدأ منه، فكلما انخفض المستوى كلما زاد احتمال حراك الفرد إلى أعلى، لأن العديد من المسافات المهنية تستتبع الحراك إلى أعلى للأفراد ذوي أصول منخفضة من الذين لديهم أصول عالية (Ulimwengu,2006).

4- نظرية ثقافة الفقر (Culture of poverty theory)

ترتبط هذه النظرية في بعض الأحيان بنظرية القصور والعيوب الفردية المفسرة للفقر السالفة الذكر وغيرها من النظريات المبينة أدناه. إلا أنه في الآونة الأخيرة أصبحت هذه النظرية تناقش على نطاق واسع حيث أن لها سماتها الخاصة ولا ينبغي التقليل من أهميتها وينبغي التطرق لها كنظرية منفصلة.

تفترض هذه النظرية أن الفقر ينجم عن مجموعة من المعتقدات والقيم والمهارات التي أنتجت اجتماعيا وتم تبنيها بشكل فردي عبر ألأجيال. فمنذ فترة طويلة افتتن علم الاجتماع الأميركي بالثقافة الفرعية للمهاجرين وكذلك الثقافة الفرعية للطبقات الغنية والمتنفذة. ومن الناحية الاجتماعية فالثقافة تنتج ويتم إدامتها من خلال التفاعل بين الفرد والمجتمع. وهذا يجعل من "ثقافة الفقر" نظرية مختلفة عن " نظريات القصور الفردي" التي تربط بين الفقر والقدرات الفردية والدوافع بشكل واضح.

إن ثقافة الفقر هي ثقافة فرعية للفقراء في المناطق الفقيرة، أو السياق الاجتماعي الذي يتم فيه تطوير مجموعة مشتركة من المعتقدات والقيم والمعايير للسلوك التي هي ثقافة منفصلة،

ولكنها ضمن ثقافة المجتمع الكلية (Bradshaw, 2006). وهذه النظرية التي وضعها اوسكار لويس، في عام 1959 من خلال تجربته في المدن المكسيكية ودراسته لخمس عائلات مكسيكية تنص على إن ثقافة الفقر هي متلازمة محددة تنمو في حالات معينة، وهي تتطلب وضع اقتصادي، وارتفاع معدل البطالة والعمالة الناقصة ، وانخفاض الأجور وأفراد بمهارات منخفضة. ففي غياب دعم الدولة والاستقرار الأسري، فان الأفراد ذوي الدخل المنخفض يميلون إلى تطوير ثقافة للفقر مقابل الأيديولوجية السائدة للطبقة المتوسطة والعليا، ويدرك الفقراء أن لديهم أوضاع هامشية للغاية داخل تقسيم طبقي في المجتمع الرأسمالي الذي لا يقدم لهم أي أمل في الحراك. ومن أجل البقاء على قيد الحياة يقوم الفقراء بتطوير مؤسساتهم لأن المجتمع ألأكبر يميل إلى تجاهلهم وتجاوزهم، ومن ثم يجسد الفقراء مجموعة مشتركة من القيم والمعايير وأنماط السلوك، التي تختلف عن الثقافة العامة (Islam, 2005).

ويرى لويس أن الثقافة في السياق التقليدي والأنثروبولوجي، هي التي توفر طريقة لحياة البشر (Lewis ,1966). ومعنى ذلك أن الشخص يتعلم مجموعة مترابطة من القيم والاتجاهات والمعتقدات (الثقافة) التي تحد من المشاركة في المجتمع الأوسع. ويؤكد لويس أن ظروف الفقر التي يعيشها الفرد تخلق مجموعة من القيم وأنماط السلوك فريدة من نوعها عند الفقراء وهذه الثقافة لها سمات مميزة مثل الشعور بالعزلة، والعجز، والتبعية والدونية.

ويصف لويس الخصائص المميزة لثقافة الفقر بما يلي (Lewis, 1959):

1. العلاقة بين الثقافة الفرعية والمجتمع: فالأفراد إما ينفصلون عن المجتمع الأكبر أو يحافظون على مسافة واحدة منه، فهم لا ينضمون إلى نقابات العمال أو الأحزاب السياسية، أو لا يذهبون إلى البنوك أو المستشفيات أو المرافق الترفيهية في المدينة فلديهم درجة عالية من عدم الثقة في مؤسسات المجتمع، كما أن لديهم ميول عدائية نحو مؤسسات ومنظمات الطبقتين العليا والوسطى.
2. طبيعة الأحياء الفقيرة في المجتمع : تتميز الأحياء الفقيرة بوجود المساكن العشوائية واكتظاظ المساكن والحد الأدنى من التنظيم. فالمؤسسات تنمو بشكل رئيسي لتلبية الحد الأدنى من احتياجات الفقراء، وتتميز ثقافة الأفراد داخل الأحياء بالصراع من أجل البقاء، والبطالة والبطالة الجزئية، وانخفاض الأجور، وغياب المدخرات، وتنوع المهن ذات المهارات المنخفضة، ونمط الشراء المستمر للطعام وبكميات قليلة كلما دعت

الضرورة في مرات متعددة من اليوم، واستعمال الأثاث والملابس المستعملة، وشيوع التسليف المنظم غير الرسمي بين الجيران، وغياب المخزون السلعي من الطعام في المنزل.

3. طبيعة الأسرة والمواقف والقيم وشخصية الفرد: نظام القرابة الثنائية ، وعدم استقرار الزواج، انعدام الخصوصية والوازع الديني، وارتفاع معدلات الوفاة، وكثرة هجرة الزوجة والأولاد، الشعور بالاستسلام والقدرية، والعجز، والتبعية والدونية، ضعف الأنا والممارسة المبكرة للجنس.

4. ثقافة الفقر باعتبارها مجموعة من المعتقدات والقيم التي تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية، وعندما توجد ثقافة الفقر فإنها تميل إلى إدامة نفسها.

5. قد تكون ثقافة الفقر عملية تكييفية ورد فعل لوضع الفقراء الهامشي في التدرج الاجتماعي الطبقي، وأيضاً كمحاولات لطرح حلول للمشكلات التي تظهر في المجتمع الحضري، والتي تواجه الأسرة الفقيرة، وذلك لقصور المؤسسات الرسمية في أداء عملها بالنسبة لهؤلاء الفقراء (الغامري، 1980) .

إن نظرية ثقافة الفقر قد أسيء فهمها واستخدامها كثيرا، حيث نظر إليها لويس بوصفها شكل متطرف من أشكال التكيف الذي يضطر الفقراء إليه تحت وطأة ظروف معينة في أماكن معينة. فالفقراء يرفضون ثقافة المجتمع ومؤسساته لأنها لا تخدمهم، فثقافتهم الفرعية خاصة تنشأ من اليأس والاحتجاج. (Islam, 2005).

وقد قام الباحثان راو و والتون بمراجعة الأدبيات النظرية لتقديم نظرة عامة عن دور الثقافة في إنتاج وإعادة إنتاج الفقر أو مكافحته، وأشارا إلى أن إحدى وجهات النظر المتطرفة ترى أن الثقافة مهمة لأن المجتمعات الغارقة في الثقافات التقليدية غير ملائمة للتنمية الموجهة نحو اقتصاد السوق، وبالتالي تعرقل هذه الثقافة وتقف عائقا بشكل أساسي في طريق تحقيقها للنمو. كما يرى هنتنغتون في كتاب "صدام الحضارات" ، أن الفقر وتدني معدلات النمو يتأثر بشكل كبير بالقواعد والمعايير السلبية التي تحد من الحوافز للتنقل والاستثمار (Module, 2006).

ويطرح راو و والتون التساؤل التالي هل "الانتقادات الثقافية لخطاب التنمية" تنظر إلى الثقافة على أنها نظام للمراقبة يخلق ويوسع عدم المساواة القائم بين وداخل البلدان الغنية

والفقيرة؟، ويعقبون على ذلك بقولهم أن هذا النظام- نظام المراقبة- أوجده الاقتصاديون الذين هيمنوا على شكل الاستعمار الجديد من منظور التنمية والتحديث منذ الخمسينيات في القرن الماضي عن طريق بناء "العالم الثالث" من خلال الدور الذي لعبه كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكحل وسط وضع والتون وراو مفهوم "تقييد الخيارات" Constraining Preferences" كمفهوم يوضح قوة التأثيرات الثقافية على فرص الأفراد ليصبحوا أغنياء أو فقراء، من خلال هذا المفهوم فأنهم يرجعون إلى التصرفات والمعتقدات والسلوكيات التي أنتجت ثقافيا والتي تساعد على تحديد فرص الحياة للفرد، على سبيل المثال، الأولويات المستمدة من نظام الطبقات الهندوسي خلق قبولا للتسلسل الهرمي الطبقي وقيد الدوافع للحراك، ولكن هذه المعتقدات هي في نفس الوقت قيود خارجية أيضا. كما وتشكل الثقافة والموارد والمصادر "رأس المال الثقافي" "Cultural Capital"التي يمكن استخدامها من قبل بعض المجموعات للحفاظ على بقاء الآخرين فقراء وفي المقابل زيادة إثراء أنفسهم (Module, 2006).

وعموما فان هذه النظرية التي تقوم على تكريس وإدامة القيم الثقافية عند الفقراء أثارت الكثير من الجدل، لذا نجد توماس جلادوين Gladwin من خلال دراسته للفقراء في الولايات المتحدة الأمريكية، يرى أن الفقر ليس انخفاضا في الدخل وإنما هو بالأساس احتقار الإنسان وإحساسه بالضعف. ويرى جلادوين أن الفقر ليس نتاجا لثقافة محددة أو حتى فرعية، تخلق نفسها بنفسها، في انعكاس لبعض جوانب الثقافة السائدة، ويضيف أن السياسات القائمة هي التي تخلق الفقراء، فهي من وجهة نظره تعتبر سياسة فاشلة لأنها لا تقدم لهم الاحتياجات الضرورية، كما أنها تعكس تحيزا واضحا في توزيع الموارد والإمكانيات المادية. والواقع أن جلادوين بدراسته قد حاول تحدي مفهوم ثقافة الفقر، والبرهنة على أن الفقراء لا يختلفون في أهدافهم وقيمهم عن أبناء الثقافة الأساسية (صيام، 1997) .

كما يرى والتر ميللر أن أوسكار لويس ركز على النواحي السلبية لثقافة الفقر، وتجاهل النواحي الإيجابية لأربعة أسباب: تسليطه على أن ثقافة الفقر تؤدي إلى فقر الثقافة، تأثره بمعايير الطبقة الوسطى في الحكم على ثقافة الفقر، استخدامه لنظريات التحليل النفسي، وأخيراً اعتماده على التأمل في وصف خصائص ثقافة الفقر، ولهذا جاءت افتراضاته متحيزة ضد الفقراء (الحسيني، 1983). كما يرى ماكفييه وشوستاك أن مفهوم ثقافة الفقر مفهوم محافظ، حول اهتمام المجتمع من النظر إلى التنظيمات والأبنية الاجتماعية كأسباب للفقر، كما أن هذا المفهوم أقرب إلى ثقافة الاغتراب منه إلى ثقافة الفقر، وهو مفهوم أقل اهتماماً بالثقافة منه بالعوامل الموقفية

التي تولد الثقافة، بل أنه أقل اهتماماً بثقافة الفقر منه بعلم اجتماع الطبقات الأقل من الدنيا (خلف، 1988).

وعلى العموم، عندما ينتقد اوسكار لويس لأنه يقول أن الفقراء مهمشين أو خارج التيار الثقافي ، يرى باحثين آخرين أيضا أن هذه الأفكار لها مبررات كثيرة في التطورات الأخيرة في أميركا اللاتينية. وفي هذا السياق، هناك أدلة متزايدة تشير على أنه بالرغم من نظرية التهميش التقليدي افتقرت إلى الأدلة الواقعية الامبريقية في وقت مبكر، فان تغير الظروف الاقتصادية، خلق الظروف والبناءات الثقافية التي تصورها وتوقعها اوسكار لويس في الستينيات من ارتفاع معدلات البطالة، وتراجع فرص العمل حتى في أنشطة القطاع غير الرسمي، والاستبعاد الاجتماعي وأبعاد جديدة من التهميش وارتفاع العنف وانعدام الأمن. وهكذا فإن "الاستبعاد الاجتماعي" هو مصطلح أخر مرتبط بالفقر وهو مصطلح يشير إلى إنكار العضوية والمشاركة في المجتمع والحياة الاجتماعية لبعض الإفراد أو الحرمان منها ، وذلك بسبب الخصائص الفردية او خصائص المجموعة التي ينتمي إليها الفرد (Module, 2006).

5- نظرية التشوهات والتحيز في البنى والهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

في حين أن النظرية الفردية للفقر يؤيدها أصحاب التيار المحافظ ، فان هذه النظرية تميل إلى أن تكون نظرية اجتماعية تقدمية (progressive social theory). المنظرون في هذا السياق لا ينظرون إلى الفرد أو ثقافته بوصفها أسبابا للفقر، وإنما إلى النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤدي إلى تقليص الفرص والموارد اللازمة لتحقيق الدخل والرفاهية للأفراد (Bradshaw, 2006).

تعارض هذه النظرية الافتراضات التي تقدمها نظرية "ثقافة الفقر" والنظريات الفردية، وتشير إلى أن الفقر يكون نتيجة لهياكل المجتمع وأجهزته المختلفة (مثل الاقتصاد والحكومة)، وليس نتيجة للخصائص الفردية، لذا فان تخلف البنى الاجتماعية هو السبب الرئيسي للفقر. وعلاوة على ذلك ، ترى هذه النظرية أن أنماط الحياة الاجتماعية المتميزة عند مستويات الدخل الدنيا تتحدد بواسطة المسببات الهيكلية للمجتمع. وهذه الظروف خارجة عن سيطرة الأفراد ذوي الدخل المتدني.

كما وتعتبر هذه النظرية أن الفقراء محدودي الفرص الاقتصادية إما بسبب التمييز أو الفصل في سوق العمل أو بسبب انخفاض المستويات التعليمية لهم، الأمر الذي يحول دون اكتساب المهارات والتدريب اللازمان للدخول في سوق العمل، ويستشهد أنصار هذه النظرية

بالدراسات التي تبين أن الفقراء يشاركون في القيم والتطلعات العامة، مثل الحصول على مستويات تعليمية عالية وتحقيق المهنية العالية. ومع ذلك فإن المجتمع يحد من الفرص المتاحة لبعض الأفراد للخروج من قيود الفقر (Valentine,1968).

منظروا هذا الاتجاه، لا يتجاهلون فقط مبدأ ثقافة الفقر، ولكنهم يؤكدون بوضوح على فكرة أن مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية والثقافية تشترك في نفس القيم. ومن ألأمثلة على الاختلالات في البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في الفقر (Zekeri, 2005) :

1. التمييز العنصري في مجال العمالة حيث أن الأقليات آخر من يوظف وأول من يطرد.
2. فرص العمل تكون متاحة للشباب من الطبقة العليا والوسطى أكثر من أولئك في الطبقة الدنيا.
3. تدني أجور العمالة المهاجرة.

ويركز العديد من علماء الاجتماع على التفسيرات الاقتصادية والهيكلية لتركز الفقر في إحياء السود داخل المدن، ولا يعتبرون السلوكيات الاجتماعية أو تطلعات الفقراء السود أنفسهم عوامل محتملة تؤدي إلى الفقر. وهناك اتجاه سوسيولوجي أخر يبحث في الكيفية إلى تحد فيها العنصرية من قدرة الفقراء الأمريكيين من أصل أفريقي على النجاح أكاديميا وماليا. حيث يرى جولد أن العنصرية في الماضي كانت أكثر تأثيرا من العنصرية الحالية في المدن التي يقطنها الأمريكيين من أصل أفريقي، وان الهيكلية الحديثة والعنصرية الثقافية يحددان بشدة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأمريكيين من أصل أفريقي. ويرى جولد بأن المنظمات والمؤسسات السائدة تعمل وفقا لقيم ثقافية تختلف كثيرا عن تلك القيم للأمريكيين من أصل أفريقي، وعندما يكون الفقراء السود أقل تعرضا للمعايير الاجتماعية السائدة، فإنهم يفشلون في تحقيق انجازاتهم مقارنة بالبيض، وغالبا ما يعتبر عدم النجاح هذا دليلا على أن السود أقل تنافسا وذكاء من البيض. وبدلا من ذلك، يقول جولد أن مؤسسات العمل والمدارس تدار كمنظمات ذات ثقافة خاصة تستبعد من هم خارج ثقافة الأغلبية، ويرى أيضا أنه ما لم تصبح المنظمات "ثنائية الثقافة" –أي تتقبل نقاط القوة ومعتقدات المجموعات العرقية المتعددة– حينها فقط تكون الجماعات العرقية على استعداد لاعتماد معايير ثقافية تمكن من تحقيق الثروة، وبينما يحاول جولد أن يفسر لماذا قد لا ينجح الأمريكيين من أصل أفريقي في الدراسة الأكاديمية أو في العمل، فإنه لا يقدم تفسيرات للأسباب وراء انتشار العنف والجريمة في هذه ألأحياء الفقيرة داخل المدن، ويؤكد

جنكز بدوره على أن المشاكل الاجتماعية في الاحياء داخل المدن ينبغي التحقق منها واختبارها كاتجاهات وقضايا موجودة في جميع أنحاء المجتمع وليس كأحد أعراض وصفات "الطبقة الدنيا" وقد اثر هذا الفهم في البحوث السوسيولوجية اللاحقة وكان ذلك مثارا للنقاش بشأن أسباب الفقر من خلال التركيز على عدم المساواة في الدخل، ودور الخيارات الفردية بين الفقراء –مثل اختيار عدم الالتحاق بفرص العمل غير الماهر بالرغم من وجود البطالة– في إنتاج الفقر. ويشير جنكز إلى أن الإفراط في الاعتماد على مفهوم "ثقافة الفقر" يمكن أن يؤدي إلى القبول بالأنانية واللامسؤولية، وخاصة من جانب الذكور، وهذا له جانب تدميري في أي مجتمع، وخصوصا في المجتمعات الفقيرة. وبينما يقر بوجود عنصرية في ممارسات التوظيف، يعتبر جنكز جزءا من مشكلة المجتمعات داخل المدن نابع من الخيارات والتصرفات غير الأخلاقية (Wolf, 2006).

إن إزالة الحواجز والمعيقات الهيكلية للحصول على وظائف أفضل يكون من خلال التعليم والتدريب وقد تم التركيز على تدريب القوى العاملة على نطاق واسع، وعلى الرغم من أهمية التعليم، فإن التمويل للطالب الواحد في المناطق الأقل حظا يقل كثيرا عن التمويل الذي ينفق على الطلاب الأثرياء، فالمعلمين أقل تدريبا وكفاءه، وكثيرا ما تكون الكتب قديمة أو محدودة، هذا الإخفاق في المدارس هو السبب الذي يكمن في انخفاض إنجازات الفقراء، وضعف مستوياتهم العلمية عند التخرج. وقد أكدت الأبحاث الحديثة على العلاقة بين الثروة والسلطة ، وبينت أن الفقراء أقل مشاركة في المناقشات السياسية، وأنهم ومصالحهم أكثر عرضة من غيرهم للعملية السياسية، وأنهم مستبعدين على مستويات عديدة. كما يفتقد الفقراء إلى التأثير في النظام السياسي الذي يمكن من خلاله أن تتم عملية تعظيم المكاسب الاقتصادية والعدالة (Bradshaw, 2006).

لا يمكن أن تكون عملية معالجة الفقر كاملة دون الاعتراف بأن الجماعات التي يمارس التمييز ضدها لديها فرص محدودة بغض النظر عن الحماية القانونية لها. وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى تأثيرات النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على الفقر. وقد قام منظروا هذا الاتجاه بتفسير علاقة هذه النظم بالفقر من خلال تأكيدهم على أن هذه النظم قد قللت الفرص والموارد اللازمة لتحقيق الدخل والرفاه. وربط بعض هؤلاء المنظرين فرص عمل الفقراء بالمعيقات البنائية التي يضعها النظام، فمنع الأسر من الحصول على وظائف أفضل، ووجود أعداد محدودة الوظائف بالقرب من مكان إقامة العمال وانعدام النمو في القطاعات الداعمة

للوظائف التي لا تحتاج إلى عمال مهرة. وعادة ما تشمل الحلول: إزالة الحواجز الهيكلية للوصول إلى التعليم والاهتمام بالتدريب لرفع مستوى العمال، ومنع الفشل في المدرسة، إشراك الأسر الفقيرة في العملية السياسية، وتغيير المواقف العامة لتقليل التمييز نحو الأسر الفقيرة.

6- نظرية التباين المكاني (Spatial Mismatch Theory)

على الرغم من أن العالم قد أصبح قرية صغيرة بسبب التقدم في التكنولوجيا الحديثة وغيرها من قوى العولمة الضاغطة، إلا أن بعض الباحثين أكد على التأثير المستقل للمكان على التنمية والفقر. فالفقر الريفي، الفقر الحضري، فقر الجنوب والفقر في العالم الثالث، والتأطيرات الأخرى للمشكلة تمثل نظرية التباين المكاني للفقر التي توجد بشكل مستقل عن غيرها من النظريات. وعلى الرغم من أن هذه النظرية مبنية على أساس التفاوت الجغرافي للفقر، إلا أنها تعتمد على النظريات الأخرى في طروحاتها. والفرضية الأساسية في هذه النظرية أن الإفراد والمؤسسات والثقافات في مناطق معينة يفتقرون إلى وجود الموارد اللازمة لتوليد الدخل والمستوى المعيشي اللائق، كما يفتقرون إلى القدرة والنفوذ للمطالبة بإعادة التوزيع. كما يشير إلى ذلك براد شاو "المكان ليس خليفة للرأسمالية وإنما هو إعادة بناء لها، وهو يساهم في بقاء هذا النظام أيضا"، إن جغرافية الفقر هي تعبير عن النظام الرأسمالي (Bradshaw, 2006). فالموقع الجغرافي والمناخ والموارد الطبيعية لا تزال محددات مهمة في الإنتاجية الزراعية والصناعية. فمناطق الضواحي أو المناطق المغلقة أو المناطق الساحلية، أو المناطق النائية البعيدة عن الأسواق الرئيسية من غير المرجح أن تزدهر بسبب ارتفاع تكاليف النقل، والاتصالات، وغيرها من وسائل الحصول على الموارد من الخارج. وهكذا فإن المجموعات البشرية المتواجدة في هذه المناطق وفي مثل هذه الظروف المعزولة يمكن أن تكون عرضة للفقر على مدى أكثر من جيل.

وقد عرض كين لمفهوم التفاوت المكاني في تحليله للآثار المجتمعة للفصل العنصري في أسواق الإسكان والضواحي التي تكونت بعد الحرب العالمية الثانية على فرص العمل للامريكيين من أصل إفريقي. ويرى كين أن فرص العمل في الضواحي والعزل غير الطوعي لمكان السكن قد تفاعلا معا لخلق فائض من العمال بالنسبة لعدد الوظائف المتاحة في المناطق التي يتركز فيها السود، وبمعنى أوسع ، فان التفاوت المكاني كمحدد وعائق جغرافي لفرص العمل لسكان الأحياء الفقيرة ينشأ نتيجة لقوى خارجة عن سيطرة الأسر والأفراد، وهذا ما يمكن أن يفسر أسباب استمرار الفقر نتيجة للحواجز الهيكلية (Structural barriers)، حتى عندما تحقق الدول

أداء جيدا في مكافحة الفقر، فان مجموعة كبيرة من الأقليات قد تبقى تعاني من الحرمان الشديد (Green and Hulme, 2005).

أفكار كين، والتي عرفت "بنظرية عدم التوافق المكاني" (Spatial Mismatch Theory)، عرضت مدخل نظري متعدد المستويات لفهم أن العنصرية المقبولة اجتماعيا (التمييز في المسكن) يمكن أن تتضاعف من خلال القوى الاقتصادية الهيكلية. والنتيجة هي عزلة السكان داخل الأحياء في المدن مع بطالة مزمنة. ويبدو أن تحليل "كين" للاتجاهات الجغرافية وأثار الأحياء السكنية أثر في كل من الاقتصاد وعلم الاجتماع (Holzer,1999). ورغم أن دراسة كين فشلت في توضيح الصعوبات التي يواجهها الاميركيين من أصل إفريقي داخل المدن في الحصول على فرص العمل، فقد استعرض Holzer "هولزر" قضايا التنقل والتمييز العنصري وعامل الوقت كمحددات للعمالة في مناطق الضواحي. وخلص هولزر إلى أنه على الرغم من تنوع الدراسات فان السود في الأحياء داخل المدن لا يزالون يحصلون على فرص عمل أقل من أولئك الذين يعيشون في الضواحي، وأن حركة السود إلى خارج المدن لا تزال محدودة بسبب القيود المالية (Holzer,1999).

وعلى عكس العديد من النظريات الأخرى التي تمت مناقشتها فإن نظرية عدم التوافق المكاني تعزي أسباب الفقر في المقام الأول إلى القهر الاجتماعي والقوى الهيكلية. غير أن النظرية لم تفسر الإلية التي يتكيف بها سلوك الأفراد والمعايير الاجتماعية داخل المناطق الفقيرة مع الفقر. وترجع النظرية الفقر إلى عوامل تاريخية ومن خلال تركيزها على الفصل العنصري وتناقص فرص العمل، ولم تستطع هذه النظرية توضيح كيف يسبب الفقر في الأحياء داخل المدن آثار اجتماعية أخرى، بما في ذلك زيادة معدلات الجريمة والعنف وغيرها من المشكلات الاجتماعية.

ومن وجهة نظر هذه النظرية، فإن زيادة الفرص الاقتصادية وبخاصة في الصناعات التي لا تتطلب مهارات عالية، والتي تقع بالقرب من الأحياء داخل المدن اعتبرت وسائل مكافحة الفقر في المناطق الحضرية (module, 2006).

ويرى برادشو أن لنظرية التفاوت المكاني ثلاث منظورات أساسية يمكن تلخيصها كما يلي (Bradshaw, 2006): ينطلق **المنظور الأول من نظرية التكتل الاقتصادية** (Economic Agglomeration Theory)، والتي تستخدم عادة لتفسير نشوء تجمعات صناعية قوية. فالتكتل

يبين كيف أن التقارب المكاني بين الشركات المماثلة يجذب الخدمات الداعمة والأسواق التي تجتذب بدورها مزيد من الشركات ألأخرى. وبالمقابل، فان التقارب المكاني للفقر والظروف المؤدية للفقر أو آثار الفقر (الجريمة وعدم توفر الخدمات الاجتماعية) تنتج مزيدا من الفقر، بينما تجذب المواقع المنافسة التكتلات التجارية بعيدا عن المجتمعات المحلية الفقيرة.

وينطلق **المنظور الثاني من نظرية المكان المركزي** (Central Place Theory) ذات الصلة ب "الإيكولوجيا البشرية" فالنمو الحضري يتبع عادة المعرفة والعلم والتكنولوجيا ورأس المال. وبالمقابل فالمناطق الريفية غالبا ما تكون آخر محطة للتكنولوجيا، وتعاني أسواق العمل فيها من انخفاض الأجور وعدم وجود البنية التحتية التي تسمح بتنمية الموارد البشرية الأمر الذي يحد من النشاط الاقتصادي الذي يمكن أن يستخدم هذه الموارد.

أما **المنظور الثالث فيتضمن المهاجرين الخارجين الانتقائيين** (Selective out - Migrants)، حيث يرى هذا المنظور أن ألأفراد في المناطق المعزولة والحاصلين على مستويات تعليمية عالية، وقدر كبير من المهارات، هم الذين هاجروا من مناطقهم إلى أماكن أخرى، وهؤلاء الأشخاص المغادرين كانوا أفضل قدوة لمجتمعاتهم المحلية وفي كثير من الأحيان قادة رأي. فالفقر الريفي يعزى إلى الهجرة الخارجية الانتقائية للكفاءات.

7-النظرية الظرفية للفقر (Situational Theory of Poverty)

ترى النظرية الظرفية أن الفقراء يتصرفون بشكل مختلف لأنهم لا يملكون الموارد والفرص لتبني أساليب ونوعية حياة الطبقة الوسطى. فالشباب لديهم فرص قليلة للذهاب إلى الجامعات لذلك فهم يتسربون من المدارس، والنساء يفضلن العائلة لأنها تتيح لهن الحصول على قدر أكبر من المطالبة بالأطفال. ومن الناحية النظرية، فإن النظرية الظرفية تعطي أهمية كبيرة للأوضاع الهيكلية التي تؤدي إلى الفقر، ولكنها تميل أيضا إلى التركيز على استجابة الأفراد للظروف الموضوعية للفقر، وهذه النظرية تختلف عن نظرية ثقافة الفقر بشكل أساسي في أنها لا تفترض وجود ثقافة فرعية سابقة تعطي أساسا لسلوك الفقراء. فالنظرية الظرفية ترى أن الأفراد عندما يقومون بأي نمط من أنماط السلوك فأنهم يقومون به بعقلانية تتناسب مع الظرف الموضوعي لحياتهم. ويرى أصحاب هذا المنظور أن الفقراء لا يتبعون قيم الطبقة الوسطى لأنهم يدركون أنهم لا يستطيعون تحقيق ذلك، ولذلك فأنهم في الممارسة العملية يبتعدون بشكل كبير عن تطلعات الطبقة الوسطى (Islam, 2005).

ويختبر علماء الاجتماع في كثير من الأحيان الكيفية التي تحدد القيم الثقافية والمثل، السلوك الاجتماعي. على سبيل المثال رأى رودمان أن الباحثين اختلفوا على مركزية القيم الاجتماعية، ففي حين يرى البعض أن هناك مجموعة واحدة من القيم الاميركية، يشير البعض الآخر إلى أن الفئات الاجتماعية المختلفة لديها قيمها ومثلها العليا. رودمان يعرض النموذج المختلط لهذين الفكرتين المتعارضين ويسميه "تمدد القيم لدى الطبقة الدنيا". ويرى هذا المفهوم أن أفراد الطبقة الدنيا يشتركون في نفس الطموحات التي لدى الطبقتين الوسطى والعليا، ونتيجة لذلك، فإن الأسرة ذات العائل الواحد والأعمال الدونية والتسرب من المدارس كلها أعمال مقبولة. وبهذا المعنى، فإن الفقراء "يمددون" (stretch) قيمهم لتحقيق أهداف أكثر واقعية ، في حين لا يزالون يعودون إلى المثل العليا للطبقة المتوسطة. يركز رودمان على فرضية استمرار الفقر من خلال تعديل السلوك، وبالتالي فان الفقراء يتشاطرون بعض المثل العليا للطبقة المتوسطة ولا يتمردون ضد أي قيم أو معايير قد يكون من الصعب أو من المستحيل تحقيقها بالنسبة لهم. ونتيجة لذلك، فان نظرية رودمان تساعد على تفسير الكيفية التي يمكن للقيم الاجتماعية أن تملي بعض السلوكيات الفردية، فأفراد الطبقة الدنيا يستجيبون لظروفهم الاجتماعية الاقتصادية وفي بعض الأحيان وبشكل متناقض يستجيبون إلى مجموعة من القيم (Wolf, 2006).

وقد درس العديد من علماء الاجتماع كيفية مساهمة قيم الطبقة الدنيا في أسباب الفقر، وبينما لا يقبل ويلسون، نظرية "ثقافة الفقر" ، فهو يؤكد على وجود أعراف وتوقعات اجتماعية بديلة في المجتمعات المنخفضة الدخل. ووفقا لجولد، فإن نظرية "ثقافة الفقر" تتضمن تدني التطلعات الاكاديمية والمالية وارتفاع السلوكيات المنحرفة. ويتفق ويلسون بأن الفقر المزمن أدى إلى تغيير قيم "الطبقة الدنيا" على الرغم من أن هذه القيم يمكن أن تتغير بسرعة لتصبح أقرب إلى قيم الطبقة الوسطى مع القدرة للحصول على الفرص والموارد المناسبة. ويؤكد جولد على أن التطلعات المنخفضة هي اختيار عقلاني وفق هذه الظروف، في الوقت الذي يصر فيه على أن سكان الأحياء الفقيرة السود يشاطرون النتائج المرجوة من قيمة النجاح في الثقافة الأميركية للبيض. وكما هو الحال في فرضية تمدد القيم عند الطبقة الدنيا، فإن إطار الاختيار العقلاني يرى أن فقراء المدن يخضعون لمجموعة من المعايير والقيم التي تشمل كلا من قيم التيار السائد وتلك المثل والقيم التي تنبثق من تجربة التكيف مع الفقر (Wolf, 2006).

8- نظرية رأس المال الاجتماعي (Social Capital Theory)

في الوقت الذي ركزت فيه العديد من النظريات السوسيولوجية للفقر على الكيفية التي تؤدي بها الأنظمة والبنى الاجتماعية الكبرى إلى زيادة الفقر، فان رأس المال الاجتماعي والشبكات الاجتماعية يعطيان تحليلا شاملا لأسباب الفقر الذي تعاني منه الأسر والمجتمعات المحلية ، ويعتبر لوري Loury من أكثر الباحثين اهتماما برأس المال الاجتماعي من حيث علاقته بالفقر (Portes,1998). ففي دراسته حول عمليات انتقال الثروة بين الأجيال، وجد لوري أن الفقر يحدد إلى حد كبير عملية الحراك الاجتماعي من حيث الحصول على التعليم والموارد الأخرى. فالفقر كوضع يتوارث بين الأجيال، ليس نتيجة لموروث فكري أو إخفاقات أخلاقية، ولكن نتيجة عدم المساواة في الدخل، وعدم وجود نظام لإعادة توزيع خدمات الرعاية. وينظر لوري إلى ذوي التحصيل العلمي العالي كمستفيدين من نظام التدرج الطبقي، بدلا من النظر إليهم بوصفهم الفائزين المستحقين وفق نظام الجدارة الذي يفرضه السوق الحر. على عكس لوري، أطر كولمان (Coleman) مفهوم رأس المال الاجتماعي على اعتبار انه مفهوم يتجاوز رأس المال الاقتصادي والموارد التعليمية، وكسوسيولوجي يرى كولمان أن سلوك الأفراد في الإطار الاجتماعي يحدد جزئيا من خلال المعايير والمثل العليا والتفاعل مع المجتمعات والأفراد الآخرين. ويرى كولمان أن رأس المال الاجتماعي يتضمن القوة والثقة في العلاقات الشخصية داخل الأسر والأحياء. ويزعم كولمان أنه إذا كان رأس المال النقدي والخلفية التعليمية أو المهارات (رأس المال البشري) مهمان لعمليات الانتقال بين الأجيال، فإن رأس المال الاجتماعي هو مفهوم أساسي لم تشمله معظم التحليلات. وبالنسبة لكولمان احتمال نجاح الطفل يعتمد على العديد من الشبكات الاجتماعية والعلاقات داخل الحي، ورأس المال الاجتماعي للأسرة، وكذلك الحالة الاجتماعية الاقتصادية للأسرة (Coleman,1988). ويمكن الاستنتاج من هذا المدخل لفهم الفقر أن المشاكل الاجتماعية الموجودة في الأحياء يمكن أن تؤثر على رأس المال الاجتماعي، مما يؤدي بدوره إلى انتقال الفقر بين الأجيال.

وقد تم ربط فرضية" ويلسون" عن العزلة الاجتماعية داخل المدن التي يقطنها السود بفكرتي الشبكات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي في هذه المجتمعات. حيث وجد بعض الباحثين أن السكان الذين يعيشون في أحياء ترتفع فيها معدلات الفقر تنخفض لديهم بشكل كبير القدرة على الوصول إلى رأس المال الاجتماعي، وخلافا لفرضيات نظرية رأس المال الاجتماعي وجد الباحثون أن الأسر في ألأحياء الفقيرة ترى أنها نشيطة وفعالة اجتماعيا.

وبالرغم من أن هذه النتيجة قد تشير إلى واحدة من أهم محددات نظرية رأس المال الاجتماعي، فهي تقدم تفسيرا مقنعا لكيفية استمرار المشاكل الاجتماعية في المجتمعات المحلية الفقيرة، ولكنها لا تفسر بشكل واضح سبب وجود الفقر. الأسر في الأحياء الفقيرة قد ترى فائدة من أن تصبح نشيطة اجتماعيا في تعزيز دعم المجتمع المحلي لها ،مع ذلك إذا كانت القوى الاقتصادية والهيكلية لا تزال قائمة فان هذا العمل قد يكون له تأثير ضعيف (Wolf, 2006).

إن مفهوم رأس المال الاجتماعي يؤكد على أهمية إتاحة الشبكات الاجتماعية للإفراد للوصول وتعبئة الموارد، والمساهمة في عدم المساواة بسبب قدرة النخب على الوصول إلى الشبكات الاجتماعية الداخلية والخارجية التي هي أكثر قوة وثراء. على النقيض من ذلك، فإن الفقراء لديهم شبكات اجتماعية ضعيفة، والتي تساعدهم فقط على مواجهة تقلبات الحياة وتعقيداتها، مما يقيد ويحدد قدرتهم على الحراك الاجتماعي.

9- نظرية التبعيات التراكمية الدائرية للفقر) (Cumulative and Cyclical interdependencies Theory)

أظهرت النظريات السابقة تعقد وتعدد أسباب ومصادر الفقر. وتعتبر هذه النظرية ألأكثر تعقيدا لأنها تعتمد على عناصر كل واحدة من النظريات الأخرى، إضافة إلى أنها تنظر إلى الفرد والمجتمع على أنهم يقعون في دوامة من المشاكل والفرص (حلقة مفرغة)، وعندما تسيطر المشاكل تغلق الفرص الأخرى وتخلق مجموعة من المشاكل المتراكمة التي تجعل من المستحيل وضع علاج فعال لهذه المشاكل. حيث ينظر التفسير الدائري للفقر إلى الظروف الفردية والموارد المجتمعية على أنها تعتمد على بعضها البعض بشكل متبادل، فوجود اقتصاد متعثر يوجد أفرادا يفتقرون إلى الموارد اللازمة للمشاركة في النشاط الاقتصادي، والذي بدوره يؤدي إلى اختلالات اقتصادية في المجتمع لأن الأفراد يدفعون ضرائب اقل. وترجع جذور هذه النظرية إلى أعمال ميردال (Myrdal) الذي وضع نظرية لتفسير التخلف الاقتصادي والتنمية، ولاحظ ميردال أن رفاهية الأفراد والمجتمع ترتبط بشكل وثيق في سلسلة من النتائج السلبية، حيث أن إغلاق مصنع أو حدوث أزمات أخرى يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من المشاكل الفردية والمجتمعية بما في ذلك هجرة الأفراد من المجتمع. لذا فإن ترابط العوامل المؤدية للفقر يتسارع عندما تبدأ دورة الاقتصاد في الانخفاض.

وبالمقابل يرى شير (Sher) أن دورة الفقر تبدأ في المجتمعات الفقيرة عندما يتفاعل التعليم مع التوظيف على مستوى الأفراد والمجتمع المحلي والذي يخلق بدوره حلقة من التناقص وعدم الاستثمار، في الوقت الذي تتفاعل فيه هذه العوامل نفسها في المجتمعات المتقدمة وتؤدي إلى المساهمة في النمو. وتتمثل هذه الدورة –الحلقة المغلقة– في انعدام فرص العمل يؤدي إلى نقص الاستهلاك والإنفاق نتيجة لعدم كفاية الدخل، وعدم كفاية المدخرات، وهذا يعني أن الأفراد لن يتمكنوا من الاستثمار في التدريب أو الاستثمار في الشركات أو البدء بمشاريعهم الخاصة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التوسع في السوق، وتآكل الأسواق، وسحب الاستثمارات، والتي تسهم جميعها في العودة إلى مزيد من عدم كفاية الفرص للمجتمع (Bradshaw, 2006).

تضم نظرية دورة الفقر العديد من طروحات النظريات سابقة، حيث تبين كيف يصبح الأفراد محرومين في السياق الاجتماعي الذي يؤثر بدوره على القدرات النفسية على المستوى الفردي. إن مختلف العوامل الهيكلية والسياسية في نظرية الحلقة المغلقة يعزز كل منهما الآخر فالعوامل الاقتصادية مرتبطة بالمجتمع وبالمتغيرات السياسية والاجتماعية. ولعل أكبر مساهمة لهذه النظرية تكمن في أنها تربط بوضوح العوامل الاقتصادية على المستوى الفردي بالعوامل الهيكلية التي تعمل على المستوى الجغرافي. وعلى الرغم من أهمية هذه النظرية والتي حاولت أن تقدم تصورا شموليا للفقر فإن نظرية الحلقة المغلقة نادرا ما ذكرها الباحثين في الفقر بشكل مفصل.

2-1-4 رؤية توفيقية للنظريات السوسيولوجية المفسرة للفقر

ارتبط مفهوم الفقر أساسا بنقص الموارد والقدرات للمشاركة الكاملة والفاعلة في المجتمع، ولذلك فان دراسته حظيت باهتمام واسع النطاق من قبل علماء الاجتماع، حيث ركز هؤلاء العلماء بشكل كبير على تفسير أسباب ونتائج الفقر دون الدخول في متاهات وإشكاليات القياس. لذا فان معظم علماء الاجتماع يعتقدون أن إحصاءات الفقر هي مؤشرات اجتماعية للاحتياجات الأساسية.

إن النظريات المفسرة للفقر من منظور سوسيولوجي قدمت العديد من التفسيرات للفقر، وبشكل عام تشير معظم أدبيات الفقر إلى تيارين عريضين للتفسير والتنظير لهذه الظاهرة : الأول يرى أن الفقر يرتبط بالنموذج التنموي الرأسمالي الذي انتشر في العالم، وأصبحت جميع الدول تسعى إلى تحقيقه (Liberal or progressive)، وهذا التيار يطلق عليه التيار البنائي "Structure" حيث يؤكد على أن الهياكل الاجتماعية والاقتصادية تقيد الخيارات أمام الأفراد، وتحول دون تطويرهم واستغلالهم لقدراتهم الخاصة لتجميع الأصول والثروات. أما التيار الأخر فيرتبط بشكل عام بالاتجاه المحافظ (Conservative) ويطلق عليه التيار الفردي " Individualistic" فيرى أن الفقر يرتبط بعوامل ثقافية معيقة عن العمل والإنتاج والاعتماد الذاتي، ويؤكد على الخصائص والاتجاهات أو سلوك الفقراء كجذور أساسية تسبب الفقر.

وبعبارة أخرى، فإن بعض نظريات الفقر ردت الفقر بشكل أساسي إلى بعض خصائص الفقراء كمجموعات أو كأفراد -إلقاء اللوم على الضحية- في حين أن البعض الآخر من النظريات يلقي اللوم أساسا على "النظام" الذي يشكل مجموعة من العوامل والقوى الخارجية الخارجة عن سيطرة الفقراء.

ومع إننا نرى أن اختزال النظريات المفسرة للفقر في تيارين رئيسين هو مقاربة قد تبدو منطقية إلى حد ما، إلا أن هذه المقاربة تميل إلى أن تكون ضيقة، ثنائية الأبعاد، وهي بذلك تتناقض مع تعريف الفقر المتعدد الأبعاد، وتتناقض مع واقع الفقراء المحلي والمعقد والمتنوع.

وبالرغم من أن بعض علماء الاجتماع حاول وضع نظرية توليفية -توفيقية- بين هذين التيارين إلا أن صعوبة الموائمة يبن طروحات ومسلمات كل منهما، جعل تطبيق هذه النظرية التوليفية ينحاز في بعض الأحيان إلى تيار على حساب التيار الآخر تبعا لايدولوجية الباحث والأدوات والمنهجيات التي يتبعها، ناهيك عن أن تطوير الأدوات التحليلية السوسيولوجية لا

يزال يتخلف كثيرا عن النظرية السوسيولوجية التوليفية وهو اتهام قد ينكره العديد من علماء الاجتماع.

النظريات السوسيولوجية للفقر المشار إليها أعلاه عكست مجموعة متنوعة من العوامل التي تسبب أو تساهم في الفقر مثل السياسات الحكومية، والاقتصاد، والتفاوتات المكانية، والافتقار إلى رأس المال البشري والاجتماعي ودائرية الفقر، والقيم الثقافية والطموحات. في حين أن كل من هذه المتغيرات تمثل نظرية منفصلة، يمكن أن تتعزز قيمتها التفسيرية عندما تفهم على أنها مجموعة من النظريات تعمل وفق نظام مختلف المستويات، وفي ضوء ذلك فإننا نقترح نظرية ديناميكية متعددة المستويات تعمق فهمنا للفقر، فالعوامل التي تسبب أو تساهم في الفقر في كثير من الأحيان تعمل مجتمعة او منفردة "كمسبب" أو "محدد" للفقر أو الغنى، ولكن يمكن التأكيد على أنه في كل مجتمع يمكن تصنيف عوامل حاسمة أكثر من غيرها، وفي ضوء هذا التصنيف للأهمية النسبية للعوامل يمكن وضع سياسات واستراتيجيات لمكافحة الفقر. وبما أن مفهوم الفقر هو مفهوم ديناميكي ومتحرك ومتعدد فانه من المتوقع أن يتم توسيع إطار هذا المفهوم ليشمل أبعادا جديدة ترتبط مع تقدم المجتمعات والتكنولوجيا وغيرها من العوامل وهنا تبرز الحاجة إلى نظرية سوسيودينامية متعددة المستويات تتضمن هذا التغير السريع في أبعاد الفقر المحتملة.

إن المفاهيم المعاصرة للفقر، تنظر إليه كظاهرة معقدة متعددة الأبعاد ترتبط بأسباب مختلفة، مما يثير صعوبة نظرية في التنظير لهذا المفهوم الواسع. حيث أن هناك "إفراط في تحديد وتضييق مفهوم الفقر" ، (poverty over- determined) مع وجود العديد من التفسيرات المحتملة التي يمكن من خلالها فهم ظاهرة الفقر، كما أن أسباب وأعراض الفقر تعكس جزءا من الظاهرة، وحيث يكون التمييز ممكنا، فإن الأولوية النسبية في السياسة العامة في كثير من الأحيان هي محل للنقاش أيضا.

مثل هذه الصعوبات المرتبطة بالمفهوم والسياسات، أربكت المنظرين للفقر. فوفقا للبنك الدولي في تقرير التنمية البشرية في العالم 2001/2000، فإن أسباب الفقر موجودة ضمنا في "الأبعاد التي سلط عليها الفقراء الضوء ، مثل:

1. تدني الدخول والأصول لتلبية الاحتياجات الأساسية .
2. الشعور بالعجز وفقدان القدرة على التأثير.

3. العرضة للصدمات، وعدم القدرة على التكيف معها.

ويلاحظ التقرير، أن النمو الاقتصادي يساعد في تحسين دخل الفقراء، ومع هذا فان توسيع قدرات الفقراء ظل مطلبا أساسيا، ويلعب هذا النمو الاقتصادي دورا فعالا في استراتيجيات الحد من الفقر. وقد دلت العديد من التجارب الدولية على أهمية المحددات المؤسسية على الإصلاحات الاقتصادية، وعوامل الضعف، وقوى التكامل العالمي وعدم المساواة في النوع الاجتماعي والإثنية والعرقية (World Bank, 2001).

وبعيدا عن مفهوم الدخل، يأخذ تقرير البنك الدولي المصطلح الاقتصادي "الأصول" "Assets" نقطة البداية في فهم محددات الفقر على سبيل المثال أصول الأفراد "يعود إلى عوائد (أو إنتاجية) هذه الأصول والتي تشمل ما يلي :

1. الأصول البشرية (مثل القدرة الأساسية على العمل، والمهارات، والصحة الجيدة)؛
2. الأصول الطبيعية (مثل الأرض) ؛
3. الأصول المادية (مثل البنية التحتية) ؛
4. الأصول المالية (مثل المدخرات وغيرها) ؛
5. الأصول الاجتماعية (مثل "شبكات الاتصال والالتزامات المتبادلة التي يمكن أن تتم في وقت الحاجة، والنفوذ السياسي والتحكم بالموارد) .

العوائد لهذه الأصول لا تعتمد فقط على الوصول إلى الأسواق، ولكن تعتمد أيضا على مؤسسات الدولة والمجتمع، بما فيها تلك التي تحدد وتفعل حقوق الملكية وقواعدها حول الموارد العامة (World Bank, 2001).

وخلاصة القول أن الفقر مشكلة اجتماعية متعددة الأبعاد، ولكن هذا يتوقف على النظر إلى هذه المشكلة بمنظور أوسع من منظور عدم كفاية الدخل وتوفر الوسائل اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية. في حين أن الفقر قد يبدو بسيطا وواضحا في أعراضه، وخاصة لضحاياه، فانه على الجانب الآخر يعتبر مشكلة معقدة ولها أسباب مادية وثقافية. أما الأسباب الأساسية للفقر فلا تزال تدور حولها العديد من المناقشات المعاصرة.

إن وكالات وبرامج المعونة الدولية تقر بأن الحكومات تستطيع أن تلعب دورا ايجابيا أو سلبيا في مكافحة الفقر فالمؤسسات والحاكمية الرشيدة من المحددات الرئيسية لتحقيق النمو

الاقتصادي ومكافحة الفقر، ومع ذلك لا يزال المكان يحتفظ بتأثيره حتى في ظل التحضر السريع في العالم. كما لاحظ الكثيرون أيضا أنه من المخاطرة تعميم سياسات موحدة لمكافحة الفقر في مدن مختلفة لتصبح مناسبة للجميع ، حتى وإن كانت تشترك في بعض المعالم، أو كانت تقع ضمن فئات محددة، وعلينا أن نعي الفوارق الدقيقة التي يقدمها المكان، فسياسات التنمية والحد من الفقر يجب أن تكون محددة السياق مكانيا واجتماعيا .

إن اهتمام علماء الاجتماع بالفقر تركز حول فكرة ثقافة الفقر والبناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ودائرية الفقر، وتأثير المكان على الفقر، ودور كل من رأس المال الاجتماعي والبشري والتكيف مع الفقر وغيرها من العوامل الأخرى في إنتاج وإعادة إنتاج الفقر، مع التركيز بشكل خاص على تلك العوامل الخارجة عن نطاق سيطرة الأفراد إلى حد كبير، وهي القوى الرئيسية التي استخدمها علماء الاجتماع لتفسير ظاهرة الفقر، كما انتقد علماء الاجتماع بعض المنظورات الاقتصادية مثل منظور " الاختيار الحر" والتي يتحكم الأفراد بموجبه بمصيرهم وبالتالي يتحملون أسباب فقرهم، حتى أن بعض علماء الاجتماع يرون أن للفقر دور وظيفي يقوم به في المجتمع الرأسمالي (Gans, 1973). كما يرفض علماء الاجتماع التحديث التاريخي لمفهوم الفقر ويقرون بتعدد أبعاد الفقر وديناميات‍ه، وفي ظل ذلك يحتاج علماء الاجتماع، على غرار سائر الباحثين في العلوم الاجتماعية، في البداية إلى ضرورة البحث في عمق هذه الظاهرة الاجتماعية قبل أن يتمكنوا من تحليلها واستكشاف أسبابها النهائية وطرق العلاج ومن ثم ينتقلون إلى المقاييس ومقارنات الفقر التي يستخدمها علماء الاجتماع وغيرهم من الباحثين في العلوم الاجتماعية.

وينبغي على سوسيولوجيا الفقر اليوم أن تسعى إلى تدقيق مفاهيمها الأساسية وأدواتها المنهجية في ظل المتغيرات والتطورات التي يشهدها العالم المعاصر، إن تطوير أدوات سوسولوجية والتركيز على أبعاد عولمة الفقر أمر لا تملك سوسيولوجيا الفقر أن تتجاهله. كما علينا أن ندرك – بالرغم من أهمية الاقتصاد والعلوم الأخرى– انه من دون المنظور السوسيولوجي سيكون فهمنا ومقاربتنا للفقر قاصرا، حيث أن المنظور السوسيولوجي مهم جدا في توجيه الاهتمام نحو بعض الجوانب التي تساهم في إنتاج وإعادة إنتاج الفقر.

ولا نريد لسوسيولوجيا الفقر أن تظل حصرا على إجراء البحوث وعلى الاتصال الوثيق بالمدرسة الوضعية بما في ذلك المناهج الكمية والقياسية، فنحن بحاجة إلى أن نثابر في تعزيز مكانة النظرية السوسيولوجيه في تفسير الفقر وكيف أن القضايا التي شكلت المناقشة

السوسيولوجية للفقر قد صيغت مبادئها ودرست تجريبيا. كما إن سوسيولوجيا الفقر آخذة بالتطور وباتت تواجه العديد من التحديات في القرن الواحد والعشرين، إلا أن رغبتنا في رؤية دور اكبر للسوسيولوجيا في فهم قضايا الفقر هي التي تدفعنا لنقد المداخل الأخرى لفهم الفقر.

2-1-5 سياسات وبرامج مكافحة الفقر حسب تصورات سوسيولوجيا الفقر

إن تنمية المجتمع هي جزء لا يتجزأ من عقود الرعاية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية، وكثيرا ما تتعامل عملية تنمية المجتمع مع البرامج التي تهدف لمعالجة الفقر على أساس النظريات التي تم تناولها سابقا، حيث تقدم كل نظرية تصورات حول الأسباب المؤدية للفقر، كما تطرح هذه النظريات أيضا حلولا لمشكلة الفقر وتقترح برامج تدخل، حيث أن برامج مكافحة الفقر يتم تصميمها واختيارها وتنفيذها استجابة لطروحات نظرية مختلفة حول أسباب الفقر والتي تبرر التدخلات التنموية. وسنقوم بعرض سياسات وبرامج مكافحة الفقر التي تطرحها النظريات المفسرة للفقر مع تضمين سياسات وبرامج بعض هذه النظريات في سياسات وبرامج النظريات الكبرى .

1. **برامج وسياسات مكافحة الفقر من منظور نظرية القصور الفردي**

يرى بعض المنظرين أن التعامل مع أوجه القصور والعيوب الفردية هو منهج سياسي سهل حيث لا يظهر هذا المنهج بشكل واضح في التطبيق إلا حين تنفيذه، فالمبادرات الرئيسية للتغلب على الفقر من وجهة نظر نظرية القصور الفردية تكمن في دفع الفقراء إلى العمل بوصفه هدفا رئيسيا لإخراجهم من دائرة فقرهم، وهذه الاستراتيجيات يمكن تحفيزها أيضا من خلال إعفاء الدخل من العمل من الضريبة، وذلك لضمان أن يعمل الفقراء حتى وإن كان هذا العمل بأجور منخفضة.

ومع ذلك، فمن منظور تنمية المجتمعات، فإن معالجة الفقر من خلال التركيز على الخصائص الفردية والاختيارات غير الصحيحة أثار نزاعات فلسفية أساسية. فبرامج تنمية المجتمعات المحلية تنأى بنفسها عن إلقاء اللوم على الفرد، حيث أن هذه البرامج على المستوى الفردي عادة ما تكون جزء لا يتجزأ من الجهود التي تبذل في تنمية المجتمع ككل. وهكذا، فان برامج مكافحة الفقر في برامج تنمية المجتمع المحلي تميل إلى معارضة الاستراتيجيات التي تعاقب أو تحاول أن تغير في الأفراد كحل لظاهرة الفقر .

إن العديد من برامج مكافحة الفقر المعاصرة ليست مصممة لترأف بالفقراء ولكن من أجل تغيير سلوك الأفراد لمنعهم من الحصول على المعونات العامة، فالاعتقاد بأن التهديد بقطع

أو تخفيض المعونات يمكن أن يغير سلوك الأفراد من حيث أن الأفراد سيحرمون من المعونات الاجتماعية هو اعتقاد خاطئ، حيث خلصت العديد من الدراسات إلى أن عقوبة تقليل المساعدات والمعونات النقدية للأسر التي لا يذهب أطفالها إلى المدرسة لم تكن كافية لتغيير سلوك الأطفال، في حين أن الاهتمام من جانب المدرسين ومديري المدارس قد ساعد في تحديد أسباب أكثر تعقيدا لتفسير ضعف معدلات الالتحاق بالمدارس(Campbell & Wright, 2005). إن اعتماد منهج عقابي في نظرية القصور والعيوب الفردية للفقر يبرر السياسات العامة التي تحد من تقديم الدعم الحكومي للسلع والخدمات بدلا من النقود، إذ أن هناك انعدام الثقة في السلطة التقديرية للفقراء.

وعلى المستوى الفردي فان جهود مكافحة الفقر تتضمن عنصرا اجتماعيا ، ومع ذلك. فان وجود نظام شبكة أمان موثوق به يمكن أن يساعد الأفراد غير القادرين على مساعدة أنفسهم هو مسؤولية مجتمعية. حيث أن المعوقين والمسنين والأطفال، وحتى الذين لم يحالفهم الحظ هم جزء من المجتمع، ومن دون توجيه اللوم، فان احتياجاتهم الفردية يمكن تحقيقها عن طريق العمل الجماعي (Ulimwengu,2006).

2. برامج مكافحة الفقر من منظور ثقافة الفقر

من منظور التنمية المجتمعية، إذا كان السبب النظري للفقر يكمن في القيم والمعتقدات التي يتم توارثها وتعزيزها في الثقافات الفرعية للأفراد الفقراء، فإن جهود مكافحة الفقر المحلية تسعى للتدخل للمساعدة في تغيير هذه الثقافة. ولعل ذلك يمكن القيام به من خلال ثلاث طرق، وعلى أساس اقتراح فالنتاين الذي يرى أن هناك نماذجا مختلفة من النظريات الثقافية للفقر (Bradshaw, 2006) :

1. إذا كان النظر إلى ثقافة الفقراء باعتبارها اختلال (غير وظيفي) (disfunctional) في نظام المعتقدات والمعارف، فإن آلية المعالجة والتدخل هنا تكمن في استبدال هذه الثقافة بثقافة وظيفية تدعم بدلا من أن تضعف قيمة العمل المنتج، والاستثمار، والمسؤولية الاجتماعية. مثل البرامج المبتكرة لإطلاق سراح السجناء، حيث تحاول هذه البرامج نقل السجناء الذين أطلق سراحهم من البيئة التي حصلت فيها مشكلاتهم، والتأكيد على تبنيهم قيم جديدة ملائمة للعمل.

2. إذا كان النظر إلى ثقافة الفقراء باعتبارها ثقافة فرعية انتهازية وغير منتجة تتكرس على مدى الأجيال، فان التركيز سيكون على جيل الشباب لوقف إعادة خلق مثل هذه الثقافة، كنقطة بداية، والعديد من البرامج التعليمية نجحت في تقديم بديل لعملية التنشئة الاجتماعية للجيل القادم للحد من الفقر، رغم أن هذه البرامج لا تزال تحتاج إلى مزيد من التماسك والجودة. وبالمثل، فان العاملين في مجال تنمية المجتمعات المحلية غالبا ما يشاركون في المساعدة بتأسيس البرامج التعليمية للمراهقين بعد المدرسة، حيث يتم رصد ومراقبة الأقران وبث الثقافة والقيم الاجتماعية الإيجابية، مع إبقاء الشباب بعيدا عن العصابات والسلوكيات السلبية. هذه البرامج هي مفضلة كسياسات لأنها تؤمن بتغيير ثقافة الشباب، في حين أن القيم والمعايير ما زالت مرنة.

3. وثمة مقاربة ثالثة لثقافة الفقر تكمن في محاولة العمل داخل الثقافة نفسها لإعادة تعريف وتحديد الاستراتيجيات الثقافية الملائمة للنهوض برفاهية الأفراد.

3. برامج مكافحة الفقر من منظور الفقر الهيكلي

إذا كانت مشكلة الفقر هي في النظام بدلا من الفقراء أنفسهم، فإن استجابة عملية لتنمية المجتمعات المحلية يجب أن تكون من خلال العمل على تغيير هذا النظام. وهذا أمر سهل قوله من الناحية النظرية ولكن من الصعب تطبيقه من الناحية العملية ، وهو ما قد يفسر السبب الذي يجعل الكثير من السياسات وبرامج مكافحة الفقر تركز على محاولة تغيير السلوك الفردي أكثر من تغيير النظام. كيف يمكن للمرء الحصول على مزيد من فرص العمل وتحسين التعليم للفقراء ، وتحقيق المساواة في توزيع الدخل، وإزالة التمييز والتحيز في المسكن ، والتعليم ، والعمالة ، وضمان المساواة في المشاركة السياسية من جانب الفقراء؟ إن أي من هذه المهام ليس سهلا وتتطلب التدخل في جميع النظم التي تخلق الحواجز والعوائق التي تمنع الفقراء من الحصول على المنافع. أن عملية تغيير النظام يمكن أن تتم على ثلاثة مستويات، **على مستوى القاعدة الشعبية،** فالحركات الاجتماعية يمكن أن تمارس ضغوطا على الأجزاء الضعيفة في النظام لفرض التغيير المطلوب، ورغم أن معظم الدراسات تبين انخفاضا في الدعم للجماعات الفقيرة من قبل المؤسسات الناشطة في العمل الاجتماعي، حيث يرى رانك بأنه يمكن حشد وكسب التأييد لدعم وظائف أفضل للفقراء ونظام أكثر فعالية، مثل ضغط الرأي العام والنقابات والذي يمكن من خلاله زيادة الأجور والحصول على عمل بالنسبة للأشخاص العاطلين عن العمل، فحركات الدفاع عن الحقوق المدنية ومنظمات المجتمع

المدني والحركات العمالية والنقابات يمكن أن يكون لها تأثير قوي على كسر الحواجز الرسمية التي تمنع الفقراء من الحصول على فرص العمل والتعليم وغيرها من الحقوق أسوة بباقي أفراد المجتمع (Bradshaw, 2006) .

ويأتي المستوى الثاني للتغيير في إطار إستراتيجية عملية تنمية المجتمع من أجل تغيير النظام ويتضمن **إنشاء وتطوير المؤسسات البديلة التي لديها الموارد، والانفتاح، والابتكار، والرغبة في مساعدة الفقراء** في الحصول على مستوى معيشي لائق. هذه الإستراتيجية هي حجر الزاوية في مؤسسات تنمية المجتمع المحلي والتي تهدف إلى توفير بدائل للأعمال والمسكن والتعليم والبرامج، وبالإضافة إلى ذلك تعتبر الشبكات الاجتماعية للأقليات أو الأعمال التجارية والشركات المملوكة للمجتمع مثل بنوك الإقراض المحلية هياكل بديلة.

وأخيرا، يمكن أن يحدث التغيير من خلال عملية **وضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية**، فمجموعة السياسات الاجتماعية يمكن تعديلها لتحقيق هدف الحد من الفقر، وتشمل توفير فرص العمل ورفع الأجور، وتوسيع شبكة الأمان، وضمان الحصول على الرعاية الطبية .

4. برامج مكافحة الفقر من منظور التفاوت المكاني للفقر

تؤكد نظرية التفاوت المكاني للفقر على ضرورة أن تكون الاستجابات موجهة إلى حل الديناميات الرئيسية التي تؤدي إلى معاناة بعض المناطق من الكساد في الذي تزدهر وتنمو مناطق أخرى. وبدلا من التركيز على الأفراد والشركات والحكومات ونظم الرعاية الاجتماعية، فنظرية جغرافية الفقر توجه العاملين في مجال تنمية المجتمعات المحلية إلى النظر إلى المناطق والعمليات التي يمكن فيها أن تصبح هذه المناطق مكتفية ذاتيا. ومن المثير للاهتمام أن بعض المجتمعات المحلية المحرومة في جميع أنحاء العالم وجدت طريقها للخروج من الفقر. وقام عدد من الباحثين ببعض التحليلات الإقليمية للفقر وقدموا مقترحات لتشجيع الهجرة الخارجية إلى الأماكن التي تشهد نموا اقتصاديا على أنها ستخفض الفقر. وبدلا من ذلك، يتحرك فقراء الريف إلى المدينة ويصبحون فقراء حضر، مع وجودهم في موقف يشبه حالهم في الريف. وهناك عدة طرق يمكن من خلالها بناء مناطق جغرافية قوية (Bradshaw, 2006) :

1. تعزيز القدرة التنافسية للصناعة المحلية.

2. منح الحوافز الضريبية للمشاريع الكبرى القائمة واستقطاب الاستثمارات لمشاريع مكثفة للعمالة.

3. الاستثمار بالبنية التحتية، بما في ذلك الطرق والحدائق، والمياه، والمدارس وغيرها من المرافق العامة.

5. برامج مكافحة الفقر من منظور رأس المال الاجتماعي

إن إدراك حقيقة أن الأفراد يتشكلون من خلال مجتمعاتهم المحلية، هي محور العديد من الدراسات التي قام بها عدد من الباحثين في العلوم الاجتماعية، حيث يشير بوتنام Putnam إلى أن الترابط بين الأفراد من ومنظمات المجتمع المدني يخلق مجتمعات تتسم بمزيد من الثقة والتبادلية، ومع زيادة رأس المال الاجتماعي في هذه المجتمعات فان الآلاف من الأنشطة الصغيرة من الممكن أن تساهم في الخروج من الفقر. فالمجتمعات التي ينشط بها رأس المال الاجتماعي تكون أكثر مرونة لمواجهة الأزمات، وبالتالي حماية سكانها من الوقوع في الفقر(Putnam,2000) .

وبالمثل، فإن النظم الاقتصادية والسياسية ومؤسسات المجتمع تعكس قيم المجتمع وتستجيب لرأس المال الاجتماعي الذي يحتوي هذه القيم. في حين أن إصلاح المؤسسات الاجتماعية هو سياسة أساسية لمكافحة الفقر، فالمجتمعات التي تثمن المساواة وتضيق الفجوات في الفرص لديها أيضا مؤسسات تعكس هذه القيم وإلى درجة أكبر تحاول المساواة بين إفرادها. وتعتبر المؤسسة التعليمية أهم مؤسسة محلية يتم فيها عكس هذه الدينامية في المجتمعات الفقيرة. وخلاصة القول أن السياسات التي تساعد في بناء مؤسسات المجتمع، تساعد في تجسير الهوة بين المجتمعات الغنية والفقيرة، وبدلا من العديد من السياسات القائمة التي توسع هذه الهوة (Wolf, 2006).

6. برامج مكافحة الفقر من منظور دائرة الفقر

إن تعقد وتعدد مستويات نظرية حلقة الفقر يعني أن هناك حاجة إلى حلول معقدة أيضا. فليس للفقر سبب واحد فقط ولكن هناك أسباب متعددة، في الوقت الذي تركز فيه جهود مكافحة على بعد واحد فقط من المشكلة، ويكمن الحل في التصدي لقضية الفقر في إتباع منهج متعدد

الجوانب. فالخطوات المتخذة لكسر حلقة الفقر هي بالضرورة خطوات معقدة، ولكنها تشكل أفضل الحلول للفقر بدلا من تركيز الجهود المنصبة على عامل واحد فقط.

إن محددات بعض النظريات المفسرة للفقر تؤدي إلى التركيز على نظرية دائرة الفقر، فمساعدة الفقراء على تحقيق "الاكتفاء الذاتي" يشكل مرحلة بالغة الأهمية في مجال الحد من الفقر بحيث يتم التركيز على توفير كل من الدعم والخدمات للأفراد، ويرى ميللر أن الخروج من الفقر يتطلب ستة عناصر مترابطة من الاكتفاء الذاتي التي يمكن تحديدها وتتبعها كما يلي

:(Miller et al, 2004)

1. الدخل والأصول الاقتصادية.
2. التعليم والمهارات.
3. المسكن ومحيطه (آمن، جذاب، صحي....).
4. الحصول على الرعاية الصحية اللازمة وغيرها من الخدمات الاجتماعية.
5. علاقات شخصية وثيقة، وكذلك شبكة علاقات مع الآخرين.
6. الاكتفاء الذاتي والقدرات القيادية.

الفكرة الرئيسية في هذا المنهج الشامل لمساعدة الأفراد للخروج من الفقر هي في انه لا يمكن للمجتمع أن يفعل كل ذلك لكل فرد من دون زيادة رأس المال الاجتماعي بين المجتمعات أو بين الفقراء أنفسهم.

وفي مواجهة مهمة تكمن في مساعدة الفقراء أنفسهم ومساعدة أحيائهم الفقيرة على حد سواء لا يوجد حل سهل للخروج من دائرة الفقر. ويرى بعض الباحثين أن وضع الخرائط لتحديد الأصول (Asset Mapping) هي إحدى الوسائل لتحديد مواطن القوة للمجتمع واستخدامها في حل المشاكل في أنجع الوسائل والطرق وليس قضاء وقت كبير في تحديد المشاكل التي قد لا يكون لها حلول مناسبة. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمات القائمة في المجتمع بشكل عام أكثر فعالية في التغلب على مجموعة من المشاكل التي تواجه المجتمع في مواجهة حلقة الفقر من تلك المنظمات التي تركز على موضوع واحد فقط لمعالجته. وتتمحور جهود برامج التنمية المجتمعية حول ثلاثة محاور أساسية للخروج من دائرة الفقر، هذه المحاور،

شأنها في ذلك شأن نظرية الحلقة المغلقة، تجمع بين الاستراتيجيات والأدوات استجابة للنظريات الأخرى للفقر (Bradshaw, 2006).

1. المحور الأول (الشمولية): أول إستراتيجية لتحطيم دائرة الفقر والخروج منها هو وضع وتطوير برامج شاملة، هذه البرامج الشاملة تحتوي على مجموعة متنوعة من الخدمات وذلك في محاولة لسد احتياجات الفرد والمجتمع على حد سواء.

2. المحور الثاني (التعاون): إن التعاون بين مختلف المنظمات والمؤسسات لتوفير الخدمات التكاملية التي تعمل على تضافر الجهود من اجل الوصول إلى مخرجات متكاملة هو أساس عملية القيام ببرامج تنموية واسعة النطاق دون أن تصبح هذه البرامج خارج السيطرة. ويتضمن التعاون التشبيك بين المشاركين في عملية التنمية.

3. المحور الثالث (تنظيم المجتمع): تنظيم المجتمع هو ألأداة التي يمكن من خلالها إشراك السكان المحليين في محاولة تفسير وفهم كيف أن الحياة الشخصية ورفاهية المجتمع متداخلتين ومتشابكتين. عملية كسر حلقة الفقر يجب أن تشمل مشاركة الأفراد، والمجتمع المحلي على حد سواء، فعندما يتفاعل الأفراد ومجتمعهم في حلقة مغلقة من الفشل، فإن تمكين الفقراء هو أمر أساسي لكسر هذه الحلقة.

2-2 مراجعة الدراسات السابقة

بدأ اهتمام الباحثين الأردنيين في موضوع الفقر منذ أكثر مما يزيد عن سبعة وثلاثين عاما، ففي عام 1973 قامت الجمعية العلمية الملكية بدراسة حول توزيع حجم الدخل في الأردن، ويمكن القول أن هذه الدراسة شكلت النواة الأولى لدراسات الفقر في الأردن، ورغم هذا الاهتمام المبكر إلا أن عقد السبعينات وحتى نهاية عقد الثمانينات تميزا بتواضع الدراسات التي تناولت موضوع الفقر كما ونوعا ، حيث لم يتجاوز عدد هذه الدراسات عن أربع دراسات في الفترة من 1973- 1988)، وبعد الأزمة الاقتصادية التي مر بها الأردن في عام 1988 وتبنيه برنامجا للتصحيح الاقتصادي، جاءت أول دراسة رسمية للفقر في الأردن بإشراف وزارة التنمية في عام 1989، وقد شهدت الفترة من عام (1989- 1999) نشاطا ملموسا للحكومة والباحثين والمنظمات الدولية في مجال دراسة الفقر في الأردن، حيث تميزت هذه الدراسات بالتركيز على موضوع الفقر وقياسه ومؤشراته وأثاره، وتطورت هذه الدراسات تطورا كبيرا في بداية الألفية الجديدة عام (2000- 2008) حيث تبنت الحكومة خط فقر وطني رسمي أعلنت عنه لأول مرة في عام 2004، واستخدمت منهجيات البنك الدولي لبناء خط الفقر الوطني، كما برزت منهجيات أخرى لقياس الفقر في الأردن، وقد تصدى الباحثين أيضا لموضوع استراتيجيات وسياسات مكافحة الفقر في الأردن، ودور المؤسسات والبرامج المختلفة في معالجته والتصدي له (الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، 2010).

إن النمو المتصاعد لأعداد دراسات الفقر في الأردن خلال فترة تزيد عن سبعة وثلاثون عاما – تجاوز عدد الدراسات المائة دراسة- يعكس مدى اهتمام الحكومة والباحثين بمشكلة الفقر ومحاولتهم المساهمة في تقديم فهم أوضح لهذه المشكلة من اجل التصدي لها، وقد امتازت هذه الدراسات باختلاف أهدافها ومنهجياتها وطرق قياسها للفقر والبيانات التي اعتمدتها.

وتعاني أغلب هذه الدراسات على كثرتها النسبية من درجة عالية من التجريد، ويميزها سعيها الحثيث نحو التوصل إلى بعض المعايير والمقاييس القائمة على أساس مادي استنادا إلى بيانات الدخل أو الأنفاق، التي رغم أهميتها، ألا أنها لا تتمتع بقيمة تطبيقية عالية، حيث لم تتناول أي دراسة من هذه الدراسات موضوع الفقر بوصفها مشكلة متعددة الأبعاد أي الأوجه المختلفة للحرمان، فالحرمان لا يقتصر على الحرمان المادي فحسب بل يمتد ليشمل متغيرات أخرى تشكل في مجملها حالة من الحرمان المركب. ونعرض في الجزء التالي مجموعة من الدراسات

المحلية التي تناولت موضوع الفقر في الأردن في محاولة لتوضيح الأساليب التي استخدمت في قياس هذه المشكلة والتي تشكل بعداً واحداً من أبعاد الحرمان التي تتناولها هذه الدراسة.

2-2-1 الدراسات المحلية

- دراسة الصقور وآخرون، 1989، (جيوب الفقر في الأردن).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد خطي الفقر المطلق والمدقع في الأردن. وقد استندت الدراسة إلى مسوحات دائرة الإحصاءات العامة ودراسة نفقات ودخل الأسرة لعام 1987 ودراسات الأسعار واختلافاتها بين المحافظات واحتياجات الفرد الأردني من المواد الغذائية الأساسية. كما استندت أيضاً إلى منشورات منظمة الأغذية والزراعة الدولية حول احتياجات الفرد من السعرات الحرارية والبروتين وتباينها حسب العمر والجنس والمهنة والموقع الجغرافي واستخدمت هذه الدراسة أسلوب خط الفقر في قياس الفقر في الأردن استناداً إلى بيانات الدخل والأنفاق .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، حيث قدر خط الفقر المدقع على مستوى المملكة بنحو 40.5 ديناراً شهرياً لأسرة متوسط حجمها 7.2 فرداً، وخط الفقر المطلق بنحو 89 ديناراً شهرياً للأسرة ، كما قدرت نسبة الفقر المدقع بنحو 1.5% والفقر المطلق بنحو 18.7% من إجمالي السكان في الأردن.

- دراسة البنك الدولي، 1994، (دراسة تقييم الفقر للمملكة الأردنية الهاشمية)

استخدمت الدراسة بيانات دائرة الإحصاءات العامة كمسح نفقات ودخل الأسرة 1992 ومسح البطالة والعائدين والفقر لعام 1991، وقد اعتمدت الدراسة الفرد كأساس لاحتساب خطي الفقر مخالفة بذلك الدراسات السابقة، وقد توصلت الدراسة إلى أن خط الفقر المدقع لعام 1992 بلغ 102 ديناراً سنوياً للفرد، والمطلق 137 ديناراً سنوياً، كما قدرت نسبة السكان تحت خط الفقر المطلق بنحو 19.8% و وخط الفقر المدقع 8.7 %.

- دراسة غرايبة، (1995)، (اثر المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في ظاهرة الفقر في لواء عجلون وتباينها).

اعتمد الباحث على بيانات مسح العمالة والبطالة والعائدين والفقر 1991 الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة، واستند في منهجيته لقياس الفقر على منهجية أسلوب خط الفقر، وقد خلصت

الدراسة إلى أن نسبة الأسر الفقيرة فقرا مدقعا ومطلقا في محافظة عجلون قد فاقت معظم محافظات المملكة، حيث بلغت نسبة الأسر المدقعة (10.3%) والمطلقة (28.6%). كما أظهرت النتائج أن الأسر الفقيرة في محافظة عجلون غالبا ما يكون رب أسرتها أميا، أو متقدما في العمر، أو عاطلا عن العمل، أو عاملا في الزراعة، أو اسر ترأسها أنثى.

-دراسة البنك الدولي، 2001، (مكافحة الفقر في الأردن: دروس للمستقبل)

هدفت الدراسة إلى استخلاص الدروس لتطوير الخطط والسياسات الإجرائية للحد من الفقر في الأردن. حيث اعتمدت الدراسة على نتائج دراسة وزارة التنمية الاجتماعية 1989 حول جيوب الفقر في الأردن.

حيث قامت الدراسة بتحديث خط الفقر المطلق لعام 1992 بالاعتماد على خط الفقر المطلق 1987 الذي تم تقديره من قبل الصقور وآخرون، وقد استخدمت الدراسة لهذا الغرض الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة 1992 لتقدير خط الفقر، حيث بلغ خط الفقر المقدر لسنة 1992 حوالي 261 دينار للفرد في السنة، كما قامت الدراسة بتقدير خط الفقر المطلق لسنة 1997 وقدر هذا الخط لسنة 1997 بحوالي 313.5 دينارا للفرد في السنة.

كما بينت الدراسة إلى أن هناك انخفاض في نسبة الفقر في عام 1997 عن عام 1992 إذ بلغت نسبة الفقر 11.7% و14.4% لعامي 1997 و1992.

-دراسة الحنيطي وآخرون، 2004، (تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الفقر في البادية الأردنية)

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2003/2002 الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة والذي غطى عينة تضم جميع اقضية المملكة. وهدفت الدراسة إلى تطوير نموذج للتنبؤ بالفقر من خلال التوصل إلى مجموعة من المتغيرات التي يمكن من خلالها التنبؤ بالأسر الفقيرة من غير الفقيرة عن طريق قياس بعض السمات الاقتصادية والاجتماعية لعينة مأخوذة من بعض الأسر في المناطق النائية في إقليم الجنوب، وتحديد ما إذا كانت هذه الأسر تتبع لمجموعة الأسر الفقيرة أم لمجموعة الأسر غير الفقيرة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن عدد الأسر غير الفقيرة قد ازداد عن عدد الأسر الفقيرة من حيث عدد

المستفيدين من القروض وحجم القروض حيث استفاد غير الفقراء مـن (71.4%) مـن حجـم الأموال المقترضة من العينة مقابل (28.6%) للفقراء، كما أظهرت النتائج أيضاً أن متطلبـات إنفاق الفرد في الأسرة غير الفقيرة أعلى منه في الأسر الفقيرة.

- دراسة البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي 2004، (الفقر في المملكة الأردنيـة الهاشمية).

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2004 واستخدمت أسـلوب خط الفقر في حساب خطي الفقر المطلق والمدقع، وبينت نتائج الدراسة أن نـسبة خـط الفقـر المطلق على مستوى المملكة قد ارتفع خلال الفترة 1997-2004 من 366 دينار للفرد سـنويا إلى 392 دينار سنويا، كما أظهرت النتائج أن نسبة الفقر انخفضت من(21.3%) عام 1997 إلى (14.2%) عام 2004. وسجلت محافظة عمان اقل نسبة فقر(9.2%) فيما بلغت أقـصاها فـي محافظة المفرق التي يعيش أكثر من (25.4%) من سكانها تحت خط الفقر، كما حددت الدراسة عشرين منطقة في المملكة اعتبرت جيوبا للفقر، منها 13 منطقة تزيد نسبة الفقر عـن (34%) وتصل بعضها إلى حول (73%) من السكان.

-دراسة أبو خرمة وآخرون، 2005، (قياس الحرمان في الأردن)

هدفت الدراسة إلى قياس الحرمان في الأردن من خلال التعرف على مقاييس الحرمان المستخدمة دولياً وأنواعها أيضا من خلال اقتراح مقاييس الحرمان التي تتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الأردن .

استخدمت الدراسة بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام2003/2002 الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة على مجموعة جديدة من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لم يسبق أن تم دراستها في مسوح نفقات ودخل الأسرة السابقة، لغايات الاستفادة منها في تحليل وقياس مؤشرات وأبعاد الحرمان. واعتمدت هذه الدراسة في قياس الحرمان على محاكاة التجارب الدولية التي أجريت حول الحرمان .

وحسب نتائج هذه الدراسة، بلغ دليل الحرمان المتعدد في الأردن 11.2 % (الذي تم قياسه من خلال سبعة مجالات وهي الحرمان من الدخل والحرمان من الاستخدام والصحة والتعليم ومن سهولة الوصول إلى الخدمات والحرمان من البيئة والحرمان من المسكن)، وكانت محافظة المفرق هي الأكثر حرماناً بنسبة بلغت 14.9 %، ومن ثم محافظة معان بنسبة بلغت 14.1 %،

ومن ثم محافظة الكرك (14.0 %)، في حين كانت محافظتا العاصمة واربد أقل المحافظات حرماناً.

كما أشارت نتائج الدراسة ايضا إلى أن دليل الحرمان الأساسي في الأردن (والذي تم قياسه من خلال الإنفاق على الغذاء، والملابس والأحذية، والمسكن وملحقاته)، والذي يمثل نسب الأسر المحرومة من الحاجات الأساسية، بلغ 9.3 %، حيث بلغ مؤشر الحرمان من الغذاء 4.4 % ومن الملابس والأحذية 15.2 % ومن المسكن 8.4 %. وكانت محافظة المفرق أكثر المحافظات حرماناً وبنسبة بلغت 19.2 %، تليها محافظات الزرقاء ومعان وجرش بنسب بلغت 13.4 % و12.4 % و11.6 % على التوالي. أما المحافظات التي تعاني من حرمان أساسي قليل مقارنة بالمحافظات الأخرى فهي محافظتا العاصمة ومادبا.

أكدت الدراسات السابقة على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفقراء بشكل عام وتطرقت إلى تحديد خطوط الفقر المختلفة (المطلق والمدقع)، وتناولت تحديد حجم الفقر ومدى انتشار هذه المشكلة من خلال استخدام أسلوب خط الفقر، ولم تتعرض أي من هذه الدراسات إلى تناول الأبعاد الأخرى للفقر والتي من ضمنها الحرمان من الحاجات الأساسية باستثناء دراسة أبو خرمة وآخرون والتي تناولت قياس الحرمان من الحاجات الأساسية ولكن دون مقارنة دليل الحرمان الكلي مع نسبة الفقر وفق أسلوب خط الفقر، لذا جاءت هذه الدراسة للتصدي لموضوع قياس الإبعاد المختلفة للحرمان في الأردن وهو ما يميزها عن الدراسات السابقة ذات العلاقة التي انبرت لدراسة وتحليل بعد واحد من أبعاد الحرمان وهو الحرمان المادي.

2-2-2 الدراسات العربية

- دراسة وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1998 ، (دليل أحوال المعيشة في لبنان).

هدفت الدراسة إلى قياس مستويات المعيشة وتصنيف الأسر والسكان في لبنان استنادا إلى "دليل أحوال المعيشة". وهو يعتمد مؤشرات اجتماعية – اقتصادية لقياس مستوى إشباع الحاجات الأساسية للأسر والأفراد، ليعبر عن مستوى الفقر عام 1996.

ويمتاز هذا القياس بمجموعة من الخصائص منها انه:

1. مباشر، يقيس مستوى إشباع الحاجات الأساسية مباشرة بواسطة مؤشرات اجتماعية- اقتصادية، وليس من خلال الدخل أو الإنفاق.
2. مطلق، يقيم وضعية الأسر والأفراد مقارنة بعتبات ثابتة (غير نسبية).
3. موضوعي، لا يأخذ بعين الاعتبار رأي السكان والأسر.

أما منهجية القياس فقد كانت على النحو التالي:

1. اختيار المؤشرات (عددها احد عشر) مستخلصة من استمارة مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وتجميعها ضمن أربع مجموعات فرعية (تعليم، سكن، مياه وصرف صحي، مؤشرات مرتبطة بالدخل).
2. تحديد عتبة الإشباع التي يعتبر توفرها ضروريا، والتي يعتبر عدم توفرها مؤشرا على الفقر (أو الحرمان).
3. تحديد نظام تكميم الأجوبة، ونظام احتساب العلامات الخاصة بكل مؤشر، ثم بناء أربعة أدلة فرعية (دليل لكل ميدان: تعليم، سكن، مياه وصرف صحي، مؤشرات متصلة بالدخل)، ثم بناء الدليل العام: دليل أحوال المعيشة.
4. وضع نظام لتصنيف الأسر والأفراد حسب نظام العلامات إلى خمس فئات: مستوى معيشة منخفض جدا، مستوى معيشة منخفض، مستوى معيشة متوسط، مستوى معيشة مرتفع، مستوى معيشة مرتفع جدا. ثم وضع نظام تصنيف ثلاثي لتسهيل التحليل: مستوى معيشة متدن (منخفض + منخض جدا)، ومتوسط، وعال (مرتفع + مرتفع جدا).

5. احتساب نسب السكان والأسر في كل مستوى من مستويات المعيشة وطنيا، وعلى صعيد المحافظات الست، والأقضية الستة والعشرين.

وقد تضمن دليل أحوال المعيشة في لبنان احد عشر مؤشرا، وتوصلت الدراسة إلى أن 32.1% من الأسر المقيمة لبنان و 35.2% من الأفراد محرومين منهم 7% يعيشون في مستوى منخفض جدا، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن 41.6% من الأسر و 42.2% من الأفراد ينتمون إلى درجة الإشباع المتوسطة، و 26.4% من الأسر و22.6% من الأفراد ينتمون إلى درجة الإشباع العالية، كما أجريت العديد من الدراسات اللاحقة حول تطور أحوال المعيشة في لبنان، حيث أجريت دراسة حول تطور خارطة الأحوال المعيشية في لبنان بين عامي 1995 و 2004، صدرت هذه الدراسة في عام 2008، وتوصلت هذه الدراسة إلى نسبة الأسر التي تعيش في مستوى معيشي منخفض، انخفضت لتبلغ حوالي 25% مقارنة ب 31% في عام 1995. كما صدرت دراسة أخرى في عام 2008، حول خارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان 2004.

-دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006 ، (خارطة الحرمان والأحوال المعيشية في العراق)

تبنت الدراسة منهجية قياس الحاجات الأساسية غير المشبعة في وصف مستوى الحرمان في ستة ميادين اعتماداً على بيانات مسح الأسرة متعدد الأهداف الذي اجري في العراق عام 2004. وهذه الميادين الستة هي: ميدان التعليم، ميدان الصحة، ميدان البنى التحتية، ميدان المسكن وميدان محيط المسكن وميدان الوضع الاقتصادي. وقد تم اختيار عدد المجالات والمؤشرات التي تعبر عن كل ميدان من الميادين وقد وضع نظام علامات للمؤشرات، ولدليل كل ميدان (الأدلة الفرعية)، ولدليل أحوال المعيشة (الدليل العام)، يتراوح بين علامة صفر لحالة الحرمان القصوى (حسب أسئلة الاستبيان المعتمد)، وعلامة 2 لحالة الإشباع القصوى. واعتبرت علامة العتبة التي تفصل بين المحرومين والفئات الأخرى من السكان هي واحد، بحيث يعتبر محروما كل فرد أو أسرة تقل علامته عن 1 بالنسبة للدليل العام (أو دليل الميدان أو المؤشر).

وقد تم تصنيف الأسر والأفراد إلى خمس فئات مستويات معيشة على النحو الآتي:

1. مستوى معيشة منخفض جداً (حرمان عال جداً): قيمة دليل مستوى المعيشة تقع ما بين الصفر وأقل من 0.75.

2. مستوى معيشة منخفض (حرمان عال(: قيمة دليل مستوى المعيشة تقع ما بين 0.75 واقل من 1.

3. مستوى معيشة متوسط (حرمان متوسط): قيمة دليل مستوى المعيشة تقع ما بين 1 وأقل من 1.25.

4. مستوى معيشة مرتفع (حرمان قليل): قيمة دليل مستوى المعيشة تقع ما بين 1.25 واقل من 1.5.

5. مستوى معيشة مرتفع جداً (حرمان قليل جداً): قيمة دليل مستوى المعيشة تقع ما بين 1.5 و2.

وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة الأسر المحرومة حسب دليل أحوال المعيشة، هي 31% من الأسر ونسبة الأفراد المحرومين 34% من الأفراد. وهؤلاء هم الأسر والأفراد الذين ينتمون إلى فئة مستوى معيشة متدن.

ومن الجدير بالذكر أن دراسة إقليمية لدراسة الحرمان باستخدام أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة هي في مراحلها الأخيرة، إذ أن تقريرا مشتركا صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية – المشروع العربي لصحة الأسرة (بابفام) هو في مراحله النهائية.

واستندت الدراسة إلى بيانات مسح صحة الأسرة العربية – بابفام، في سبعة دول عربية هي المغرب، الجزائر، تونس، جيبوتي، سوريا، لبنان، واليمن، والفترة المرجعية للدراسة هي 2001–2004. ودليل مستوى المعيشة المستخدم في هذه الدراسة يضم 17 مؤشرا ونسب الحرمان التي تم التوصل إليها هذه الدراسة كانت أكثر ارتفاعا بشكل ملموس في معظم البلدان.

وقد بينت نتائج الدراسة الأولية أن نسب الفقر المحسوبة على أساس دليل مستوى المعيشة في البلدان السبعة أعطى عموما نسب فقر أعلى من النسب المعروفة والمنشورة عن فقر الدخل. كما كانت النتائج اقرب إلى نسب الفقر البشري كما هي محسوبة استنادا إلى دليل الفقر البشري. كما مكن هذا القياس رسم صورة ما يمكن اعتباره المورفولوجيا الاجتماعية العامة لمستويات المعيشة في البلدان السبعة (نعمة، 2010).

3-2-2 الدراسات العالمية

طبق أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة والتي تعكس الحرمان في عدد من الدول لتقـدير نسبة الفقر ولتحديد ملامح الفقر. وأهم المؤشرات التي اعتمدت لتطبيقه هي مؤشرات: نوعيـة مواد بناء المسكن وتوفر الخدمات الأساسية، كالمياه والصرف الـصحي، والتحـاق الأطفـال بالمدارس الابتدائية ومؤشر يعكس إمكانيات الأسرة لتوليد الدخل يحسب من خلال معدل الإعالة والمستوى التعليمي لرب الأسرة ومن ابرز هذه الدراسات.

- دراسة **Rodrigus& D'Ambosio، 2005،(الحرمان في ساو باولو – البرازيل)**

اعتمدت هذه الدراسة منهجية الحرمان من الحاجات الأساسية، وهدفت لإعداد خارطة للفقر على أساسه، ويتميز هذا القياس بالبساطة ،حيث إن اختيار المؤشرات لم يتم على ساس إحصائي، بل على أساس جملة الخبرات والمعارف المتراكمة والتي تستند في تعريفها للفقر في حياة النـاس الفقراء أنفسهم. وتم تحديد حالات الفقر على أساس أجوبة ثنائية (نعم، لا). ولا تتـضمن هـذه الطريقة البسيطة بناء دليل مركب، بل يجري جمع حالات الحرمان التي يبلغ أقصاها 11 حالـة مقابلة للمتغيرات المختارة. وكلما زاد عدد الإجابات التي تشير إلى الحرمان، كـان الـشخص المعني (أو الأسرة) أكثر فقرا. ومن الأمثلة على المؤشرات المـستخدمة، مؤشـر الاسـتخدام والازدحام والتلوث.

- **دراسة Townsend، 1988(قياس أدلة الحرمان في بريطانيا).**

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى الفئات المحرومة في بريطانيا استنادا إلى مقياس الحرمان وليس اسلوب خط الفقر، واعتمدت درجة الحرمان المادي على أربعة متغيرات اختيـرت فـي تمثيل الحرمان المادي وهي: البطالة: (نقص الموارد المادية وعدم الأمان) والازدحام: (مؤشـر لظروف الحياة الصعبة)، وامتلاك السكن: (مؤشر للثروة) وامتلاك السيارة : (مؤشر للدخل).

وقد توصلت الدراسة إلى إن المتغيرات المختارة أعلاه تمثل مؤشرات مباشرة في التعبير عـن الحرمان، على عكس بعض المؤشرات غير المباشرة للحرمان والتي تعبر عن الوضع المرتبط بالحرمان ومثال ذلك: كبار السن، الأقليات العرقية، وحيد الوالدين وغيرها. وبينت الدراسة بأنه حتى لو أن معظم الأقليات محرومين فإن بعضهم غير محروم، والمهم في تحديد الحرمان هـو

اعتماد شكل الحرمان مقارنة بالمحرومين من الذين هم في نفس الظروف وليس بتحديد الحرمان من خلال ظروفهم أو أحوالهم كأقليات فقط. وقد أجريت العديد من الدراسات لقياس الحرمان في بريطانيا ابتدأ من العام 2000. استخدمت هذه الدراسات العديد من الميادين والمؤشرات لقياس الحرمان.

– دراسة Carstairs and Morris ، 1991 ، (قياس الحرمان في اسكتلندا)

تم إنشاء دليل الحرمان الاسكتلندي في هذه الدراسة من خلال تحليل بيانات الصحة في اسكتلندا عن طريق وبنفس الأسلوب تقريباً في تحديد درجة الحرمان في دراسة Townsend والذي اعتمد أربع متغيرات في الحكم على درجة تمثيلها وإقرارها للأضرار المادية، حيث يوجد ثلاث منها مشابهة لهذه المؤشرات، والمؤشر الرابع مختلف يمثل الطبقة أو الرتبة الاجتماعية بدلاً من مؤشر امتلاك المسكن، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود أسباب مقنعة في دراسة Townsend لاستبعاد المرتبة الاجتماعية، حيث يعتقد بأن المستوى الاجتماعي المتدني يساوي درجة مشابهة لحالة البطالة وموقع الأسر الفقيرة في وصولها إلى الموارد المادية.

– دراسة (Forrest and Garden ، 1993، (قياس الحرمان المادي والحرمان الاجتماعي في اسكتلندا)

هدفت هذه الدراسة إلى بناء دليل للحرمان المادي ودليل للحرمان الاجتماعي في اسكتلندا، واستندت الدراسة إلى بيانات مسح الصحة في اسكتلندا عام 1991. وتم التمييز بين الدليل الاجتماعي والدليل المادي للحرمان ، حيث بينت منهجية هذه الدراسة، أن الحرمان المادي يستلزم أن يكون هناك نقص في الحاجات من السلع والخدمات والموارد والبيئة المادية والوظيفة المستهلكة أو على الأقل الأكثر انتشاراً في المجتمع. بينما تكمن الاعتبارات اللازمة في الحرمان الاجتماعي في وجود حالة من الضعف أو النقص في الدور الاجتماعي من خلال المشاركة في القوانين والعلاقات والعادات والوظائف والمسؤوليات والحقوق كدلالة على العضوية والمشاركة في المجتمع أو في مجموعة فرعية من المجتمع.

وقد ميزت الدارسة بين الحرمان المادي والاجتماعي من خلال استخدام المقاييس المباشرة وغير المباشرة من خلال أبعاد الحرمان المختلفة، سواء أخذت من منظور اجتماعي (كالعلاقات والقوانين) أو من منظور مادي (كالخدمات والسلع). وقد أجريت العديد من الدراسات اللاحقة في اسكتلندا في أعوام 2000، 2001، 2005.

يلاحظ من خلال استعراض الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع الحرمان بأنها قامت علـــى مؤشرات الحرمان بما ينسجم مع واقع الدول الغربية، كما إن هذه الدراسات لم تأخذ بالاعتبـــار أيضا معيار فقر الدخل واعتمدت فقط على دليل الحرمان من الحاجات الأساسية، ومن هنا تتميز هذه الدراسة بأنها تقوم بقياس الحرمان بكافة أوجهه وجوانبه وببناء مؤشرات للحرمان تتناســب وخصوصية المجتمع الأردني.

الفصل الثالث: واقع ظاهرة الفقر في الأردن

3-1 الفقر: المفهوم وطرق القياس

3-2 واقع ظاهرة الفقر في الأردن

3-1 الفقر: المفهوم وطرق القياس

3-1-1 مفهوم الفقر

لقد حظي مفهوم الفقر باهتمام بالغ في مختلف الدراسات الاقتصادية والسياسية والسوسيولوجية والأنثروبولوجية، حيث صيغت تعريفات متعددة لمفهوم الفقر ركز كل منها على بعد واحد من أبعاد ظاهرة الفقر. يتسق ذلك البعد مع طبيعة وتخصص كل عالم من العلماء، وترجع أهمية تعريف الفقر إلى ارتباطه بمداخل الدراسات التنموية، ذلك لان أي تنمية وطنية حقيقية أن لم تضع الفقراء في صلب استراتيجيتها لن يقدر لها النجاح ولن يكتب لها الاستمرار، ومن هنا كان من الضروري طرح بعض التعريفات بقصد بيان وتحديد مفهوم الفقر وماهيته بمفهومه المتعدد. وتشير كريمة كريم إلى أن تعريفات الفقر يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول : التعريفات الموضوعية (Objective) وهذه التعريفات تحدد مستوى محدد للدخل والإنفاق، أو رقما قياسيا أو معدلا يمثل الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء.

النوع الثاني: التعريفات الذاتية (Subjective) ويعرف الفقر وفقا لمنظور الفرد ذاته، فإذا كان الفرد يشعر انه لا يحصل على احتياجاته، بغض النظر عن كيفية تعريفه لاحتياجاته، يعتبر فقيرا.

النوع الثالث: التعريف الاجتماعي (Sociological) ويحدد الفقراء حسب هذا التعريف أنهم أولئك الذين يحصلون على إعانة للرفاهية في المجتمع، ووفقا لهذا التعريف فان الأشخاص يعتبرون فقراء عندما يعترف بهم "رسميا" بأنهم فقراء (كريم، 2005).

ولا نتفق مع هذا التقسيم للتعريفات الذي تقترحه الباحثة،فمن وجهة نظرنا أن مفهوم الفقر الذاتي يمكن تعريفه بطريقتين، الأولى من خلال درجة إشباع الحاجات كما يحددها الفرد نفسه، وفيها يصف وضعه بأنه غني أو فقير، والطريقة الثانية تعتمد على ملاحظة الباحث لسلوك الأفراد ونمط معيشتهم، وخاصة السلوك المتعلق بالدخل، كما أننا لا نتفق مع النوع الثالث من التعريفات التي أوردتها الباحثة وهو التعريف الاجتماعي أو السوسيولوجي للفقر، حيث نرى أن حصر تعريف الفقر من وجهة نظر سوسيولوجيه بالذين يتلقون إعانات ومساعدات من مؤسسات العون الاجتماعي هو اختزال لأهمية علم الاجتماع في دراسة الفقر. فمن وجهة نظر علماء الاجتماع، يعتبر الفقر ظاهرة نسبية موجودة في مختلف المجتمعات، حتى البلدان الغنية لا تخلو من وجود نسبي للفقر، وقد قارن علماء الاجتماع ما يتحصل عليه أفراد الفئة الأقل حظا في

كل بلد مع باقي فئات المجتمع دون الالتفات إلى مستوى الدخل (الحديد والخطيب، 1995). وتشير الموسوعة العربية العالمية إلى أن الفقر يعني العوز والحاجة، وأن الناس يصبحون فقراء إذا فقدوا الدخل أو المورد الذي يكفل لهم أدنى مستويات المعيشة، وان درجة الفقر يحددها نسق القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع (الموسوعة العربية العالمية، 1996).

فالفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وتاريخية. تتمثل في انخفاض مستوى المعيشة أو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة المطلوب والمرغوب اجتماعيًا، وهو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أحد مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كمًا ونوعًا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من امتلاك السلع المعمرة والأصول المادية والمدخرات، وفقدان الاحتياطي أو الضمان، لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات، وإلى جانب الحرمان المادي هناك أوجه أخرى للفقر منها الانعزال والاغتراب الناجمين عن التهميش والتمييز الاجتماعي والسياسي لضعف القدرة على اتخاذ القرارات (باقر، 1996).

وقد عّرف عبد الباسط عبد المعطي الفقر بأنه "حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي من طابعه وجود التمايزات الخاصة التي تأتي من الملكية الخاصة، والتمييز بين أنماط العمل إلى يدوي وعقلي، وتحديد الأمور بناء على هذا، ويفسر الفقر بما يستتبع ذلك من تناقض في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية المرتبطة باستغلال طبقة لبقية الطبقات التي لا تملك والتي تكون مجبرة على بيع عملها الذي تتحكم فيه الطبقات التي تحوز وسائل الإنتاج في المجتمع (عبد المعطي، 1979).

وكما عرف الفقر أيضا بأنه عدم القدرة على المواءمة بين الدخل والإنفاق، أو عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية الضرورية للإنسان التي تبقيه حيا ونشيطا وتحفظ كرامته وتضمن قدرته على العمل(صقور وآخرون، 1989).

ومن جهة أخرى، عرف عبد الرزاق الفارس الفقر بأنه " عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة". ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على مستوى المعيشة المادي القابل للقياس (الفارس، 2001).

كما عرف بعض الباحثين، مفاهيم مرتبطة بالفقر مثل مفهوم الحرمان، الذي عرف على أنه حالة من الضرر المادي أو الاجتماعي التي تصيب الفرد أو الأسرة أو المجتمع ويمكن

مشاهدتها أو ملاحظتها بالمقارنة مع خصائص المجتمع أو الأمة التي تعيش فيها، وتصنف الأسرة بموجب هذا الأسلوب بأنها محرومة، إذا كانت واحدة أو أكثر من الحاجات الأساسية لها غير مشبعة (أبو خرمه وآخرون، 2005).

ومن منظور التنمية البشرية والتي هي أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات أمام الناس، فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش حياة طويلة في صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشة لائق وبالحرية، والكرامة، واحترام الذات، وكذلك احترام الآخرين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997).

وعلى الرغم من انتقادنا لتعريف جامع مانع للفقر والفقراء فإن هناك محاولات من قبل بعض الباحثين لوضع تعريف للفقر لما لهذه المسألة من أهمية كبيرة، حيث يرى أديب نعمة أن مسألة تعريف الفقر لها أهمية كبرى لأسباب عدة منها:

أولاً: شيوع استخدام هذا المفهوم في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المعاصرة، بشكل لا يتطابق مع النظرة السابقة إلى ظاهرة الحرمان في المجتمعات التقليدية وبهذا المعنى فهو مفهوم جديد.

ثانياً: أن تعبير الفقر شائع في الاستخدام اليومي بين الناس، ويجري تحميله مضامين مختلفة.

ثالثاً: أن الباحث نفسه الذي يطلب منه الخوض في موضوع الفقر (في مجتمعه أو منطقته)، لا يمكن مطالبته بالضرورة بأن يكون باحثاً في المستوى النظري المفاهيمي، أو قد لا يكون قد قام بخيار نهائي بصدد تحديده النظري لمفهوم الفقر استناداً إلى إطلاع واسع كاف لحسم موقفه في هذا المجال.

وبناء عليه، يكون المخرج عادة بأن يذكر الباحث تعريفه للفقر، سواء تبناه كاملاً عن مرجع آخر، أو حاول إدخال عناصر إضافية يرى أنها تقرب المفهوم النظري من خصائص المجتمع وفهمه لهذه الظاهرة (نعمة،2006).

وفي الوقت ذاته فان مسألة إجماع الرأي على التعريف العملي للفقر لا تزال من دون حل. فمصطلح "الفقر" يستحضر صوراً مختلفة للجوع، والبيئة غير الصحية، والاكتظاظ في أماكن السكن، والبطالة، والأمراض، والاستغلال، والإجرام، وكثير غيرها.

أما التعريف اللغوي المعجمي للفقر، فقد جاء في لسان العرب لابن منظور "أن الفقر هو عدم قدرة الفرد على تلبية احتياجاته الإنسانية واحتياجات من يعولهم".

وفي فقه اللغة للثعالبي يربط الفقر بالعوز وتدني مستوى المعيشة، ولذلك مستويات هي:

1. فقدان المدخرات.
2. فقدان الأصول والممتلكات نتيجة القحط والكوارث الطبيعية (الفقر المؤقت).
3. وضع يدفع الفرد لبيع حلبة سيفه أو ما يسمى اليوم ببيع المقتنيات المادية.
4. عدم توفر الطعام.
5. عدم توفر المقتنيات التي يمكن بيعها للحصول على الطعام.
6. فقدان الوظيفة أو العمل (الدويبي،2004).

ويمكن الاستنتاج من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بالفقر، أن هناك خمسة منظورات أساسية لمقاربة مفهوم الفقر:

1. منظور الدخل: معظم مفاهيم الفقر تدور حول تدني الدخل كمعيار أساسي لتحديد الفقراء من غير الفقراء. ويمثل الدخل "القدرة على الحصول على السلع والخدمات لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات "، ولذا فإن تدني الدخل يعني أيضا الفقر من حيث عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية (مثل الغذاء والمأوى والملبس) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية ، 1997).

2. منظور الحاجات الأساسية: الفقر هو الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة لتلبية الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية بما في ذلك الأغذية، ليبقى على قيد الحياة وبما يحفظ كرامته كإنسان وتعطيه القدرة على مزاولة نشاطه الطبيعي بصورة لائقة (صيام وآخرون، 2009). وهذا المفهوم المتعلق بالحرمان من الحاجات الأساسية، يتجاوز كثيراً الافتقار إلى الدخل الشخصي، وهو يتضمن الحاجة إلى الصحة الأساسية والتعليم والخدمات الأساسية التي يتعين أن يوفرها المجتمع للحيلولة دون وقوع الناس في الفقر. وعلى الرغم من الدخل يعني الحصول على الموارد لتلبية الاحتياجات الأساسية ، إلا أن معيار الدخل له مجموعة من السلبيات، فالدخل قد لا يمثل بشكل ملائم الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى و الملبس وغيرها. وعلى الجانب الآخر ، فان برامج وجهود الحكومة لتوفير مثل هذه الاحتياجات الأساسية مباشرة قد يكون له الأثر الكبير في تحسين الصحة والرعاية الاجتماعية للفقراء دون أن تتم عملية رفع دخولهم بالضرورة. وتلبية الاحتياجات الأساسية

تلقى قدرا كبيرا من الاهتمام في برامج مكافحة الفقر على الصعيدين الوطني والدولي ومع ذلك ، فان هذا المفهوم له نصيبه من العيوب، فالاحتياجات تتغير بمرور الوقت. وأحد أسباب التحول للتعريفات النسبية للفقر هو أن المعايير المطلقة "تتجاهل المتطلبات المتزايدة للكلفة اليومية "للحاجات المعيشية " في مجتمعات حضرية (الاسكوا، 2003).

3. منظور الحرمان، فعندما تفتقر مجموعة من الأفراد أو يحرمون من الدخل وغيره من الموارد، بما في ذلك استخدام الأصول والحصول على السلع والخدمات العينية المعادلة للدخل، من اجل الحصول على الاحتياجات الأساسية، فأنها لن تتمكن من لعب أدوارها المختلفة والمشاركة في العلاقات الاجتماعية وإتباع السلوك المتوقع منها بحكم عضويتها في المجتمع (Townsend, 2006).

4. منظور الاستبعاد الاجتماعي، وهو منظور يشير إلى إنكار العضوية والمشاركة في المجتمع والحياة الاجتماعية لبعض الإفراد أو الحرمان منها، وذلك بسبب الخصائص الفردية أو خصائص المجموعة التي ينتمي إليها الفرد. وهذا المصطلح له صدى كبير في أوروبا وغيرها من البلدان التي لديها الكثير من الأجانب، اللاجئين، والمهاجرين والعمال، فعلى سبيل المثال، الحرمان من المواطنة الكاملة والحقوق المترتبة عليها. فالأقليات العرقية والإثنية واللغوية والدينية والخصائص الثقافية الأخرى تم اعتبارها خصائص ثابتة للاستبعاد والتمييز وعدم المساواة والفقر. ويعتبر هذا المنظور مفيد لعدة أسباب:
أولا: لأنه يسمح بتوسيع الطرق التقليدية لتحليل الفقر، بحيث تشمل طرق تحليل الفقر الحقوق المدنية والحقوق السياسية.

ثانيا: يوفر مجالا للتركيز على أوضاع الحرمان الاجتماعي والآليات التي تؤدي إلى تلك الأوضاع.

ثالثا: يؤكد على دور الجهات الفاعلة في الاستبعاد والاندماج.

ويرى هذا المنظور للفقر، أن هويات الفقراء على أساس العمر والجنس والعرق والإعاقة تحدد اجتماعيا. وأن مجموعات معينة داخل المجتمع قد تصبح عرضة للخطر بسبب التمييز. فقد قاد مفهوم الاستبعاد الاجتماعي دراسة الفقر بعيدا عن منظور goods-centered الذي يركز على السلع، إلى منظور people-centered الذي يركز على الأفراد. حيث

يركز الأول على التحكم في السلع الأساسية الذي يؤدي إلى زيادة خدمات المرافق العامة والرعاية الاجتماعية. ويركز الثاني على القدرات البشرية وعلى حريتها في الاختيار (Islam, 2005).

5. منظور القدرات: فالفقر يمثل عدم وجود بعض القدرات الأساسية للأداء، حيث لا تتاح للفرد فرصة بلوغ بعض المستويات الدنيا المقبولة لهذا الأداء، وتتراوح صور الأداء ذات الصلة بهذا التحليل بين تلك ذات الطابع المادي مثل الحصول على الغذاء الجيد والكساء والمأوى الملائمين، وتجنب الاعتلال الذي يمكن الوقاية منه، وتلك الأكثر تعقيداً المتعلقة بالمنجزات الاجتماعية مثل المشاركة في المجتمع المحلي، ويوفق منظور القدرة بين فكرتي الفقر المطلق والفقر النسبي حيث أن الحرمان النسبي من حيث الدخول والسلع يمكن أن يؤدي إلى حرمان مطلق في القدرات، حيث تبدأ الأسر مع رصيد الأصول أو الموارد التي تترجمها إلى استحقاقات من خلال عملية تبادلية، وتنطوي هذه العملية على عمليات تبادل في البيئة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية التي تؤثر سلبا أو إيجابا على تحول الأصول إلى سلع أو خدمات لازمة لحياة كريمة يتمتع بها الإنسان. فالفقر هو في نهاية المطاف نتيجة لعدم كفاية الاستحقاقات والتي تعرف بأنها مجموعة أوسع من الحقوق بما في ذلك الصحة والتعليم، والحرية (Sen,1997).

ويمكن القول في ضوء هذه المقاربات الخمس، أن مفهوم الفقر يتجاوز مفهوم الاحتياجات البيولوجية والحاجات الأساسية للأفراد، فهو لا يعني انخفاض الدخل بالذات، بل هو عدم قدرة هذا الدخل على تلبية الاحتياجات الأساسية، التي هي احتياجات تحدد اجتماعيا، ويؤدي النقص والحرمان في هذه الاحتياجات، إلى عدم قدرة الفرد على التمتع باحترام الذات والعيش بكرامة والقيام بأدواره المختلفة في المجتمع، إضافة إلى شعوره بالتهميش والاستبعاد والاغتراب وعدم القدرة على ممارسة حقوقه المدنية والسياسية، وحرمانه من التمتع بالقدرات والحرية.

3-1-2 قياس الفقر

إن الاختلاف حول طرق قياس الفقر هو أمر شائع، إذ أنه ظاهرة متعددة الأبعاد ولا يوجد مقياس واحد يمكن أن يعبر عنها بصورة ملائمة أو كافية تعكس حجم وخصائص جميع هذه الأبعاد. وتتراوح هذه الطرق من استخدام معلومات كمية محددة (مثل متوسط الاستهلاك للفرد) إلى استخدام مقاييس وصفية تقريبية (مثل التقييم الذاتي لحالة الفقر، والذي يعرف بمنهج المشاركة لتقييم الفقر).

ويثير تعريف الفقر كظاهرة متعددة الأبعاد التساؤل حول كيفية قياس الفقر الإجمالي وكيفية مقارنة الإنجازات من مختلف الزوايا، وتتم عملية قياس وتحليل الفقر على مستويات متعددة: دولية، وطنية، مناطق جغرافية، فئات سكانية، وأسر منفردة. فعلى المستوى الدولي، يتم قياس الفقر وتحليله على مستوى دول إقليم واحد، أو على مستوى دول العالم الثالث، أو على مستوى دول العالم جميعاً. ويستفاد من ذلك في عمل المقارنات الدولية خاصة لأغراض المساعدات والتسهيلات من قبل المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والدول المانحة. وقياس وتحليل الفقر على المستوى الوطني، أي مستوى الدولة الواحدة، هو الذي يحظى عادة بأكبر درجة الاهتمام لأهميته في مجال وضع وتنفيذ السياسات والبرامج، سواء من قبل أجهزة الدولة المعنية أو من قبل المنظمات الدولية.

وقد تطورت طرق قياس وتحليل الفقر المبنية على أساس القدرة الدخلية للأسرة في توفير احتياجاتها الاستهلاكية الضرورية لتصبح أكثر دقة ووضوحا من حيث المفهوم ومنهجية القياس. فظهرت طرق قياس خط الفقر، وهذا الأسلوب هو الأسلوب الأوسع استخداما لقياس وتحليل الفقر وهو الأسلوب المعتمد من قبل البنك الدولي (الاسكوا، 1997).

وإضافة إلى أسلوب خط الفقر هنالك أساليب أخرى لقياس وتحليل الفقـر مـن أهمهـا أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة والأسلوب الاجتهادي وأسلوب المؤشـرات المؤسـسية وأسلوب المؤشرات والأدلة والأسلوب القياسي الإحصائي، وسـيتم عـرض هـذه الأسـاليب بالتفصيل. وقبل البدء بعرض أساليب قياس الفقر، فأنه تجدر الإشارة إلى أن اختيار الأسـلوب الأنسب لقياس الفقر يعتمد على جملة عوامل،وهي الهدف من تطبيق الأسلوب، وأوجه اسـتخدام الأسلوب، ومدى توفر البيانات، والمتطلبات الأخرى لاستخدام الأسلوب، مثـل عامـل الـزمن المطلوب لتطبيق الأسلوب والكلفة وما إلى ذلك. ويعتمد اختيار أسلوب قياس الفقر أيضا علـى

درجة الدقة والاعتمادية التي يتصف بها إضافة إلى إدراك أصحاب القرار أهمية مدلولات تطبيق الأسلوب (الرفاعي، 2007).

ويمكن تصنيف تلك الأساليب بحسب الأساس المنهجي لتطبيقها إلى خمسة أنواع هي: أسلوب الاجتهاد وأسلوب المؤشرات المؤسسية وأسلوب المؤشرات والأدلة والأسلوب القياسي الإحصائي وأساليب أخرى.

أولا: أسلوب خط الفقر

تعتمد منهجية هذا الأسلوب على تقسيم المجتمع المعني إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء، وذلك عن طريق خط الفقر. ثم يتخذ خط الفقر كأساس لحساب عدد من المؤشرات، يقيس كل واحد منها أحد أوجه الفقر، كنسبة الفقراء وحجم الفجوة الداخلية الإجمالية التي تفصلهم عن خط الفقر ودرجة التفاوت في شدة فقرهم. وهذا الأسلوب هو الأسلوب الأوسع استخداما لقياس وتحليل الفقر وطبق في معظم الدراسات المعنية بقياس الفقر في الأردن ويتطلب تطبيقه توفر بيانات ملائمة عن نفقات و/ أو دخل الأسرة. ويقسم الفقر تبعاً لهذا الأسلوب إلى:

1. الفقر المدقع **(Abject Poverty)** : هو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقاء الفرد حياً يمارس نشاطاته الاعتيادية بشكل طبيعي.

2. الفقر المطلق (Absolute Poverty): هو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية والتي تشمل المسكن والملبس والمواصلات والتعليم والرعاية الصحية.

3. الفقر النسبي **(Relative Poverty)** : يعرف الفقر النسبي باعتبار أن من يقل دخله عن المتوسط يعتبر فقيراً فقراً نسبياً.

ويعد خط الفقر المطلق، وما يشتق منه من مؤشرات، الأنسب بالنسبة للدول المنخفضة الدخل، حيث تسعى هذه الدول إلى توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للسكان. أما بالنسبة للدول المرتفعة الدخل فإن خط الفقر النسبي وما يشتق منه من مؤشرات، هو الأنسب لها، لأن تلك الدول تمتلك عادة شبكات أمان مختلفة تضمن حصول كافة السكان تقريباً على الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، وبالتالي، فإن مشكلة الفقر فيها هي مسألة عدالة التوزيع أكثر

مما هي مسألة توفير الحد الأدنى المذكور. وعلى هذا، فإن خط الفقر المطلق هو المعمول به عادة بالنسبة للدول النامية في حين يلقى خط الفقر النسبي اهتماماً أكبر في الدول المتقدمة (باقر، 2007).

ثانيا: أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة (Unsatisfied Basic Needs)

تصنف الأسرة بموجب هذا الأسلوب بأنها فقيرة إذا كانت واحدة أو أكثر من الحاجات الأساسية لها غير مشبعة. ويعتمد هذا الأسلوب على الملاحظة المباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية بدلا من الاعتماد على القدرة الدخلية التي تؤهل الأسرة لإشباع تلك الحاجات كما في أسلوب خط الفقر، ولتطبيق هذا الأسلوب تحدد أولا الحاجات الأساسية للأسرة ووسائل إشباع تلك الحاجات، وتمثل درجة إشباع كل حاجة أساسية بمؤشر واحد أو أكثر، ثم تحدد لكل مؤشر قيمة دنيا، تدعى عتبة الحرمان، تعتبر دونها الحاجة الأساسية التي يمثلها المؤشر غير مشبعة. وتصنف الأسرة بأنها فقيرة إذا وقعت في واحدة أو في عدد من الحاجات الأساسية دون عتبة الحرمان (الاسكوا، 2005).

ثالثا: أسلوب الاجتهاد

يعتمد هذا الأسلوب على الملاحظة والحكم الاجتهادي لتصنيف الحالات إلى فقيرة وغير فقيرة، وكذلك لتقدير نسب الفقر وخصائص الفقر فيها. وتستفيد هذه الطرق بوجه الخصوص من بيانات المسوحات النوعية كالمسوحات الأنثروبولوجية والاجتماعية ومسوحات التقييمات بالمشاركة. وأبسط طرق هذا الأسلوب طريقة الاجتهاد الشخصي وتعتمد على الحكم والاجتهاد من جانب باحثين في ضوء اطلاعهم وخبرتهم. وقد استخدمت هذه الطريقة، على سبيل المثال، لتصنيف الأسر إلى مستويات معيشية متباينة، كأن تصنف إلى فقيرة جداً وفقيرة ومستورة ومؤمنة ومرفهة وغنية جداً (باقر، 2007).

رابعاً: أسلوب المؤشرات المؤسسية

تعمل الكثير من الدول، وخاصة الدول المتقدمة ودول الرفاه، بتشريعات وأنظمة لمنع الأسر من الوقوع في حالة الفقر قدر الإمكان، ومساعدة من يقع منها في تلك الحالة، وهناك عدة طرق تتبع لتحديد الفئات المستفيدة من هذه التشريعات والأنظمة. وتقوم بعض هذه الطرق على اعتماد هذه المؤشرات كمقاربة لخط الفقر، كطريقة الحد الأدنى للأجور، حيث يتم تقدير خط

الفقر للأسرة باعتباره يساوي ضعف الحد الأدنى للأجر أو باعتباره يساوي حجم الأسرة مضروباً في ربع الحد الأدنى للأجر. وكطريقة الإعانات الاجتماعية والتي يقدر خط الفقر بموجبها باعتباره يساوي مقدار ما تستحقه الأسر التي ليس لها موارد من إعانات اجتماعية، وهناك طريقة أخرى لتقدير خط الفقر وهي طريقة السماح الضريبي، وتفترض هذه الطريقة أن الحد الأعلى من الدخل الشخصي المعفي من ضريبة الدخل يحدد على أساس الكلفة الدنيا للسلع والخدمات الضرورية، وبالتالي يمكن اعتماده كتقدير لخط الفقر(الاسكوا،2005).

خامساً: أسلوب المؤشرات والأدلة

اعتمدت المحاولات الأولى لقياس الفقر على استخدام مؤشر بسيط واحد كالدخل والإنفاق الاستهلاكي الإجمالي ونسبة الإنفاق على المواد الغذائية. إلا أن كل واحد من هذه المؤشرات يعبر عن وجه واحد من أوجه الفقر المتعددة، إضافة إلى ما يعانيه من جوانب قصور إحصائية ومنهجية تحد من قدرته على تمثيل ذلك الوجه بشكل شامل ودقيق. وكأسلوب لتجاوز ذلك اقترح استخدام مؤشرات متعددة لقياس الفقر وتحليله.

وأكثر طرق هذا الأسلوب شيوعاً هي طريقة تحويل المؤشرات إلى أدلة معيارية، تنحصر قيمها ضمن مدى موحد من القيم، ثم إيجاد الوسط الحسابي البسيط أو المرجح لتلك الأدلة. وتتبع هذه الطريقة لحساب أدلة تقرير التنمية البشرية الذي يصدر سنويا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ففي دليل التنمية البشرية تحول قيم كل واحدة من مؤشرات العمر المتوقع ومعرفة القراءة والكتابة ونسبة القيد الإجمالية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من وحدتها القياسية الاعتيادية إلى قيم معيارية تنحصر ما بين صفر و1. ثم يحسب الدليل باعتباره يساوي الوسط الحسابي للقيم المعيارية لمؤشراته (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997).

سادساً: الأسلوب القياسي الإحصائي

تستخدم ضمن هذا الأسلوب طرق قياسية (اكونومترية) وطرق إحصائية متقدمة لقياس الفقر وتحليله، ومن تلك الطرق طرق نماذج الانحدار وطرق التحليل العاملي و طريقة تحليل المركبات(باقر، 2007).

ومن الملاحظ أن هناك العديد من ألأساليب لقياس الفقر، والبعض من هذه الأساليب بسيط من حيث متطلباته من البيانات وعمليات تطبيقها، فيما تتصف طرق أخرى منها بأنها

متقدمة ومعقدة نسبياً تستلزم بيانات تفصيلية إلى حد ما، وتنطوي على أسس وعمليات حـــسابية معقدة إلا أنها توفر مؤشرات ومعلومات أكثر شمولاً ودقة.

3-2 واقع ظاهرة الفقر في الأردن

ستقوم الدراسة في هذا الجزء، بتحليل واقع الفقر، استنادا إلى آخر تقرير حول الفقر في الأردن والذي أعده البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2009 ، استنادا إلى بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2006، وقد صدر هذا التقرير في نهاية عام 2009. وهذا يتسق مع كون دراستنا هذه اعتمدت أيضا على بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2006. كما يمكننا ذلك أيضا من مقارنة نتائج الفقر استنادا لمنهجية البنك الدولي المعتمدة على أسلوب خط الفقر، مع نتائج هذه الدراسة المعتمدة على منهجية قياس الفقر المتكامل.

3-2-1 خطوط الفقر في الأردن

تم حساب خط الفقر في عام 2006، بالاعتماد على مسح دخل ونفقات الأسرة عام 2006 استنادا إلى المنهجيات السابقة المستخدمة في الأردن (أسلوب خط الفقر)، والمفهوم الأساسي الذي استند عليه خط الفقر عام 2006 هو أن الأفراد/ الأسر الذين يستهلكون اقل من الحد الأدنى المقبول يعتبرون فقراء. ويتألف خط الفقر من قسمين: إنفاق على الغذاء وإنفاق على غير الغذاء، وقد بلغ خط الفقر للسلة الغذائية 19.9 دينار للفرد شهريا وتم حسابه على أساس:

1- تقدير الاحتياجات من السعرات الحرارية بمعدل 2340 سعر حراري يوميا.

2- متوسط كلفة شراء 1000 سعر حراري تعادل 0.28 دينار.

وقد تم وضع الميزانية للإنفاق على السلع غير الغذائية الأخرى، على أساس المبالغ التي أنفقت على السلع غير الغذائية للأفراد الأردنيون الذين كان إنفاقهم على غير الغذاء تماما على خط فقر الغذاء، على هذا الأساس كان خط فقر غير الغذاء 26.4 دينار للفرد شهريا، ولذلك فان خط فقر 2006 الذي يتضمن الغذاء وغير الغذاء بلغ 46.3 دينار للفرد شهريا (هذا ما يعادل

556 دينار للفرد الواحد سنويا أو 3.312 دينار أردني للأسرة المكونة من 6 أفراد سنويا. واستنادا إلى هذه النتائج بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 13% عام 2006.

وبسبب اختلاف متوسط الأسعار داخل الأردن (من محافظة إلى أخرى، بل حتى داخل المحافظة الواحدة) تم تعديل خطوط الفقر حسب تلك الأسعار، فعلى سبيل المثال تعتبر الاسرة المكونة من 6 أفراد في محافظة المفرق، تعيش تحت خط الفقر إذا أنفقت 263 دينار شهريا، بينما تحتاج نفس الأسرة إلى إنفاق 291 دينار شهريا للوصول إلى نفس المستوى للمعيشة في محافظة عمان (بسبب ارتفاع الأسعار في عمان)، والجدول التالي يوضح خطوط الفقر لكل محافظة من المحافظات (World Bank, 2009).

جدول 3–1 خطوط الفقر حسب المحافظات: بالدينار الأردني شهريا 2006

المحافظة	2006	
	للفرد الواحد	للأسرة المكونة من 6 أفراد
عمان	48.4	291
البلقاء	45.2	271
الزرقاء	45.7	274
مادبا	45.2	271
اربد	45.0	270
المفرق	43.9	263
جرش	44.6	268
عجلون	44.4	266
الكرك	45.0	270
الطفيلة	44.9	269
معان	44.6	268
العقبة	45.0	270
المملكة	**46.3**	**278**

Source: Hashemite Kingdom of Jordan Poverty Update, World Bank, 2009

تشير البيانات في الجدول 3−1، إلى تفاوت قيمة خط الفقر المطلق بين المحافظات ما بين (291) دينار للأسرة شهريا في محافظة العاصمة، و(263) دينار للأسرة شهريا في محافظة المفرق في عام 2006، كما بلغت قيمة خط الفقر المطلق 278 دينار للأسرة شهريا، ومن الجدير بالملاحظة إن هذه المنهجية لا تستطيع افتراض اي نموذج محدد للإنفاق، فالأسر التي يكون مجموع نفقاتها أعلى من خط الفقر سوف تنفق اقل من 19.9 دينار للفرد شهريا على الغذاء (وأكثر من 26.4 دينار على غير الغذاء للفرد شهريا) لذلك فأن مجموع نفقاتها سيكون أعلى من 46.3 دينار لكل فرد في الشهر، وهؤلاء لا يعتبرون فقراء. وهناك العديد من الأسباب التي يمكن إن تفسر سبب إنفاق هذه المجموعة اقل من 19.9 دينار للفرد شهريا على الغذاء بالرغم أن هؤلاء في الحقيقة ليسوا فقراء فهم ربما ينفقون نفقات استثنائية مرتفعة على غير الغذاء (النفقات الاستثنائية على التعليم العالي والنفقات الصحية) أو لديهم مصدر للحصول على الغذاء بأقل من أسعار السوق (يمكن أن يتلقوا هدايا من الطعام آو يتناولوا وجبات في مكان عملهم) (World Bank, 2009).

3−2−2 التوزيع الجغرافي للفقراء

يشير تقرير تحديث الفقر في الأردن لعام 2006، إلى أن الفقر ينتشر بشكل غير متساوي في الأردن، فعلى مستوى الحضر والريف، يرتفع معدل الفقر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية (19 % من سكان المناطق الريفية فقراء مقابل 12% من سكان المناطق الحضرية)،

وعلى مستوى المحافظات، يشير التقرير أيضا إلى ارتفاع معدلات الفقر في محافظات المفرق والكرك والطفيلة، وانخفاضها في عمان واربد ومادبا (World Bank, 2009).

ويلاحظ من الجدول 3−2 أن محافظة المفرق سجلت أعلى نسبة فقر في المملكة بنسبة بلغت 23%، تلتها محافظة الطفيلة بنسبة 21.7%، كما سجلت محافظتي عمان ومادبا، أدنى نسب فقر في المملكة بنسبة بلغت 9.4%، 10% لكل منهما.

وسجلت محافظات (المفرق، الكرك، الطفيلة، عجلون، جرش، العقبة، البلقاء، الزرقاء) أعلى من متوسط نسبة الفقر على مستوى المملكة. أما محافظات (العاصمة، مادبا، اربد، معان) فقد كانت نسبة الفقر فيها اقل من متوسطها على مستوى المملكة والبالغ 13%.

جدول 3-2 نسبة الفقر والتوزيع النسبي للفقراء على محافظات المملكة، 2006

المحافظة	2006	
	نسبة الفقر %	التوزيع النسبي للفقراء
المفرق	23	8.2
الكرك	21.7	6.5
الطفيلة	19.1	2.2
عجلون	17.7	3.2
جرش	16.7	3.9
العقبة	15.4	2.2
البلقاء	15.3	7.9
الزرقاء	14.9	17.2
معان	12.7	1.7
اربد	12.1	17.2
مادبا	10	2
العاصمة	9.4	27.7
المملكة	**13**	**100**

Source: Hashemite Kingdom of Jordan Poverty Update, World Bank, 2009

بالرغم من انخفاض معدل الفقر في محافظة عمان، إلا أن هناك الكثير من السكان الفقراء في هذه المحافظة أكثر من باقي المحافظات لتركز السكان في عمان. وتتقاسم ثلاث محافظات العدد الأكبر من الفقراء وهي عمان واربد والزرقاء، وجميع هذه المحافظات كانت معدلات الفقر فيها منخفضة. كما تشير نتائج تقرير البنك الدولي أيضا، إلى أن ثلث الفقراء يعيشون في المناطق الحضرية، على الرغم أن معدلات الفقر في المناطق الحضرية اقل منها في المناطق الريفية .

أما التوزيع النسبي للفقراء على محافظات المملكة، فقد جاءت العاصمة في المرتبة الأولى بنسبة 27.7 % نظرا لارتفاع عدد سكانها مقارنة بالمحافظات الأخرى، تلتها محافظتا

الزرقاء واربد وبنسبة 17.2% لكل منهما، ثم المفرق بنسبة 8.2 %، والبلقاء بنسبة 7.9% ثم الكرك بنسبة 6.5% وانخفض التوزيع النسبي للفقراء في محافظتي معان ومادبا، حيث بلغت النسبة 1.7% و2% لكل منهما كما هو موضح في الجدول 3-2.

ويعتبر التمييز بين المحافظات في عدد الفقراء ومعدلات الفقر فيها، مهم جدا في عملية استهداف الفقراء، فإذا وجد في المحافظة، عدد كبير من الفقراء ومعدل فقر منخفض، كمحافظة عمان على سبيل المثال، فمن السهل الوصول إلى الفقراء (لأنهم يتمركزون في مناطق جغرافية محددة)، ولكن قد يستفيد غير الفقراء من البرامج والمشاريع (وذلك كون الفقراء يعيشون بين غير الفقراء) ومن ناحية أخرى، فالمحافظات التي لديها عدد أقل من الفقراء ومعدلات فقر مرتفعة فان عملية استهداف الفقراء فيها وتزويدهم بالخدمات عملية مكلفة، (لأن الفقراء يتوزعون على مناطق جغرافية كبيرة)، ولكن احتمالية استفادة الفقراء من هذه الخدمات ستكون كبيرة، وذلك لأن النسبة الأعلى من شرائح السكان التي يمكن الوصول إليها ستكون فئة الفقراء .(World Bank, 2009)

3-2-3 حالة الفقراء

يشير تقرير البنك الدولي 2009، أن هناك العديد من الأردنيين يعيشون تقريبا فوق خط الفقر أو تحته، كما انتقل العديد منهم أيضا إلى خارج خط الفقر.

وتشير نتائج التقرير أيضا إلى أن نسبة كبيرة من السكان تقع فئة إنفاقها في مستويات قريبة من خط الفقر، ومعرضين للوقوع تحت خط الفقر، وفي نفس الوقت يظهر التقرير أيضا أن عدد كبير من الفقراء تقع فئات إنفاقهم في مستوى قريب تحت خط الفقر، وهذا يعني أن الفقر في الأردن سطحي وغير عميق، ويتباين عمق الفقر حسب المحافظة ، فالفقراء في عمان يعيشون اقرب إلى خط الفقر من الفقراء في المفرق، ويتسق ترتيب المحافظات حسب عمق الفقر مع ترتيبها حسب معدلات الفقر، ولإغراض رسم السياسات فإن ذلك يعني أن استهداف البرامج التنموية للمحافظات ذات معدلات الأعلى فقرا سيخدم أيضا الوصول إلى شريحة أفقر الفقراء والجدول 3-3 يبين ترتيب المحافظات حسب معدلات الفقر وعمق الفقر(World Bank, 2009).

جدول 3-3 ترتيب المحافظات حسب معدلات الفقر وعمق الفقر، 2006

المحافظة	ترتيب المحافظات	
	حسب معدل الفقر	حسب عمق الفقر
المفرق	1	1
الكرك	2	2
الطفيلة	3	6
عجلون	4	5
جرش	5	4
العقبة	6	3
البلقاء	7	7
الزرقاء	8	9
معان	9	8
اربد	10	10
مادبا	11	11
العاصمة	12	12

Source: Hashemite Kingdom of Jordan Poverty Update, World Bank, 2009

ويبين الجدول 3-4 التمويل اللازم لرفع الإفراد الفقراء إلى مستوى خط الفقر خط الفقر.

جدول 3-4 الكلفة الأولية للقضاء على الفقر حسب المحافظة، 2006

المحافظة	الكلفة بالمليون دينار شهريا
عمان	1.8
البلقاء	0.6
الزرقاء	1.0
مادبا	0.2
اربد	1.2
المفرق	0.6
جرش	0.3
عجلون	0.2
الكرك	0.5
الطفيلة	0.1
معان	0.1
العقبة	0.2
المملكة	**6.8**

Source: Hashemite Kingdom of Jordan Poverty Update, World Bank, 2009

3-2-4 خصائص الفقراء كعوامل مولدة للفقر

على الرغم من أن المنهجية المستخدمة لقياس الفقر في الأردن تعتمد على بيانات الإنفاق. إلا أن مستويات الإنفاق ترتبط بمستويات الدخل، ويشير تقرير البنك الدولي في معرض إجابته على التساؤل الذي مفاده: لماذا ينخفض الدخل الفردي كثيرا للفقراء مقارنة بغير الفقراء بما يلي (World Bank, 2009):

1. أكثر من نصف الفقراء (52%) كان مستواهم التعليمي أدنى من مستوى التعليم الأساسي مقارنة بثلث (34%) من غير الفقراء.
2. نتيجةً لتدني المستوى التعليمي للفقراء، يتقاضى الموظفون الفقراء دخلا اقل من غير الفقراء، 2.266 دينار في السنة مقابل 3.352 في السنة.
3. لا يتقاضى الموظفون الفقراء أجور متدنية فحسب بل أنهم اقل التحاقا بسوق العمل مقارنة بغير الفقراء، حيث أن 26 % فقط من البالغين الفقراء يعملون مقارنة ب 36 %من غير الفقراء. (الفقراء البالغون، لديهم معدلات مشاركة منخفضة في قوة العمل ومعدلات بطالة مرتفعة).
4. لدى الأسر الفقيرة عدد كبير من الإفراد الذين يعتمدون على الدخل المتوقع أو المتاح لكل فرد عامل، حيث بلغت نسبة الأطفال إلى البالغين في الأسر الفقيرة 0.9 مقارنة 0.6 في الأسر غير الفقيرة، هذا يعني أن هناك حوالي طفل واحد لكل بالغ في الأسر الفقيرة ولكن عدد اقل من الأطفال يتم العناية بهم من قبل كل شخص في الأسر غير الفقيرة. (معدلات الإعالة الديموغرافية والاقتصادية مرتفعة).

وباختصار فان كل من العوائد المحتملة المنخفضة من جهة، ومعدلات العمالة المنخفضة من جهة أخرى، أدى إلى انخفاض دخل الفرد الفقير والذي يمثل اقل من النصف لغير الفقراء (503 دينار للفرد الفقير سنويا مقابل 1182 للفرد غير الفقير سنويا).

كما تبين نتائج التحليل، أن متوسط دخل الأسر الفقيرة من العمل هو 307 دينار للفرد سنويا، و196 دينار من المصادر الأخرى، ومتوسط دخل غير الفقراء من العمل 710 دينار للفرد سنويا، و472 دينار من المصادر ألأخرى.

5-2-3 اتجاهات الفقر في الأردن

انخفض معدل الفقر بشكل عام في الأردن بين 2002 و2006 ، بالرغم من أن ترتيب المحافظات تفاوت بشكل كبير، حيث كانت معدلات الفقر مرتفعة في الزرقاء ومعان والبلقاء في عام 2002 ، بينما انخفضت هذه المعدلات نسبيا في عام 2006، وبالمقابل فان معدلات الفقر في الكرك والطفيلة وعجلون كانت منخفضة نسبيا في 2002 ولكنها ارتفعت في 2006.

وبالرغم من محافظة المفرق قد شهدت أيضا انخفاضا قويا في معدلات الفقر إلا أنها احتفظت بالترتيب الأول بين المحافظات الأشد فقرا، أما محافظة الكرك فقد كانت في المرتبة الثامنة عام 2002 وأصبحت في المرتبة الثانية عام 2006. وتساوى ترتيب محافظة العقبة في عام 2006 مع ترتيبها في عام 2008، حيث جاءت ترتيبها سادسا، والجدول التالي يبين ترتيب المحافظات حسب معدلات الفقر للأعوام 2006، 2008.

جدول 3–5 ترتيب نسب الفقر حسب المحافظة: 2002، 2006

المحافظة	السنة 2006	2002
المفرق	1	1
الكرك	2	8
الطفيلة	3	9
عجلون	4	11
جرش	5	4
العقبة	6	6
البلقاء	7	5
الزرقاء	8	2
معان	9	3
اربد	10	7
مادبا	11	10
العاصمة	12	12

Source: Hashemite Kingdom of Jordan Poverty Update, World Bank, 2009

كما يشير تقرير البنك الدولي 2009، أن هناك 22 قضاء في المملكة احتلت أعلى معدلات فقر في عام 2006، حيث كانت هناك عدة تغيرات منذ عام 2002، حيث دخلت بعض الاقضية مثل (غور المزرعة، كفرنجة، القطرانة، بصيرا) إلى القائمة بسبب ارتفاع معدلات

الفقر فيها. وفي حالات أخرى مثل أقضية (الموجب، الخالدية، عرجان، البادية الشمالية الغربية) هذه الاقضية لم تكن مصنفة إداريا في عام 2002 على أنها أقضية، ولكن هذه الاقضية كانت مناطق فقيرة ضمن أقضية غنية.

بلغ عدد مناطق جيوب الفقر في المملكة (22) قضاء تضم كل منها العديد من التجمعات السكانية، وتمثل مناطق جيوب الفقر تلك المناطق التي تزيد نسبة الفقر فيها عن 25%. بلغ عدد السكان في هذه المناطق (394.2) ألف نسمة وتشكل ما نسبته 6.9% من إجمالي سكان المملكة. كما بلغ عدد الفقراء في تلك المناطق 144.1 ألف نسمة أو ما يعادل 19.4% من عدد الفقراء في المملكة لعام 2007. وقد جاءت منطقة الرويشد في محافظة المفرق في المرتبة الأولى أي القضاء الأشد فقرا في الأردن، حيث بلغت نسبة الفقر فيها 73.7% تلتها منطقة وادي عربة في العقبة بنسبة 62.5% ثم غور الصافي في الكرك بنسبة 52.8% ثم القويرة في العقبة بنسبة 46.6% ثم غور المزرعة في الكرك بنسبة 45.4%، فيما كانت منطقة أم الرصاص في محافظة العاصمة اقل هذه الجيوب فقرا وبنسبة 26.2%.

وقد خرجت مناطق كانت مصنفة كمناطق جيوب عام 2004 وهذه المناطق هي: الجيزة في عمان والضليل وبيرين والأزرق والهاشمية في الزرقاء ودير علا والشونة الجنوبية في البلقاء والسرحان وأم الجمال في المفرق والحسينية في معان. أما الاقضية التي كانت مصنفة كجيوب فقر وبقيت ضمن جيوب الفقر فهي ام الرصاص في العاصمة، والرويشد، والصالحية، وحوشا ودير الكهف في المفرق، ووادي عربة والقويرة في العقبة، وغور الصافي في الكرك، والمريغة والجفر في معان.

وقد دخلت قائمة جيوب الفقر 12 منطقة لم تكن ضمن جيوب الفقر وهي: الشونة الشمالية في اربد، والبادية الشمالية الغربية وبلعما والخالدية في المفرق، وغور المزرعة والموجب والقطرانة في الكرك، وبصيرا في الطفيلة، وبرما في جرش، وكفرنجة وعرجان في عجلون، والديسة في العقبة (الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، 2010). والجدول التالي يبين الاقضية التي تم تصنيفها كجيوب فقر في الأردن استنادا إلى بيانات عام 2006.

جدول 3-6 نسبة الفقر وعدد الفقراء في جيوب الفقر، 2006

القضـــــــــاء	نسبة الفقر%	عدد الفقراء
	2006	**2007**
الرويشد	73.7	7960
وادي عربة	62.5	3075
الأغوار الجنوبية (غور الصافي)	52.8	11373
القويرة	46.6	7270
غور المزرعة	45.4	6324
الموجب	44.5	2830
الديسة	44.4	2029
الصالحية	42.8	8025
كفرنجة	36.9	11088
حوشا	36.1	5639
الخالدية	36.1	8332
القطرانة	35.6	2702
دير الكهف	34.5	2829
بصيرة	31.9	6568
بلعما	31.5	7214
الأغوار (الشونة الشمالية)	31.4	29359

عرجان	29.7	4939
برما	29.1	3090
البادية الشمالية الغربية	28.3	7318
المريغة	27.1	2060
الجفر	26.6	2080
أم الرصاص	26.2	2004
المجموع		**144109**
المملكة	**13**	**743990**

الفصل الرابع : الطريقة والإجراءات

4–1 طريقة وإجراءات الدراسة

4–2 منهجية بناء دليل الحرمان المركب في الأردن

4–3 تعريف مؤشرات ميادين دليل الحرمان

4–4 منهجية بناء دليل الفقر المتكامل

4–5 مصادر البيانات

4–6 التحليل الإحصائي

4–7 المفاهيم الإجرائية للدراسة

4-1 طريقة وإجراءات الدراسة

تناولت الدراسة الأبعاد المختلفة للحرمان من خلال تطبيق منهجية جديدة في قياس الفقر والحرمان يطلق عليها منهجية قياس الفقر المتكامل (قياس الحرمان من الحاجات الأساسية + أسلوب خط الفقر). حيث يعتبر أسلوب قياس الحرمان الأنسب لأغراض وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان وغيرها. وبالمقابل فإن أسلوب خط الفقر هو الأنسب لأغراض وضع السياسات الاقتصادية. ولا يمثل أسلوب قياس الحرمان وأسلوب خط الفقر طريقتين مختلفتين لوصف المشكلة، وإنما يعكس كل منهما الفقر من وجهة نظر مختلفة، وبالتالي يكمل أحدهما الآخر، وعليه فإن المنهجية المستخدمة للجمع بين الأسلوبين تساهم بصورة أكثر إيجابية في تحديد الجماعات والأفراد الأكثر تضرراً وحرماناً بسبب عدم امتلاكهم للموارد، وذلك على عكس الأسلوب الذي يعتمد على معيار الدخل فقط، وفيما يلي **مقارنة بين أسلوبي خط الفقر ودليل الحرمان من الحاجات الأساسية** (باقر، 2010):

1. إن أسلوب الحاجات الأساسية هو أسلوب مباشر لأنه يعتمد على الملاحظة المباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية الرئيسية. أما أسلوب خط الفقر فهو أسلوب غير مباشر، حيث تحدد الأسر الفقيرة وفقه على أساس معيار القدرة الدخلية التي تؤهلها لإشباع حاجاتها الضرورية. غير أن توفر تلك القدرة الداخلية لدى الأسرة، حتى في حالة توفر الحاجات الأساسية التي لا تعتمد على دخلها والتي من ضمنها خدمات البنية التحتية، لا يعني بالضرورة أنها فعلا تشبع تلك الحاجات. فقد توجه الأسرة جزءاً مهما من دخلها للادخار أو للإنفاق على سلع وخدمات غير أساسية بما فيه الإنفاق الذي يتسبب في تخفيض مستوى معيشة الأسرة كالإنفاق على المخدرات والتدخين. ويعني هذا، من جهة، اعتبار الأسرة محرومة من الحاجة الأساسية إذا لم تحصل على تلك الحاجات وإن كان مستوى دخلها يؤهلها لذلك، كما هو الحال مثلاً بالنسبة للحرمان من خدمات البنى التحتية والبيئة الخالية من التلوث الناتج عن عدم توفر أو نقص هذه الخدمات. من جهة أخرى، لا يقتصر الدليل على الحاجات الأساسية التي تشترى من السوق، إنما يشمل أيضاً على الحاجات الأساسية الأخرى التي لا يمكن الحصول عليها مقابل المال فقط مثل الخلو من الأمراض المزمنة والإعاقات وتوفر الخدمات العامة وخلو البيئة من التلوث.

2. إن نفس الأسرة يمكن تصنيفها وفق أسلوب خط الفقر بشكل مختلف عن تصنيفها وفق أسلوب إشباع الحاجات الأساسية. فقد يكون دخل تلك الأسرة فوق خط الفقر إلا أنها

محرومة من إشباع بعض الحاجات الأساسية لعدم توفر وسائل إشباع تلـك الحاجـات، كالمدارس ووسائل الصرف الصحي، في منطقة سكنها. كما قد يحصل العكس، فيقـع دخل الأسرة دون خط الفقر رغم أن حاجاتها الأساسية مشبعة، وتنطبق هذه الحالة على الأسر التي واجهت انخفاضها سريعاً في دخولها، بسبب البطالة أو التضخم أو غير ذلك، دون أن يؤدي ذلك إلى حرمانها من الحاجات الأساسية.

3. وفي مجال المقارنة الزمنية ما بين نسب الفقر، قد يعطي الأسلوبان نتائج مختلفة. بـل أنهما قد يعطيان نتائج متناقضة. فقد يظهر أسلوب خط الفقر ارتفاعاً كبيراً فـي نـسبة الفقر في حين يظهر أسلوب الحاجات الأساسية انخفاض نسبة المحرومين. وقد يرجـع ذلك مثلا إلى تردي الوضع الاجتماعي العام ، من جهة، وإلى الاستثمار فـي البنيـة التحتية لخدمات توفير المياه والصرف الصحي وغيرها، من جهة ثانية.

4. ويختلف الأسلوبان أيضا من حيث إمكانية توظيفهما لوضع سياسـات مكافحـة الفقـر. فأسلوب خط الفقر يعنى بالسلع الاستهلاكية التي يتم توفيرها بشكل رئيسي عن طريـق الإنفاق الاستهلاكي للأسرة. وبذلك ينصب الاهتمام فيها على الدخل الجـاري للأسـرة باعتباره المحدد المباشر وشبه الكامل لذلك الإنفاق. وفي ضوء ذلك يستفاد من أسلوب خط الفقر لوضع السياسات ذات الصلة بالدخول كسياسات العمالة والأجـور والأسـعار والضرائب والإعانات الاجتماعية. أما أسلوب الحاجات الأساسية فإنه معني بالحاجـات الأساسية التي يتم توفيرها بشكل رئيسي عـن طريـق الإنفـاق الحكـومي والتـراكم الاستثماري للأسرة. ويستفاد من هذا الأسلوب لوضع السياسات المتعلقة بتوفير البنيـة التحتية والخدمات والتسهيلات المتعلقة بالسكن والمياه المأمونـة والـصرف الـصحي والتعليم والصحة والوسائل الأخرى لإشباع الحاجات الأساسية. بعبارة أخـرى يمكـن توظيف أسلوب خط الفقر بشكل رئيسي في وضع السياسات الاقتصادية في حين يمكـن توظيف أسلوب الحاجات الأساسية في وضع السياسات الاجتماعية.

5. كما يختلف أسلوبا خط الفقر والحاجات الأساسية في متطلباتهما من البيانات. فأسـلوب خط الفقر يعتمد على بيانات الإنفاق والدخل، والتي تستقي عادة من مـسوحات إنفـاق ودخل الأسرة والتي كثيراً ما تكون ذات دقة أو مـصداقية محـدودة لأسـباب تتعلـق بالبيانات المصرح بها من قبل الأسرة أو بالتقلبات الموسمية أو بإشـكاليات عمليـة أو منهجية، في حين يعتمد أسلوب الحاجات الأساسية على البيانات المتعلقة بتوفر الحاجات

الأساسية والتي تستمد عادة من مسوحات المعيشة وتعدادات السكان والمساكن وغيرها من المسوح.

6. أما من حيث المؤشرات، فيوفر أسلوب خط الفقر مؤشرات لقياس فجوة الفقر الدخلية وشدة تفاوت الدخل بين الفقراء، في حين يوفر أسلوب الحاجات الأساسية مؤشرات عن مدى ونوع الحرمان والإشباع للحاجات الأساسية.

7. أسلوب الحاجات الأساسية لا يحمل المدلولات السياسية والاجتماعية التي يحملها مؤشر الفقر ومؤشرات الفقر المستخلصة منه، إذ قد تقرن تلك المؤشرات بضعف كفاءة الدولة أو الحكومة مما يسبب إثارة إشكالات أو حساسيات تمنع من اعتماده، بل وحتى نشر هذه المؤشرات.

8. إن فهم العلاقة بين فقر الدخل والأنواع الأخرى من الفقر يعتبر أيضاً فائدة من فوائد تحديد خطوط الفقر، إن الفهم الواضح والتمييز بين فقر الدخل وأنواع الفقر الأخرى يعتبر مهماً جداً لسياسات مكافحة الفقر، حيث لا بد لنا من معرفة ما إذا كان الفقراء الذين تم اعتبارهم فقراء وفقاً لعامل الدخل أو الإنفاق محرومون من حاجات أساسية أخرى في حياتهم، مثل ضعف الحالة الصحية، الافتقار إلى التعليم، الضعف وعدم قدرة المواجهة، العزل الاجتماعي وغيرها.

وقد تبنت هذه الدراسة منهجية قياس الحاجات الأساسية غير المشبعة في وصف وقياس الحرمان في خمسة ميادين اعتماداً على بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة في عام 2006 والذي خرجت نتائجه في عام 2008، وسوف نستعرض بالتفصيل منهجية بناء دليلي الحرمان والفقر المتكامل.

2-4 منهجية بناء دليل الحرمان المركب في الأردن Jordan Index of Multiple Deprivation (JIMD)

قام بناء دليل الحرمان من الحاجات الأساسية على حساب عدد الحاجات الأساسية غير المشبعة لغرض تصنيف الأسر على أساس ذلك إلى فئتين هما: فئة الأسر المحرومة وفئة الأسر غير المحرومة. حيث تتيح هذه الطريقة إمكانية تصنيف فئة الأسر المحرومة إلى مستويات من الفئات الفرعية كتصنيفها إلى أسر محرومة حرمانا شديدا جداً (مدقعاً) وأسر محرومة حرمانا شديدا وأسر محرومة حرمانا مطلقا، ويمكن أيضا تصنيف الأسر غير المحرومة إلى مستويات

معيشية مختلفة (أسر معيشية ذات مستوى معيشي متوسط، وأسر ذات مستوى معيشي مرتفع واسر ذات مستوى معيشي مرتفع جدا). غير أن هذه التقسيمات للأسر غير المحرومة لا تدخل ضمن منهجيتنا هذه لأن الهدف من دراستنا هو التعرف على الحرمان وخصائص الأسر المحرومة وتوزعها الجغرافي وليس قياس مستويات المعيشة، وبالتالي فأن بناء دليل الحرمان مبني على أساس تصنيف الأسر إلى محرومة وغير محرومة ومن ثم تصنيف الأسر المحرومة إلى مستويات من الفئات.

وقد تم تصنيف الأسر المحرومة ضمن الفئات التالية :-

1. أسر محرومة حرمانا مدقعاً وتراوحت علامات هذه الأسر (0- أقل من 0.5)
2. أسر محرومة حرمانا شديدا وتراوحت علامات هذه الأسر (0.5- أقل من 0.8)
3. أسر محرومة حرمانا مطلقا وتراوحت علامات هذه الأسر (0.8- أقل من 1.0)

ويقيس دليل الحرمان المركب درجة الحرمان من الحاجات الأساسية على مستوى الأسرة الواحدة. ويستخدم الدليل لقياس نسب السكان المحرومين، وقد مر بناء الدليل بعدد من الخطوات كانت على النحو التالي:

1. مراجعة الدراسات والبحوث المتعلقة بأدبيات الحرمان ومستويات المعيشة ومقاييس نوعية الحياة ومقاييس الرفاه التي أجريت على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي والاستفادة منها في وضع تصور أولي للميادين والمؤشرات.
2. الإطلاع على استمارة مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2006 واستخلاص المؤشرات التي تمثل مجموعات الحاجات الأساسية للميادين وهي (التعليم، البنية التحتية، الاستخدام، المسكن، ملكية الأصول والسلع المعمرة).
3. تحديد الميادين الرئيسية للحرمان، وقد مرت عملية تحديد هذه الميادين بعدد من الخطوات حيث تم عرض الميادين الرئيسية لدليل الحرمان والمؤشرات الرئيسية ضمن كل ميدان على مجموعة من الخبراء في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية والخدمات، لإبداء الرأي فيها وتحديد ما يناسب الأردن وحسب ما توفره البيانات في مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2006، وذلك من خلال استمارة صممت خصيصا

لهذه الغاية. كما تم تحديد الميادين ووضع عتبات الحرمان من قبل مجموعة من الخبراء والمعنيين بتحديد الميادين والمؤشرات وعتبات الحرمان([1]).

4. تحديد الأهمية النسبية لكل ميدان (وزن كل ميدان)، وقد تمت الاستفادة من التجارب الدولية في هذا الصدد، كذلك من آراء الخبراء ضمن الاستمارة المخصصة لذلك، بحيث تم إعطاء كل ميدان وزن بما يتناسب مع أهميته.

5. اختيار عدد من المؤشرات الإحصائية لتمثيل كل ميدان.

6. تحديد علامة للأسرة لكل مؤشر:

   1. العلامة صفر لحالة الحرمان القصوى من الحاجة الأساسية.
   2. العلامة 2 لحالة الإشباع القصوى للحاجة الأساسية.
   3. العلامة 1 عتبة الحرمان من الحاجة الأساسية.

وبتطبيق نظام العلامات هذا، تحصل كل أسرة على علامة بالنسبة لكل مؤشر وتساوي علامة الأسرة بالنسبة للمؤشرات التي تنطبق على مستوى الفرد- وليس على مستوى الأسرة، كمؤشر متوسط سنوات الدراسة ومؤشر المستوى التعليمي للبالغين، متوسط علامات أفراد الأسرة، وتحسب قيمة دليل كل ميدان للأسرة باعتباره يساوي الوسط الحسابي لعلامات المؤشرات الممثلة للميدان وقد حددت قيم كل مؤشر وفق ظروف البيئة المحيطة والتقاليد الاجتماعية والتطور الحضاري في الأردن ورغم وجود هذه المعايير فإن تحديد القيم لا يمنع وجود درجة من الاجتهاد، الأمر الذي تطلب معرفة آراء الخبراء لتحديد تلك القيم.

7. حساب أدلة الحرمان للميادين باعتبار أن قيمة دليل الميدان يساوي الوسط الحسابي لعلامات مؤشرات الميدان.

8. حساب الدليل المركب للحرمان باعتباره يتكون من خمسة أدلة رئيسية (ميادين) أعطي كل منها وزناً يتناسب مع أهميته بحيث يكون مجموع الأوزان 100 %. وقد تم وضع هذه الأوزان استنادا إلى رأي الخبراء والتجارب الدولية في وضع الأوزان مثل تجربة بريطانيا واسكتلندا واسبانيا وجنوب إفريقيا والعراق ولبنان وغيرها من الدول. وقد حددت أوزان الميادين بما يتناسب وأهمية الحاجات الأساسية التي تمثلها. واستخدمت

---

[1] تم توزيع استبانة خاصة على 16 خبير في مجالات مختلفة، وطلب منهم تحديد الميادين والأهمية النسبية لكل ميدان من ميادين الحرمان المركب.

الدراسة -إضافة إلى ما سبق – عدة معايير لتحديد تلك الأوزان من أهمها أن يكون وزن الميدان متناسباً مع:

1. نسبة السكان غير المحرومين من الحاجة الأساسية التي يمثلها ذلك الميدان، فكلما كانت تلك النسبة أعلى كلما دل ذلك أن المجتمع يعطيها أولوية أعلى، كما يعني أن المحرومين يشعرون بقدر أعلى نسبياً من الحرمان مقارنة ببقية السكان؛
2. الكلفة النسبية لتحقيق الإشباع في الحاجة التي يمثلها الميدان؛
3. الرأي العام للمجتمع حول مدى أهمية الحاجة التي يمثلها الميدان؛
4. الرأي العام للخبراء حول مدى أهمية الحاجة التي يمثلها الميدان.

وفيما يتعلق بمنهجية اختيار المؤشرات داخل الميادين فقد روعي عند اختيار مؤشرات أدلة الحرمان الفرعية ما يلي:

1. أن يتمتع المؤشر بقدرة تمييزية ما بين الأسر ذات المستويات المختلفة.
2. أن تكون علامة الأسرة للمؤشر الذي ينطبق على مستوى الفرد تساوي متوسط علامات أفرادها.
3. أن يتم تغطية أكبر مساحة من الحاجات الأساسية بأقل عدد ممكن من المؤشرات.
4. أن تكون بعض المؤشرات مركبة تحسب من بيانات أسئلة متعددة ضمن الاستمارة.
5. أن يتم تحقيق التوازن في عدد المؤشرات مع أهمية المجالات ضمن كل ميدان.
6. في حال عدم وجود قيمة لمؤشر ما، يحسب دليل الميدان المعني على أساس قيم بقية مؤشرات الميدان (باقر،2010).

وفي ضوء ذلك تضمن دليل الحرمان خمسة ميادين يقاس كل منها بمؤشرين إلى خمسة مؤشرات. وتبين الجداول 4–2 ، 4–3، 4–4، 4–5 و 4–6، تعريفاً بمؤشرات الميادين الخمسة، وبتطبيق نظام العلامات الوارد في الجداول المذكورة حددت علامة كل مؤشر بالنسبة لكل أسرة. ومن علامات مؤشرات كل ميدان تم احتساب دليل الميدان للأسرة باعتباره يساوي الوسط الحسابي لعلامات المؤشرات الممثلة للميدان. وقد استخرج الوسط الحسابي المذكور باعتبار أن جميع المؤشرات تحصل على نفس الوزن، ومن قيم أدلة الميادين الخمسة للأسرة حسبت قيمة دليل الحرمان للأسرة باعتبارها تساوي دليل الحرمان المركب باعتباره يتكون من

خمسة أدلة رئيسية (ميادين) أعطي كل منها وزناً يتناسب مع أهميته بحيث يكون مجموع الأوزان 100 %. والجدول رقم (4–6) يمثل أوزان الميادين الخمسة.

وفيما يلي الأسس التي اعتمدت في بناء دليل الحرمان المركب واختيار مؤشراته[2]:

1. حددت الميادين الخمسة استنادا إلى رأي الخبراء وتوافر البيانات من مسح نفقات ودخل الأسرة 2006.
2. هناك ميادين لا توجد لها أية مؤشرات تمثلها في مسح نفقات ودخل الأسرة 2006 على الرغم من أهميتها، مثل ميدان الصحة الذي لم تتوافر عنه أية مؤشرات في هذا المسح وميدان محيط المسكن وبيئته وغيرها من الميادين.
3. هناك بعض الميادين لا توجد لها مؤشرات كافية لتغطية كافة الشرائح داخل الميدان مثل ميدان التعليم الذي اقتصرت مؤشرات مسح ونفقات الأسرة 2006 فيه على الأفراد البالغين من العمر 15 سنة فأكثر فقط.
4. هنالك العديد من المؤشرات التي تم اختبارها واستبعادها بسبب ضعف قدرتها التمييزية. ومثال ذلك اتصال المسكن بالشبكة العامة للكهرباء والمياه حيث وجد أن نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء بلغت أكثر من (99%). كما تبين أن نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه بلغت أكثر (96%)، مما يشير إلى ضعف القدرة التمييزية لكلا المؤشرين لذلك تم استبعادهما .
5. عند اختيار مؤشرات كل ميدان أخذ بعين الاعتبار تحقيق التوازن في عدد وأوزان المؤشرات مع أهمية المجالات ضمن الميدان ومع أنواع الأسر المشمولة. إن بعض المؤشرات التي تبدو ملائمة إذا ما أخذت كمؤشرات منفصلة، تكون غير ملائمة ضمن مجموعة مؤشرات الميدان لأن شمولها يؤدي إلى تحيز في تمثيل مجال معين ضمن الميدان على حساب بقية المجالات فيه أو إلى تحيز في تمثيل نوع معين من الأسر على حساب بقية أنواع الأسر. على سبيل المثال، لتلافي التحيز تم اعتماد مؤشرات مركبة يحسب كل منها من عدد المفردات ضمن استمارة المسح بدلاً عن استخلاص مؤشر

---

[2] لقد ساهمت الورش التدريبية التي عقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حول دليل مستويات المعيشة في الأردن،بشكل كبير بتحديد علامات مؤشرات الميادين، كما ساهمت مداخلات المشاركين في ورش العمل بتطوير وتحديد علامات أيضا، إضافة إلى المساهمات القيمة التي أبداها الخبراء، الدكتور محمد حسين باقر والأستاذ أديب نعمة.

واحد لكل منها، مثل مؤشر عدد السلع المعمرة الذي يتضمن ثلاثة عشر سلعة حيث اعتبرت الأسرة محرومة إذا قل عدد السلع التي تملكها عن أربعة سلع (باقر،2010).

6. لا تقع علامات بعض المؤشرات ضمن الحدود "صفر إلى 2". فهناك عدد من المؤشرات التي تقل العلامة القصوى لها عن 2 بسبب تعذر تحقيق حالة الإشباع القصوى. من الأمثلة عليها مؤشر نوع الصرف الصحي للمسكن حيث وضعت مجموعة من الأسس عند إعطاء العلامة لكل مصدر ومن هذه الأسس (توفر مصدر صحي للصرف الصحي، جودة تمديدات الصرف الصحي، لا تسبب روائح كريهة) حيث تعد الأسرة محرومة إذا كان مسكنها غير متصل بالشبكة العامة للصرف الصحي وقد وضعت العلامة القصوى للمسكن المتصل بالشبكة العامة للصرف الصحي وهي (1.7) لأنه عند تطبيق الأسس والمعايير السالفة الذكر فان حالة الإشباع القصوى لا تنطبق على الشبكة العامة للصرف الصحي بسبب ما تعانيه من مشاكل من حين لأخر، كما أن هناك عدداً من المؤشرات تزيد العلامة الدنيا لها عن صفر، لأن البيانات المتاحة عنها لا تتيح إمكانية تشخيص حالة الحرمان القصوى أو لأنه من غير المتوقع وجود أسر تعاني حالة حرمان قصوى لمثل تلك المؤشرات في الأردن. مثل المصدر الرئيسي لمياه الشرب إذ لم تعطى العلامة صفر لهذا المؤشر لعدم وجود حالة أدنى حرمان من مياه الشرب.

7. لا تنطبق بعض المؤشرات على عدد من الأفراد، فمؤشر المرحلة التعليمية للبالغين على سبيل المثال، لا ينطبق على الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ومؤشر معدل البطالة. وتستخرج قيم مثل هذه المؤشرات على مستوى الأفراد أولاً ثم يتم إيجاد متوسط قيمته على مستوى الأسر بالنسبة للأفراد الذين ينطبق عليهم المؤشر ويحذف المؤشر، أي يتم حساب دليل الميدان المعني على أساس قيم بقية مؤشرات الميدان.

وبرغم ما يتمتع به أسلوب الحاجات الأساسية من مزايا عديدة والتي من ضمنها سهولة تطبيقه وتوافر متطلباته من البيانات، إلا أن هناك من يرى أن هذا الأسلوب يعاني من بعض نقاط الضعف، فمن ناحية لا يستند هذا الأسلوب إلى أساس نظري واضح يربط بين الحاجات الأساسية ومفهوم الفقر، ومن ناحية أخرى ليس هناك معيار موضوعي لتحديد الاحتياجات الأساسية من حيث عددها وتعريف كل منها واختيار المؤشرات المناسبة لتمثيلها (الاسكوا، 2005).

وبناء على ما سبق فقد توصلت الدراسة إلى بناء دليل الحرمان المركب والذي يتكـــون من خمسة ميادين لكل ميدان وزنه ومؤشراته، والجدول التالي يمثل ميـــادين دليـــل الحرمـــان المركب والأهمية النسبية لهذه الميادين:

جدول 4–1: الميادين والمؤشرات والأهمية النسبية لدليل الحرمان المركب

الميدان	الأهمية النسبية للميدان %	عدد المؤشرات
1– التعليم	20	2
2– الاستخدام	30	2
3–البنية التحتية	10	2
4– المسكن	15	5
5– ملكية الأصول	25	2
دليل الحرمان المركب	**100**	**13**

4-3 تعريف مؤشرات ميادين دليل الحرمان المركب

يحتوي دليل الحرمان المركب على خمسة ميادين ويضم كل ميدان عدداً من المؤشرات وفيما يلي تعريفاً لكل مؤشر من مؤشرات هذه الميادين.

4-3-1 ميدان التعليم

يقاس دليل هذا الميدان بمؤشرين على مستوى الأفراد، وهما مؤشر متابعة الدراسة للبالغين الملتحقين حاليا بالتعليم ومؤشر إكمال مرحلة تعليمية للبالغين الذين سبق لهم الالتحاق بالتعليم ولا يتابعون الدراسة حاليا. وهذه المؤشرات هي:

1. متابعة الدراسة للبالغين: يقيس هذا المؤشر المستوى التعليمي للأفراد الملتحقين حاليا وينطبق هذا المؤشر على الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر الملتحقين حاليا بالتعليم، حيث يعتبر الفرد الذي لا يتابع الدراسة حاليا محروما من التعليم إذا كان مستواه التعليمي (أمي، ملم ، ابتدائي)

2. إكمال مرحلة تعليمية للبالغين: يقيس هذا المؤشر إكمال المرحلة التعليمية للأفراد الذين سبق لهم الالتحاق بالتعليم الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر، وقد تضمن هذا المؤشر عتبتين للحرمان، وقد اخذ بعين الاعتبار عند وضع العتبتين لهذا المؤشر نظام التعليم الإلزامي في الأردن الذي كان يعتمد المرحلة الابتدائية لمواليد عام 1974 وما قبله كمرحلة إلزامية، ثم أصبح يعتمد المرحلة الأساسية (إكمال الصف العاشر الأساسي) لمواليد بعد عام 1974. لذلك وضعت العتبتين على النحو التالي: إذا كان عمر الفرد ما بين 15 و32 سنة تكون عتبة الحرمان هي إكمال مرحلة الأساسي، وإذا كان عمر الفرد أكبر من 32 سنة تكون عتبة الحرمان هي إكمال مرحلة الابتدائي. كما تضمن هذا المؤشر أيضا الإفراد الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالتعليم، حيث اعتبر كل فرد عمره 15 سنة فأكثر لم يسبق له الالتحاق بالتعليم نهائيا محروما، والجدول 4- 2 يبين مؤشرات ميدان التعليم وعلامات كل مؤشر.

جدول 4-2 مؤشرات ميدان التعليم وعلامات المؤشرات

المؤشر	العلامة
المستوى التعليمي للبالغين (متابعة الدراسة)	
الإفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر ويتابعون الدراسة حاليا	
ابتدائي	0.5
إعدادي	1.1
أساسي	1.2
تلمذة مهنية	1.3
ثانوي	1.4
دبلوم متوسط	1.5
بكالوريوس	1.7
ماجستير	1.9
المستوى التعليمي للبالغين (إكمال مرحلة تعليمية)	
الأفراد الذين سبق لهم الالتحاق بالتعليم والأفراد الذين لم يلتحقوا بالتعليم نهائيا حسب أخر مرحلة تعليمية أكملوها بنجاح	
1- للأفراد الذين أعمارهم من 15 سنة إلى أقل من 33 سنة	
أمي	0.00
ملم	0.30
ابتدائي	0.60
إعدادي	0.90
أساسي	1.00
تلمذه مهنيه	1.10
ثانوي	1.20
دبلوم متوسط	1.30
بكالوريوس	1.40
دبلوم عالي	1.50
ماجستير	1.70
دكتوراه	2.00
2- للأفراد الذين أعمارهم أكبر من أو يساوي33 سنة	
أمي	0.00
ملم	0.30
ابتدائي	1.00
إعدادي	1.05
أساسي	1.10
تلمذه مهنيه	1.15
ثانوي	1.20
دبلوم متوسط	1.30
بكالوريوس	1.40
دبلوم عالي	1.50
ماجستير	1.70
دكتوراه	2.00

4-3-2 ميدان البنية التحتية

دليل الحرمان لميدان البنية التحتية بمؤشرين:

1. مؤشر المصدر الرئيسي لمياه الشرب ومؤشر نوع الصرف الصحي وقد اعتبرت الأسرة محرومة من خدمات البنية التحتية، إذا كان المصدر الرئيسي لمياه الشرب غير الشبكة العامة للمياه وغير المياه المعدنية.
2. مؤشر نوع الصرف الصحي، حيث اعتبرت الأسرة محرومة أيضا إذا لم يكن مسكنها متصل بالشبكة العامة للصرف الصحي.

وقد تم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير عند وضع العلامات وخاصة لمصادر مياه الشرب، وكان من أهم هذه العوامل أن يكون مصدر المياه مأمونا وأن تكون نوعية وجودة المياه عالية. أما فيما يتعلق بنوع الصرف الصحي فقد اعتبرت المساكن غير المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي محرومة والجدول 4-3 يبين مؤشرات ميدان البنية التحتية وعلامات كل مؤشر. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم اختبار عدد من مؤشرات البنية التحتية لتضمينها لدليل الحرمان من البنية التحتية ووجد أن قدرة هذه المؤشرات التمييزية ضعيفة، ومثال ذلك المصدر الرئيسي للكهرباء حيث تم اختبار هذا المؤشر ووجد أن أكثر من 98 %من مساكن الأسر متصلة بالشبكة العامة للكهرباء وفي ضوء هذه النتيجة تم استبعاد هذا المؤشر.

جدول 4-3 مؤشرات ميدان البنية التحتية وعلامات المؤشرات

المؤشر	العلامة
المصدر الرئيسي لمياه الشرب	
أخرى	.00
بئر ارتوازي	0.2
نبع	0.3
بئر جمع/مياه امطار	0.5
صهريج	0.8
الشبكة العامة للمياه	1
مياه معدنية/منقاة	1.7
المصدر الرئيسي للصرف الصحي	
لا يوجد	0.0
أخرى	0.1
حفرة امتصاصية	0.9
شبكة مجاري	1.7

4-3-3 ميدان المسكن

ويقاس دليل الحرمان لهذا الميدان بخمسة مؤشرات: وهي مؤشر مادة البناء الغالبة للجدران الخارجية لمسكن الأسرة، ومؤشر الاكتظاظ (نصيب الفرد من مساحة المسكن)، ومؤشر وجود حمام مستقل في المسكن ومؤشر وجود مطبخ مستقل في المسكن، ومؤشر المصدر الرئيسي للتدفئة في المسكن وتعرف هذه المؤشرات بما يلي:

1. مادة البناء الغالبة للجدران الخارجية للمسكن: وتتضمن نوع المادة الإنشائية للمسكن وتشمل: حجر نظيف، حجر نظيف واسمنت مسلح، لبن إسمنتي (بلوك)، لبن طين، طين

وحجر، اسبست، زنك، تنك، أخرى. وتعتبر الأسرة محرومة إذا كانت المادة الغالبة لبناء مسكنها هي لبن طين، طين وحجر أو اسبست، زنك، تنك أو أخرى.

2. مؤشر الاكتظاظ : وهو نصيب الفرد من مساحة المسكن، ويقاس هذا المؤشر من خلال قسمة مساحة المسكن على مجموع أفراد الأسرة، وعند أخذ المعايير الدولية بعين الاعتبار والتي تعتبر المسكن مكتظا إذا زاد عدد الأفراد في الغرفة الواحدة عن فردين، وبافتراض أن مساحة الغرفة الصحية 16 مترا مربعا، فان نصيب الفرد الواحد من مساحة الغرفة هو 8 متر مربع. ولأن الفرد يحتاج إلى خدمات المرافق الأخرى في المسكن مثل المطبخ والحمام والصالات وغرف الجلوس،...الخ، فقد قدرت هذه المساحة ب 7 متر مربع وأضيفت إلى نصيب الفرد من مساحة الغرفة، وفي ضوء ذلك اعتبر الفرد محروما إذا كان نصيبه من مساحة المسكن أقل من 15مترا مربعا.

3. المصدر الرئيسي للتدفئة، ويشمل الحالات التالية: مدفأة كاز أو سولار، مدفأة غاز، تدفئة مركزية، مدفأة كهربائية، حطب/ فحم، أخرى،لا يوجد تدفئة. واعتبرت الأسرة محرومة إذا كان المصدر الرئيسي للتدفئة هو حطب/ فحم أو أخرى أو لا توجد تدفئة.

4. نوع دورة المياه، ويشمل الأنواع التالية: مرحاض، مرحاض مع حمام، أكثر من مرحاض أو مرحاض مع حمام، لا يوجد، أخرى. واعتبرت الأسرة محرومة إذا كان لا يوجد لديها مرحاض آو كانت إجابتها أخرى.

5. توفر مطبخ في المسكن، واعتبرت الأسرة محرومة إذا لم يتوفر مطبخ ضمن مسكنها،

والجدول التالي يوضح مؤشرات المسكن وعلامات المؤشرات.

جدول 4–4 مؤشرات ميدان المسكن وعلامات المؤشرات

المؤشر	العلامة
نوع مادة البناء للجدران الخارجية	
اخرى	0.2
اسبست، زنك، تنك	0.5
لبن طين، طين وحجر	0.7
لبن اسمنتي (بلوك)	1
اسمنت مسلح	1.3
حجر نظيف واسمنت مسلح	1.5
حجر نظيف	1.8
الاكتظاظ (نصيب الفرد من مساحة المسكن) (م^2)	
اقل من 4	0.0
من 4 - اقل من 8	0.4
من 8 - اقل من 12	0.6
من 12 م - اقل من 15	0.8
من15 م- اقل من 18	1
من 18 –اقل من 22	1.2
من 22 – اقل من 30	1.3
من 30 - اقل من 40	1.4
من 40 - اقل من 50	1.6
من 50 - اقل من 60	1.8
60 فأكثر	2
وسيلة التدفئة الرئيسية في المسكن	
لا يوجد تدفئة	0.2
أخرى	0.4
حطب\فحم	0.7
مدفأة كاز أو سولار	1
مدفأة غاز	1.2
مدفأة كهرباء	1.5
تدفئة مركزية	1.8
نوع دورة المياه	
لا يوجد	0.0
أخرى	0.2
مرحاض	1
مرحاض مع حمام	1.5
أكثر من مرحاض أو مرحاض مع حمام	2
توفر مطبخ ضمن مسكن الأسرة	
لا يوجد	0.2
يوجد مطبخ واحد	1
يوجد مطبخين	1.8
يوجد ثلاثة مطابخ فأكثر	2

4-3-4 ميدان الاستخدام

يقاس دليل هذا الميدان بمؤشرين، هما: مؤشر حالة العمل ومؤشر معدل الإعالة، وحددت علامات هذا المؤشر كما يلي:

1. مؤشر حالة العمل: ويتعلق هذا المؤشر بوضع حالة العمل على مستوى أفراد الأسـرة، ومن ثم حساب متوسط علامات الأسرة الواحدة، فعلامة الأسرة لمؤشر حالـة العمـل الذي ينطبق على مستوى الفرد تساوي متوسط علامات أفرادها، ويعد الفـرد محرومـا بموجب هذا المؤشر إذا تعذر عليه العمل (متعطل) والفرد المتعطل هو الذي يبلغ عمره 15 سنة فأكثر والقادر على العمل المتاح له والباحث عنه والذي لم يـزاول أي عمـل خلال فترة الإسناد الزمني. (دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالـة 2006، النتائج الرئيسية، 2006).

2. مؤشر معدل الإعالة: والذي يحسب من خلال قسمة عدد السكان العاملين بعمـر (15-64) سنة على عدد الأفراد في الفئة العمرية (0-14) سنة مضافاً إلى عدد الأفراد بعمر 65 سنة فأكثر، واعتبرت الأسرة محرومة إذا كان معدل الإعالة فيها أكبـر مـن (6 أفراد)، وتم اختيار ستة أفراد، كعتبة حرمان بناء على متوسط حجم الأسرة فـي الأردن والبالغ 5.7 فرد. والجدول 4- 5 يبين مؤشرات ميدان الاستخدام وعلامات المؤشرات.

جدول 4−5 مؤشرات ميدان الاستخدام وعلامات المؤشرات

المؤشر	العلامة
حالة العمل	
النشيطين اقتصاديا:	
يعمل	1.8
متعطل	0.2
غير النشيطين اقتصاديا (طالب، مدبرة منزل، متقاعد، له دخل وإيراد، مريض/ عاجز، أخرى)	1.2
معدل الإعالة	
0	0
10 فأكثر	0.3
8− أقل من 10	0.5
7− أقل من 8	0.7
اكبر من6− أقل من 7	0.9
6 افراد	1
من5− أقل من 6	1.1
4− أقل من 5	1.2
3− أقل من 4	1.4
2− أقل من 3	1.5
اكبر من 1 واقل من 2	1.6
فرد واحد	1.9

4-3-5 ميدان ملكية السلع المعمرة والأصول

يقاس دليل هذا الميدان بمؤشرين، وهما: مؤشر ملكية السلع المعمرة ومؤشر ملكية الأصول.

1. ملكية السلع المعمرة: اعتبرت الأسرة محرومة إذا قل عدد السلع المعمرة الصالحة للاستخدام التي تمتلكها الأسرة من مجموع 13 سلعة عن أربع سلع. والسلع المعمرة هي (غسالة، ثلاجة، مجمدة(فريزر)، (غاز، فرن غاز، طباخ غاز)، مايكرويف، جلاية كهربائية، مكنسة كهربائية، (تلفزيون، طبق هوائي (دش)، ريسيفر)، آلة تصوير فيديو، جهاز كمبيوتر، ربط انترنت، (تلفون أرضي، هاتف نقال)، مكيف.

2. ملكية الأصول: اعتبرت الأسرة محرومة إذا لم تملك أصل واحد على الأقل من الأصول التالية: ملكية الأسرة للمسكن الذي تقيم فيه وملكيتها للسيارة الخاصة. ويعرف المسكن الملك أو السيارة الملك بأنه المسكن أو السيارة المملوكة بالكامل أو الذي لا يزال مالكه يدفع الأقساط له. والجدول التالي يبين علامات المؤشرات.

جدول 4-6 مؤشرات ملكية السلع المعمرة والأصول وعلامات المؤشرات

المؤشر	العلامة
ملكية السلع المعمرة	
0	0
1	0.3
2	0.6
3	0.8
4	1
5	1.2
6	1.3
7	1.4
8	1.5
9	1.6
10	1.7
11	1.8
12	1.9
13	2
ملكية الأصول	
0	0.5
1	1
2	1.9

4-4 منهجية بناء دليل الفقر المتكامل

يتكون دليل الفقر المتكامل من دليل الحرمان المركب وأسلوب قياس الفقر بموجب أسلوب خط الفقر(قياس الحرمان من الحاجات الأساسية + أسلوب خط الفقر)، حيث يعتبر أسلوب قياس الحرمان، الأنسب لأغراض وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان وغيرها، وبالمقابل فإن أسلوب خط الفقر، هو الأنسب لأغراض وضع السياسات الاقتصادية، والأسلوبان مكملان لبعضهما البعض، وعليه فان المنهجية المستخدمة للجمع بين الأسلوبين عن طريق ما منهجية " دليل الفقر المتكامل" حيث يساعد أسلوب دمج الدخل ومؤشرات الحرمان في تحديد الجماعات والأفراد الأكثر تضرراً وحرماناً بسبب عدم امتلاكهم للموارد، وذلك على عكس الأسلوب الذي يعتمد على معيار الدخل فقط.

وبناء على هذه المنهجية يمكن تصنيف الأسر إلى أربعة أنواع (باقر، 2007):

1. **أسر فقيرة فقراً مزمناً:** وهي الأسر التي تصنف فقيرة بموجب كلا الأسلوبين.
2. **أسر فقيرة حديثاً:** الأسر الفقيرة وفقا لأسلوب خط الفقر إلا أنها ليست فقيرة بموجب أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة.
3. **أسر فقيرة هيكلياً:** الأسر الفقيرة وفقا لأسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة إلا أنها ليست فقيرة بموجب أسلوب خط الفقر.
4. **أسر غير فقيرة:** الأسر غير الفقيرة بموجب كلى الأسلوبين.

وقد اتبعت العديد من المنهجيات الدولية أسلوب وضع مؤشرات الدخل ضمن ميدان مستقل يتم إضافته إلى ميادين دليل الحرمان المركب ويعطى هذا الميدان وزنا بحيث يكون جزءا من دليل الحرمان المركب، كما اتبعت دراسات عربية أخرى أسلوب وضع مؤشرات الدخل والمؤشرات المتعلقة بالملكية ومعدلات الإعالة ضمن ميدان الوضع الاقتصادي وإعطاء هذا الميدان وزن مكافئ لبقية الميادين. غير أن منهجية الدراسة هذه تقوم على بناء دليل مركب للحرمان يتكون هذا الدليل من عدة ميادين لكل ميدان وزنه وأهميته ومن ثم بناء دليل لميدان الدخل أو الإنفاق والمعبر عنه بخط الفقر كميدان منفصل عن دليل الحرمان المركب وجمع كل من الدليلين في دليل تجميعي يطلق عليه دليل الفقر المتكامل(دليل الحرمان من الحاجات الأساسية المركب + أسلوب خط الفقر) وفي ضوء هذا الدليل يتم تصنيف الأسر.

4-5 مصادر البيانات

اعتمدت هذه الدراسة، بشكل رئيسي، على البيانات الخام لمسح نفقات ودخل الأسرة 2006 الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة من خلال أربع جولات ميدانية، والتي شملت عينة مكونة من 12768 أسرة تمثل كافة الأسر في جميع محافظات الأردن. وقد تم إجراء المسح باستخدام أسلوب المعاينة الطبقية العنقودية على مرحلتين، حيث تم في المرحلة الأولى سحب العينة بأسلوب المعاينة المتناسبة مع الحجم وبانتظام، وفي المرحلة الثانية تم سحب العينة للأسر بأسلوب المعاينة المنتظمة وفيما يلي خلفية عامة عن مسح نفقات ودخل الأسرة 2006.

4-5-1 أهداف المسح

هدف المسح إلى الحصول على بيانات مفصلة عن دخل وإنفاق الأسرة وربطها بمختلف المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى توفير بيانات لغايات حساب مؤشرات الفقر وتحديد خصائص الفقراء وإعداد خرائط الفقر.

ولتحقيق هذه الأهداف، روعي في هذا المسح أن تكون العينة ممثلة على مستوى القضاء، ومن خلال البيانات التي تم جمعها تحققت الأهداف الرئيسية التالية:

1. توفير جانب من البيانات عن الدخل والإنفاق لغايات حساب مؤشرات الفقر وتحديد خصائص الفقراء وإعداد خرائط الفقر.
2. توفير البيانات اللازمة لوضع ومتابعة وتقييم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما فيها البرامج الموجهة لمعالجة مشكلة الفقر.
3. التعرف على أنماط الإنفاق الاستهلاكي السائدة في المجتمع وأثر المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية عليها.
4. حساب متوسط الدخل السنوي للأسرة والفرد، وبيان علاقة مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالدخل، كالمهنة والمستوى التعليمي لرب الأسرة وغيرها.
5. دراسة توزيع الأفراد والأسر حسب فئات الدخل والإنفاق وتحليل العوامل المرتبطة بذلك.

4-5-2 إطار المسح

وفر التعداد العام للسكان للمساكن 2004 إطاراً تفصيلياً للمساكن والأسر على مختلف المستويات الإدارية في المملكة، حيث تنقسم المملكة إدارياً إلى 12 محافظة وتتكون كل محافظة من عدد من الألوية، وكل لواء يتكون من قضاء أو أكثر. وفي كل قضاء يوجد عدد من التجمعات السكانية (مدن وقرى)، وتم تقسيم كل تجمع سكاني إلى عدد من البلوكات، في كل منها عدد من المساكن يتراوح بين 60 إلى 100 مسكن. واستثني من الإطار البدو الرحل وكذلك الأشخاص المقيمون في مساكن جماعية كالفنادق والمستشفيات ونزلاء السجون (دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة 2006، 2008).

4-5-3 عينة المسح

صممت عينة مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2006 لتخدم الأهداف الأساسية للمسح وعلى ضوء هذه الأهداف تم تصميم عينة ذات حجم كبير نسبياً لتوفير بيانات على مستوى القضاء بحيث تمكن من رسم خارطة للفقر في الأردن.

واستخدم في تصميم عينة المسح أسلوب المعاينة الطبقية العنقودية على مرحلتين، حيث سحبت المرحلة في الأولى عينة عناقيد بأسلوب المعاينة المتناسبة مع الحجم والمسحوبة بانتظام وذلك باعتبار عدد الأسر الموجودة في كل عنقود وزن ذلك العنقود، أما المرحلة الثانية فقد تضمنت سحب عينة الأسر المستهدفة من كل عنقود حجمها 8 أسر، كما تم سحب 4 أسر احتياطية من وحدة معاينة أولية بأسلوب المعاينة المنتظمة ليتم استخدامها عند الزيارة الأول للبلوك في حالة تعذر زيارة أي من أسر العينة الرئيسية لأي سبب من الأسباب.

ولأغراض هذا المسح اعتبر كل قضاء طبقة مستقلة وذلك لضمان إمكانية استخراج النتائج على مستوى كل قضاء، وقد اعتمد الإطار الذي وفره التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004 لأغراض تقسيم طبقات الدراسة.

ولتقدير حجم العينة تم حساب معامل التباين وتأثير التصميم لكل قضاء لمتغير الإنفاق لمسح نفقات ودخل الأسرة 3/2002 واستخدمت هذه النتائج في تقدير حجم العينة على مستوى القضاء بحيث يكون معامل التباين لمتغير الإنفاق على مستوى القضاء أقل من 10 بحد أدنى لعدد العناقيد على مستوى القضاء 6 عناقيد وذلك لضمان وجود انتشار للعناقيد في المناطق الإدارية بشكل

جيد يمكن من رسم خارطة الفقر. ويبين الجدول رقم 4–7 توزيـــع وحـــدات المعاينـــة الأوليـــة (العناقيد)

وعدد الأسر في العينة حسب المحافظة.

جدول 4 –7 عدد وحدات المعاينة الأولية (العناقيد) وعدد الأسر في عينة مسح نفقات ودخل الأسرة حسب المحافظة، 2006

المحافظة	عدد العناقيد	عدد الأسر
العاصمة	873	6984
البلقاء	63	504
الزرقاء	115	920
مأدبا	42	336
إربد	227	1816
المفرق	84	672
جرش	18	144
عجلون	24	192
الكرك	60	480
الطفيلة	18	144
معان	48	384
العقبة	24	192
المجموع	1596	12768

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة ، 2006

4–5–4 استمارات المسح

تضمن مسح نفقات ودخل الأسرة أربع استمارات أساسية، وهذه الاستمارات هي:

أولا: الاستمارة العامة، واشتملت هذه الاستمارة على خصائص المسكن وخصائص أفراد الأسرة والدخل الذي تضمن ملكية الأسرة للأصول والأنشطة الإنتاجية للأسرة ومصادر الدخل الجاري.

ثانياً: استمارة العمليات الرأسمالية: حيث تضمنت هذه الاستمارة العمليات الرأسمالية التي قامت بها الأسرة.

ثالثـــاً:استمارة الإنفاق على السلع الغذائية والسلع المتكررة، حيث تضمنت هذه الاستمارة الإنفاق على سبعة عشر مجموعة استهلاكية، بحيث تضمنت كل مجموعة عددا من السلع الغذائية، كما تضمنت الاستمارة أجزاء خاصة بالاستهلاك الذاتي للمواد المنتجة، والهـــدايا العينيـــة الغذائيـــة المهداة إلى الأسرة.

رابعاً: استمارة الإنفاق على السلع غير الغذائية، تضمنت الاستمارة الإنفاق على إحـــدى عـــشر مجموعة من السلع غير الغذائية، إضافة إلى مجموعات الخـــدمات، ومجموعـــة نفقـــات غيـــر استهلاكية.

6-4 أسلوب التحليل الإحصائي

تم تحليل البيانات الخام لمسح نفقات ودخل الأسرة 2006 باستخدام برنامج SPSS وتـــم بنـــاء أدلة الحرمان المختلفة وتم استخراج قيمة كل دليل من هذه الأدلة كما تم توضـــحيه بالتفـــصيل سابقا. واستخدمت كذلك الأساليب الإحصائية كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري.

4-7 المفاهيم الإجرائية للدراسة

الحرمان Deprivation: يعرف الحرمان على أنه حالة من الضرر المادي أو الاجتماعي التي تصيب الفرد أو الأسرة أو المجتمع ويمكن مشاهدتها أو ملاحظتها بالمقارنة مع خصائص المجتمع أو الأمة التي تعيش فيها، وتصنف الأسرة بموجب هذا الأسلوب بأنها محرومة، إذا كانت واحدة أو أكثر من الحاجات الأساسية لها غير مشبعة، ولتطبيق أسلوب الحرمان وتحديد الفئات المحرومة، تحدد الحاجات الأساسية للأسرة ووسائل إشباع تلك الحاجات، وتمثل درجة إشباع كل حاجة أساسية فيه بمؤشر معين، ثم تحدد لكل مؤشر قيمة دنيا، تدعى عتبة الحرمان، تعتبر دونها الحاجة الأساسية التي يمثلها المؤشر غير مشبعة، وتصنف الأسرة بأنها محرومة إذا وقعت في واحدة أو عدد من الحاجات الأساسية غير المشبعة (ابو خرمة، 2005).

دليل الحرمان المركب Multiple Deprivation Index (MDI): وهو دليل عام للحرمان مكون من عدة أدلة فرعية، حيث لا ينظر هذا الدليل إلى الحرمان من خلال تدني مستوى الدخل فحسب بل يأخذ بعين الاعتبار عناصر ومتغيرات أخرى تعكس الوضع العام لحرمان الفرد أو الأسرة مقارنة مع المجتمع الذي يعيش أو تعيش فيه، ثم تدمج مؤشرات أدلة الحرمان من التعليم، والحرمان من الاستخدام، والحرمان من خدمات البنية التحتية، والحرمان ملكية الأصول والسلع المعمرة، والحرمان من المسكن في دليل واحد، ويعطى كل دليل فرعي وزنا معينا لتكون مجموع الأوزان 100 وذلك لإعطاء صورة واضحة لمفهوم الحرمان، وبالطبع فإن كل دليل من هذه الأدلة الفرعية يتكون من عدة مؤشرات إحصائية فرعية، والتي تدمج مع بعضها البعض لإنتاج مركب هرمي يغطي أبعاد الحرمان المراد قياسها للأسر أو في المنطقة قيد البحث (أبو خرمة وآخرون، 2005).

جيوب الحرمان Deprivation pockets: إن الهدف الأساسي من استخدام أدلة الحرمان هو تحديد المناطق التي يوجد فيها تركز للأسر المحرومة لأن مقاييس الحرمان تأخذ بعين الاعتبار المناطق الأكثر حرمانا وبالذات الأشخاص المستهدفين من الحرمان في تلك المناطق. وفي ضوء ذلك يقصد بجيوب الحرمان؛ المناطق الجغرافية التي تتركز فيها الأسر المحرومة وفق أسلوب

دليل الحرمان الذي يعتمد في الأساس على تحديد واقع الحرمان من الحاجات الأساسية بدلاً من الاعتماد على القدرة الدخلية التي تؤهل الفرد أو الأسرة لإشباع تلك الحاجات.

المؤشر Indicator :هو ما يدل على إشباع حاجة إفرادية محددة تم التعبير عنها من خلال سؤال محدد أو أكثر في الاستمارة. وفي الدراسة عدد المؤشرات المعتمدة 13 مؤشر (نصيب الفرد من مساحة المسكن، المستوى التعليمي للبالغين، المصدر الرئيسي لمياه الشرب،...الخ.).

العتبة Threshold: وهي الحد الذي تعتبر دونه الحاجة غير مشبعة بدرجة مقبولة اجتماعيا.

العلامة Score : هي علامة (نقاط) تعطى لكل أسرة حسب مستوى إشباع الحاجة. العلامة صفر (للحالة القصوى المسجلة من الحرمان من إشباع الحاجة المعينة)، وعلامة العتبة دائما واحد، وعلامة الإشباع الأقصى 2. وتحصل كل أسرة على علامة تتراوح بين صفر و2، حسب درجة إشباع الحاجة المعنية. تحصل الأسرة على علامة واحدة مقابلة لكل مؤشر.

الدليل Index: هو مركب من علامات المؤشرات لميدان محدد. وفي هذه الدراسة تم اعتماد 5 ميادين جرى تمثيل كل منها بأكثر من مؤشر، وقد تم احتساب دليل لكل ميدان. وقد تم احتساب **دليل الحرمان المركب Multiple Deprivation Index (MDI)**: والذي هو الدليل العام المركب من علامات أدلة الميادين الخمسة.

الحرمان، المحرومون: استخدم تعبير الحرمان ومشتقاته على سبيل الاختصار من أجل الدلالة على حالة الأسر أو الأفراد الذين تقع درجة إشباع حاجاتهم الأساسية بالنسبة لحاجة معينة، أو ميدان أو بالنسبة لدليل الحرمان العام، دون العتبة.

الأسرة المعيشية: تتكون الأسرة المعيشية من فرد واحد أو من عدة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلات قرابة، يعيشون معا ويتقاسمون المسكن والمأكل. كما ويمكن للأسرة المعيشية أن تكون مكونة من عدة اسر زوجية تتشاطر المسكن والمأكل معا. وفي هذه الحال يؤخذ كعدد للمقيمين في المسكن مجموع أفراد الأسر الموجودة فيها.

الفصل الخامس

تحليل البيانات ومناقشتها

5–1 مقدمة

5–2 دليل الحرمان من التعليم

5–3 دليل الحرمان من البنية التحتية

5–4 دليل الحرمان من المسكن

5–5 دليل الحرمان من الاستخدام

5–6 دليل الحرمان من ملكية الأصول والسلع المعمرة

5–7 دليل الحرمان المركب

5–8 دليل الفقر المتكامل

5-1 مقدمة

اعتمدت الدراسة على بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2006، وفي البداية تم اشتقاق خمسة أدلة رئيسية للحرمان ضمن خمسة ميادين هي دليل الحرمان من البنية التحتية، والاستخدام، والتعليم، والمسكن، وامتلاك السلع المعمرة والأصول. وتم اشتقاق كل دليل من هذه الأدلة من عدة مؤشرات مرتبطة بالميدان، وتعبر هذه الأدلة عن مدى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد والأسر. كما تم بناء دليل الحرمان المركب الذي يقيس درجة الحرمان من الحاجات الأساسية على مستوى الأسرة الواحدة على مقياس من صفر إلى 1. وقد أعطيت علامات لكل بدائل المؤشرات واعتبرت عتبة الإشباع العلامة واحد كما تم توضيحه بالتفصيل في فصل منهجية الدراسة.

وقد تم تصنيف الأسر على أساس ذلك إلى فئتين هما، فئة الأسر المحرومة وفئة الأسر غير المحرومة. حيث تتيح هذه الطريقة إمكانية تصنيف فئة الأسر المحرومة إلى مستويات من الفئات الفرعية كتصنيفها إلى أسر محرومة حرمانا شديدا جداً (مدقعاً) وأسر محرومة حرمانا شديدا وأسر محرومة حرمانا مطلقا، بهدف التعرف على الحرمان وخصائصه وتوزيعه الجغرافي ، وقد تم تصنيف الأسر في البداية إلى أسر محرومة وهي الأسر التي تقل علاماتها عن 1، وأسر غير محرومة وهي تلك الأسر التي تتراوح علاماتها بين 1 و 2. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصنيف الأسر المحرومة إلى ما يلي:

1. أسر محرومة حرمانا مدقعاً وتراوحت علامات هذه الأسر (0– اقل من 0.5)
2. أسر محرومة حرمانا شديدا (0.5– اقل من 0.8)
3. وأسر محرومة حرمانا مطلقا (0.8– اقل من 1.0)

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تصنيف الأسر المحرومة إلى اسر محرومة حرمان مدقع ومطلق، يختلف عن تصنيف المصطلحات المرتبطة بالفقر، فالفقر المطلق يتضمن في داخله الفقر المدقع، أما في هذه المنهجية فان الحرمان المطلق لا يتضمن الأسر المحرومة حرمانا مدقعا، وإنما هو تصنيف مستقل بحد ذاته، ومجموع الأسر المحرومة حرمانا مدقعا وشديدا ومطلقا يشكل نسب الأسر المحرومة والتي علاماتها اقل من 1. والغرض من هذه التسميات والتقسيمات للأسر المحرومة، يكمن في تمكين المخططين وصانعي السياسات من

وضع التدخلات والسياسات الملائمة للحد من الحرمان عند الأسر، فالتدخلات اللازمة للقضاء على الحرمان المدقع، تختلف عن تلك التدخلات اللازمة للقضاء على الحرمان المطلق، وعلى سبيل المثال، فانه ووفق هذه المنهجية تعتبر الأسر التي يوجد فيها أفراد أميين، محرومين من التعليم حرمانا مدقعا، أما الأفراد الذين انهوا الصف الخامس الأساسي فيعتبرون محرومين حرمانا مطلقا، وفي ضوء ذلك فان التدخلات والبرامج اللازمة للقضاء على الحرمان وفق التصنيفين ستكون مختلفة.

وقد تم الاعتماد على البيانات الخام لمسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2006 والذي شمل (12768) أسرة أي حوالي (73000) فرد، وتم اشتقاق وبناء أدلة الحاجات الأساسية ودليل الحرمان المركب، وفيما يلي نتائج التحليل لكل ميدان:

5-2 دليل الحرمان من التعليم

يقاس دليل هذا الميدان بمؤشرين على مستوى الأفراد، وهما مؤشر متابعة الدراسة للبالغين الملتحقين حاليا بالتعليم ومؤشر إكمال مرحلة تعليمية للبالغين الذين سبق لهم الالتحاق بالتعليم ولا يتابعون الدراسة حاليا وقد تم دمج المؤشرين في مؤشر واحد وهو المستوى التعليمي للبالغين (15 سنة فأكثر)، وقد كان المحدد الأساسي لاختيار هذين المؤشرين هو توفر البيانات في مسح نفقات ودخل الأسرة 2006، وبالتالي فان حوالي 37% من الإفراد في المسح لا توجد عنهم أية بيانات حول المستوى التعليمي، كما لم يتضمن المسح مؤشرات حول الخدمات التعليمية المتوفرة في محيط المسكن مثل توفر المدارس الحكومية والخاصة والمسافات إلى تلك المدارس، إضافة إلى عدم توفر مؤشرات حول نوعية التعليم، وهذه المؤشرات لو توفرت لمكنت دليل ميدان التعليم من التعرف على الأسر المحرومة ضمن هذا الميدان بمنظور اشمل، وعلى الرغم من ذلك فان المؤشرات الذين تم اختيارها ضمن ميدان التعليم تعبر بشكل جيد عن الميدان لما لها من أهمية في التعبير عن التعليم كحاجة أساسية، وهذه المؤشرات هي:

1. متابعة الدراسة للبالغين: يقيس هذا المؤشر المستوى التعليمي للأفراد الملتحقين حاليا وينطبق هذا المؤشر على الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر الملتحقين حاليا بالتعليم، حيث يعتبر الفرد الذي يتابع الدراسة حاليا محروما من التعليم إذا كان مستواه التعليمي (أمي، ملم، ابتدائي)، وقد تم وضع العلامات لهذا المؤشر استنادا إلى كتيب التعليمات

لمسح نفقات ودخل الأسرة 2006، الذي تضمن تعليمات تعبئة الاستمارة لأسئلة المستوى التعليمي والتي نصت على: ما يلي" *..... أن من أنهى الصف العاشر الأساسي حاليا يكون مؤهله التعليمي أساسي، في حين يكون مؤهل الفرد الذي انهى الصف التاسع الأساسي هو إعدادي ، في حين يعتبر المؤهل التعليمي لمن انهي الصف الثامن الأساسي هو الابتدائي، أو أن يكون هذا الفرد قد أنهي فقط السنة الثالثة في البكالوريوس بمعنى انه لم يحصل على البكالوريوس فتكون حالته التعليمية هي الثانوية العامة... وهكذا*". (دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة 2006، كتيب التعليمات، 2008).

2. إكمال مرحلة تعليمية للبالغين: يقيس هذا المؤشر إكمال المرحلة التعليمية للأفراد الذين سبق لهم الالتحاق بالتعليم الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر، وقد تضمن هذا المؤشر عتبتين للحرمان، وقد اخذ بعين الاعتبار عند وضع العتبتين لهذا المؤشر نظام التعليم الإلزامي في الأردن الذي كان يعتمد المرحلة الابتدائية لمواليد عام 1974 وما قبله كمرحلة إلزامية، ثم أصبح يعتمد المرحلة الأساسية (إكمال الصف العاشر الأساسي) لمواليد بعد عام 1974. لذلك وضعت العتبتين على النحو التالي: إذا كان عمر الفرد ما بين 15 و32 سنة تكون عتبة الحرمان هي إكمال مرحلة الأساسي، وإذا كان عمر الفرد أكبر من 32 سنة تكون عتبة الحرمان هي إكمال مرحلة الابتدائي. كما تضمن هذا المؤشر أيضا الإفراد الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالتعليم، حيث اعتبر كل فرد عمره 15 سنة فأكثر لم يسبق له الالتحاق بالتعليم نهائيا محروما، والجدول 5– 1 يبين مؤشرات ميدان التعليم وحالات الحرمان.

جدول 5–1 مؤشرات ميدان التعليم وحالات الحرمان

المؤشر	حالات الحرمان
1. المستوى التعليمي للبالغين (متابعة الدراسة)	أمي، ملم، ابتدائي
2. المستوى التعليمي للبالغين (إكمال مرحلة تعليمية)	
1. للأفراد الذين سبق لهم الالتحاق بالتعليم والأفراد الذين لم يلتحقوا بالتعليم نهائيا حسب آخر مرحلة تعليمية أكملوها بنجاح وأعمارهم من 15 سنة إلى أقل من 33 سنة	–الإفراد الذين لم يكملوا مرحلة التعليم الأساسي
2. للأفراد الذين سبق لهم الالتحاق بالتعليم والأفراد الذين لم يلتحقوا بالتعليم نهائيا حسب أخر مرحلة تعليمية أكملوها بنجاح وأعمارهم أكبر من أو يساوي33 سنة	–الإفراد الذين لم يكملوا مرحلة التعليم الابتدائي

وتجدر الإشارة إلى أنه تم دمج هذه المؤشرات في مؤشر واحد هو المستوى التعليمي للبالغين بحيث يتضمن مؤشري متابعة الدراسة وإكمال مرحلة تعليمية وقد حددت علامات هذه المؤشرات كما هو مبين في الجدول5–2، حيث تم اشتقاق قيم هذا المؤشر على مستوى المحافظات والمملكة وعلى مستوى الأفراد ومستوى الأسر، ويلاحظ من الجدول 5–2 أن نسبة الحرمان من التعليم بلغت 20.3% على مستوى الأفراد، بينما ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 37% على مستوى الأسر.

جدول 5-2 مؤشرات ميدان التعليم وعلامات المؤشرات ونسب الحرمان

المؤشر	العلامة	% للأفراد
المستوى التعليمي للبالغين (متابعة الدراسة)		
الإفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر ويتابعون الدراسة حاليا		
ابتدائي	0.5	0.2
إعدادي	1.1	1.7
أساسي	1.2	6.0
تلمذة مهنية	1.3	0.0
ثانوي	1.4	4.1
دبلوم متوسط	1.5	0.1
بكالوريوس	1.7	0.2
ماجستير	1.9	0.0
لا ينطبق المؤشر على الإفراد غير الملتحقين بالتعليم حاليا والأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة		
المستوى التعليمي للبالغين (إكمال مرحلة تعليمية)		
الأفراد الذين سبق لهم الالتحاق بالتعليم والأفراد الذين لم يلتحقوا بالتعليم نهائيا حسب أخر مرحلة تعليمية أكملوها بنجاح		
1- للأفراد الذين أعمارهم من 15 سنة إلى أقل من 33 سنة		
أمي	0.00	0
ملم	0.30	0.5
ابتدائي	0.60	0.7
إعدادي	0.90	2.5
أساسي	1.00	1.7
تلمذه مهنيه	1.10	7.9
ثانوي	1.20	0.3
دبلوم متوسط	1.30	3.2
بكالوريوس	1.40	1.8
دبلوم عالي	1.50	3.2
ماجستير	1.70	0.1
دكتوراه	2.00	0
لا ينطبق عليهم المؤشر		
2- للأفراد الذين أعمارهم أكبر من أو يساوي33 سنة		
أمي	0.00	4.7
ملم	0.30	2.3
ابتدائي	1.00	4.6
إعدادي	1.05	6.4
أساسي	1.10	0.0
تلمذه مهنيه	1.15	0.1
ثانوي	1.20	3.9
دبلوم متوسط	1.30	3.3
بكالوريوس	1.40	2.6
دبلوم عالي	1.50	0.2
ماجستير	1.70	0.3
دكتوراه	2.00	0.1

لا ينطبق عليهم المؤشر		71.5
نسبة الحرمان على مستوى الإفراد		20.3
نسبة الحرمان على مستوى الأسر (وفقا لمتوسط علامات أفراد كل أسرة)		37.0

ويعود ذلك لأن منهجية هذه الدراسة تقوم على حساب متوسط علامات الأسرة الواحدة، فعلامة الأسرة للمؤشر الذي ينطبق على مستوى الفرد تساوي متوسط علامات أفرادها، ومن المنطقي في ضوء هذه المنهجية أن ترتفع نسبة الأسر المحرومة عن نسب الأفراد المحرومين، ولتوضيح ذلك فان أسرة تتكون من فردين، الأب والأم، الأم أكملت المستوى التعليمي الأساسي والأب أمي، ووفق منهجية هذه الدراسة والعلامات الموضحة في الجدول 5–2 فان علامات هذه الأسرة هي : 1 للتعليم الأساسي أي للأم و 0 للأمية أي للأب، فعلى مستوى الأفراد هناك فرد واحد محروم في هذه الأسرة وهو الأب، وعلى مستوى الأسرة فان الأسرة تعتبر محرومة في ميدان التعليم لأن متوسط علامات الأب والأم هو 0.5 (علامة الأب + علامة إلام مقسوما على اثنين) وهذه العلامة هي اقل من عتبة الحرمان وهي 1. وبالمقابل فان أسرة تتكون من فردين الأب والابن، الأب أمي والابن حاصل على الدكتوراه، على مستوى الأفراد هناك فرد واحد محروم وهو الأب، وعلى مستوى الأسرة فان الأسرة لا تعتبر محرومة في ميدان التعليم لأن متوسط علامات الأب والابن هو 1 (علامة الأب + علامة الابن مقسوما على اثنين) وهذه العلامة هي عتبة الحرمان وبالتالي لا تعتبر الأسرة محرومة.

إضافة إلى ذلك فان المجتمع الأردني يعتبر مجتمعا فتيا أي أن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم من 15 سنة بلغت حوالي (37%) في الأردن، كما أشارت نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة 2006، وبالتالي فان نسبة كبيرة من الأفراد اقل من 15 سنة على مقاعد الدراسة حاليا وهؤلاء الأفراد لا تتوفر عنهم بيانات حول مستوياتهم التعليمية في مسح نفقات ودخل الأسرة 2006، وفي ضوء ذلك لم يتم تضمينهم في ميدان التعليم، وخلاصة الأمر أن دليل ميدان التعليم مرتبط بالمستوى التعليمي للبالغين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر، وان أي تحليل مرتبط بميدان التعليم سيكون ضمن هذا الإطار، وعليه فان النتائج المرتبطة بالتعليم يجب أخذها بتحفظ.

تشير نتائج تحليل البيانات لميدان الحرمان من التعليم بأن (37%) من الأسر في المملكة محرومة من التعليم، حيث تضمن ميدان التعليم مؤشر مركب وهو المستوى التعليمي للبالغين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر والذي يتكون من مؤشرين فرعيين وهما متابعة الدراسة وإكمال

مرحلة تعليمية. ومن الجدير بالذكر آن نسبة الأمية (أمي وملم) في عام 2006 وفقا لبيانات مسح نفقات ودخل الأسرة بلغت (13.3%)، وحيث أن ميدان التعليم يشمل الأفراد المحرومين من التعليم سواء كانوا أميين أو أفراد لم يكملوا مرحلة تعليمية (مرحلة الأساسي للأفراد غير الملتحقين حاليا بالتعليم وأعمارهم من 15 سنة إلى 32 سنة ومرحلة الابتدائي للأفراد الذين أعمارهم أكثر من 32 سنة، ومرحلة الابتدائي للأفراد الملتحقين حاليا بالتعليم)، فمن المنطقي أن ترتفع قيمة دليل الحرمان من التعليم عن نسبة الأمية بشكل ملحوظ، وتشير البيانات الواردة في الجدول (5–3) إلى أن محافظة معان كانت اشد المحافظات حرمانا في ميدان التعليم للبالغين حيث بلغت نسبة الأسر المحرومة (56.7%) تلتها محافظة جرش (51.7%) ثم محافظة الطفيلة بنسبة (48.7%) وترتفع هذه النسب بشكل ملحوظ عن المتوسط العام للملكة والبالغ (37%)، بينما كانت محافظتا عمان واربد اقل المحافظات حرمانا في ميدان التعليم للبالغين بنسبة بلغت (32.9%) و (35.7%) على التوالي.

ويعود ارتفاع نسبة الأسر المحرومة في محافظات معان وجرش والطفيلة في جزء منه إلى ارتفاع نسبة الأفراد الأميين والملمين في هذه المحافظات، حيث دلت نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة 2006 إلى أن نسبة الأميين والملمين بلغت (25.5%) في محافظة معان، وفي محافظة الطفيلة (15.4%) وفي محافظة جرش (14.5%) مقابل (13.3%) على مستوى المملكة.

كما يفسر مؤشر إكمال مرحلة تعليمية سبب ارتفاع نسب الحرمان في المحافظات أنفة الذكر حيث بلغ (43.1%) لمحافظة معان على مستوى الأفراد، أما مؤشر متابعة الدراسة للبالغين فقد ارتفع بشكل ملحوظ في محافظة جرش عن باقي محافظات المملكة حيث بلغت نسبته (5.6%) للأفراد مقابل (1.3%) للمملكة.

جدول 5-3 نسب الحرمان لمؤشرات ميدان التعليم للأسر حسب المحافظة

المحافظة	**المستوى التعليمي للبالغين (متابعة الدراسة + إكمال مرحلة تعليمية)**	**دليل التعليم (قيمة)**	**دليل الحرمان من التعليم**
عمان	32.9	1.0357	32.9
البلقاء	38.2	0.9858	38.2
الزرقاء	36.9	0.9879	36.9
مأدبا	39.7	0.9830	39.7
اربد	35.7	0.9958	35.7
المفرق	47.4	0.9376	47.4
جرش	51.7	0.9417	51.7
عجلون	39.2	0.9720	39.2
الكرك	45.1	0.9458	45.1
الطفيلة	48.7	0.9352	48.7
معان	56.7	0.8452	56.7
العقبة	37.4	0.9862	37.4
المملكة	**37.0**	**0.9995**	**37.0**

وتجدر الإشارة إلى أن استمارة مسح نفقات ودخل الأسرة 2006 لم تتضمن أسئلة حول الخدمات التعليمية ومدى توافرها في محيط الأسرة، ومؤشرات تعليمية للأفراد أقل من 15 سنة، والتي كان من الممكن أن تكون مفيدة جدا في مؤشرات التعليم وبالتالي بناء دليل التعليم.

وبالرغم من أن الأردن يعتبر من الدول المتقدمة عربيا وإقليميا في مجال التعليم وخاصة التعليم الأساسي من حيث ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم وتدني معدلات التسرب من المدارس كما أشارت العديد من التقارير المحلية والدولية، إلا أنه لا توجد أيضا بيانات حول نوعية التعليم وكفاءة المؤسسات التعليمية في الأردن، الأمر الذي يدعو بدوره إلى ضرورة التركيز على المؤشرات الكيفية أكثر من المؤشرات الكمية عند تصميم الأسئلة المتعلقة بالتعليم في المسوح الوطنية.

توضح البيانات الواردة في الجدول (5–4) نسب الحرمان في ميدان التعليم للبالغين حسب مستويات التصنيف الثلاثي للحرمان، وتشير هذه البيانات إلى أن (15.9%) من الأسر في محافظة معان محرومة حرمان مدقع من التعليم، وترتفع هذه النسبة أكثر من الضعف عن المتوسط العام للمملكة حيث بلغت نسبة الأسر المحرومة حرمانا مدقعا في المملكة (6.4%). وبالرجوع إلى علامات المؤشر فإن الأسر المحرومة حرمان مدقع هي الأسر التي تتراوح علامات أفرادها (من0 إلى اقل من 0.5) أي تكون الحالة التعليمية لأفرادها أمي وملم، ومعنى ذلك أن معظم الأسر المحرومة من التعليم في محافظة معان تتكون من أفراد أميين وملمين، كما ترتفع نسب الأسر المحرومة من التعليم حرمان مطلقا في محافظة جرش حيث بلغت هذه النسبة (28.1%) مقارنة (16.6%) على مستوى أسر المملكة. كما كانت الأسر في محافظة عمان الأقل حرمانا مدقعا من التعليم حيث بلغت نسبة الأسر المحرومة حرمانا مدقعا من التعليم فيها (5.1%) .

جدول 5-4 نسب الحرمان لمؤشرات ميدان التعليم للأسر **حسب المحافظة ومستوى الحرمان (الثلاثي)**

المحافظة	المستوى التعليمي للبالغين (متابعة الدراسة + إكمال مرحلة تعليمية)		
	حرمان مدقع	**حرمان شديد**	**حرمان مطلق**
عمان	5.1	12.9	14.8
البلقاء	7.4	15.9	14.9
الزرقاء	5.8	14.0	17.1
مأدبا	6.7	10.0	23.0
اربد	7.0	12.7	16.0
المفرق	8.0	19.6	19.8
جرش	8.8	14.7	28.1
عجلون	5.0	17.2	17.0
الكرك	8.4	19.8	17.0
الطفيلة	6.9	17.4	24.4
معان	15.9	23.8	17.1
العقبة	7.0	11.0	19.4
المملكة	**6.4**	**14.1**	**16.6**

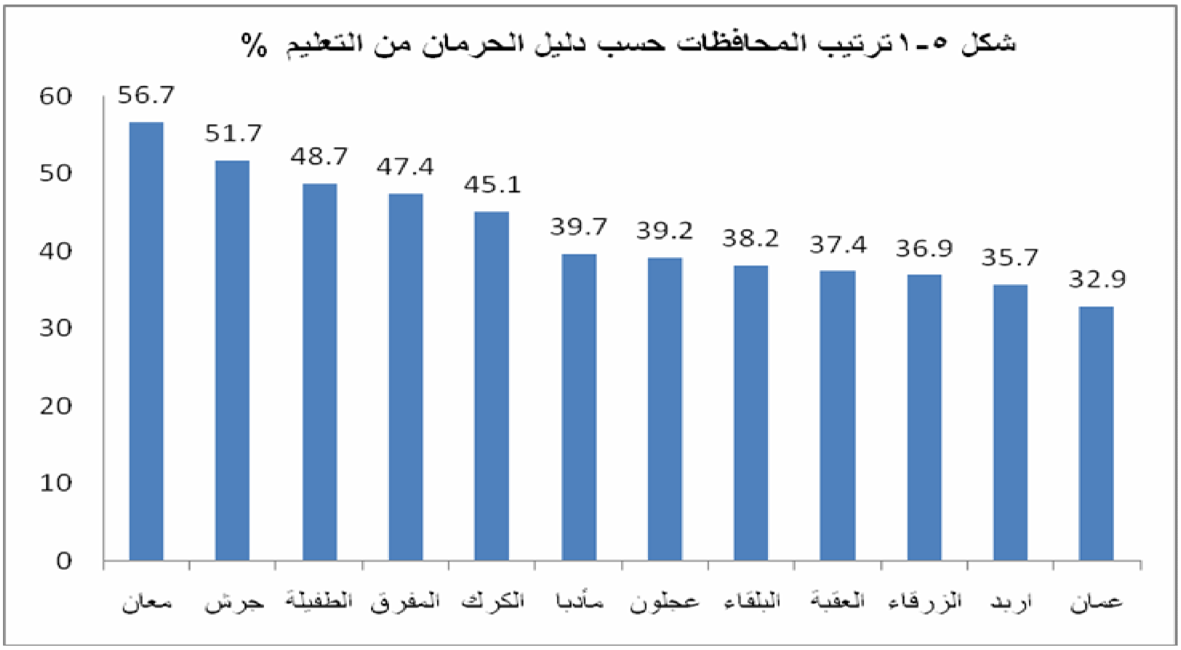
وعلى مستوى المملكة بلغت نسبة الأسر المحرومة من التعليم حرمانا مدقعا 6.4%، وفي ضوء هذه النتائج فأنه من الضروري أن تركز البرامج والمشاريع في المحافظات التي ترتفع فيها نسب الأسر التي تعاني من حرمان مدقع في التعليم على برامج محو الأمية.

أما ترتيب المحافظات حسب نسب الأسر المحرومة من التعليم للبالغين فيوضح الجدول رقم (5-5) ترتيب المحافظات حسب الحرمان من التعليم – الترتيب 1 للمحافظة الأقل حرمانا و 12 للمحافظة الأكثر حرمانا– ، حيث جاءت محافظة معان في الترتيب الأول بين المحافظات الأشد حرمانا بنسبة بلغت (56.7%) تلتها محافظة جرش بنسبة (51.7%)، في حين جاء ترتيب محافظتي العاصمة واربد في مقدمة المحافظات الأقل حرمانا من التعليم بنسبة (32.9%) و(35.7%) على التوالي.

جدول 5–5 نسب الحرمان لدليل ميدان التعليم للأسر حسب المحافظة ومستوى الحرمان (الثلاثي) وترتيب المحافظات

المحافظة	دليل الحرمان من التعليم					
	حرمان مدقع	حرمان شديد	حرمان مطلق	اسر غير محرومة	دليل الحرمان من التعليم (%)	الترتيب
عمان	5.1	12.9	14.8	67.1	32.9	1
البلقاء	7.4	15.9	14.9	61.8	38.2	5
الزرقاء	5.8	14.0	17.1	63.1	36.9	3
مأدبا	6.7	10.0	23.0	60.2	39.7	7
اربد	7.0	12.7	16.0	64.2	35.7	2
المفرق	8.0	19.6	19.8	52.6	47.4	9
جرش	8.8	14.7	28.1	48.3	51.7	11
عجلون	5.0	17.2	17.0	60.8	39.2	6
الكرك	8.4	19.8	17.0	54.9	45.1	8
الطفيلة	6.9	17.4	24.4	51.3	48.7	10
معان	15.9	23.8	17.1	43.2	56.7	12
العقبة	7.0	11.0	19.4	62.6	37.4	4
المملكة	**6.4**	**14.1**	**16.6**	**63.0**	**37.0**	

وقد يعود التفاوت بين المحافظات في دليل التعليم إلى ارتفاع نسب الأمية في محافظات معان والطفيلة وجرش مقارنة بباقي المحافظات، والشكل رقم (5–1) يوضح ترتيب المحافظات حسب المحافظة الأشد حرمانا.



لأغراض هذه الدراسة تم تقسيم المملكة إلى أربعة أقاليم وهي إقليم الوسط باستثناء العاصمة ويتكون من محافظات (الزرقاء، مادبا، البلقاء)، وإقليم العاصمة ويتكون من محافظة عمان وإقليم الشمال ويتكون من محافظات (عجلون، جرش، المفرق، اربد)، وإقليم الجنوب ويتكون من محافظات (الكرك، الطفيلة، معان، العقبة)، ورغم أن التقسيمات الرسمية للمملكة هي ضمن ثلاث أقاليم فقط (وسط، شمال، جنوب) إلا إننا من خلال هذه الدراسة اجتهدنا في تقسيم المملكة لأربعة أقاليم حيث قمنا بوضع العاصمة عمان ضمن إقليم منفصل وبقية الوسط في إقليم أخر ولهذا الاجتهاد ما يبرره، فالتفاوت التنموي بين محافظة عمان وبقية محافظات الوسط كبير جدا، ودمج المؤشرات التنموية لمحافظة العاصمة مع بقية محافظات الوسط قد يعطي صورة غير دقيقة لهذه المؤشرات ، كما أن نسبة السكان في محافظة العاصمة تشكل (38.1%) من سكان المملكة و(61%) من سكان إقليم الوسط، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يكون هناك تحيز لصالح محافظة عمان عند تحليل المؤشرات المختلفة ضمن إقليم الوسط ولأن منهجية هذه الدراسة تركز على الحرمان من الحاجات الأساسية ومن ضمن هذه الحاجات ميادين الخدمات ومستوى التعليم والمسكن وغيرها من الميادين التي تتضمن درجة إشباع الأسر لهذه الحاجات، فانه لابد من اعتماد تقسيم يبين التفاوت التنموي بين الأقاليم لغايات وضع توصيات إجرائية مناسبة، وربما نستطيع من خلال هذا التقسيم للأقاليم أن ننوه لأهمية اعتماده على المستوى الرسمي في الأردن.

جدول 5–6 نسب الحرمان لمؤشرات ميدان التعليم للأسر حسب الإقليم

الإقليم	**المستوى التعليمي للبالغين (متابعة الدراسة + إكمال مرحلة تعليمية)**	دليل ميدان التعليم (قيمة)	دليل الحرمان من التعليم
الوسط باستثناء العاصمة	37.5	0.9869	37.5
العاصمة	32.9	1.0357	32.9
الشمال	39.6	0.9786	39.6
الجنوب	46.3	0.9337	46.3
المملكة	**37.0**	**0.9995**	**37.0**

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (5–6) أن ما نسبته (46.3%) من الأسر في إقليم الجنوب محرومة من التعليم للبالغين وتزيد هذه النسبة عن متوسط دليل الحرمان من التعليم للمملكة ب 9 نقاط مئوية، ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الأسر المحرومة في محافظات الجنوب من التعليم للبالغين حيث سجلت محافظات معان والطفيلة والكرك نسبا عالية في الحرمان من التعليم، أما إقليم العاصمة فقد كان اقل الأقاليم حرمانا بنسبة بلغت (32.9%).

كما شكلت نسبة المحرومين من التعليم حرمانا مدقعا في إقليم الجنوب (9.3%) وارتفعت نسبة الأسر المحرومة حرمانا مطلقا من التعليم في هذا الإقليم لتصل إلى (18.7%)، أما إقليم العاصمة فقد بلغت نسبة الأسر المحرومة حرمانا مدقعا (5.1%) وبلغت نسبة الأسر المحرومة فيه حرمانا مطلقا (14.8%) كما هو موضح في الجدول (5–7).

جدول 5-7 نسب الحرمان لمؤشرات ميدان التعليم للأسر حسب الإقليم ومستوى الحرمان (الثلاثي)

الإقليم	دليل الحرمان من التعليم				
	حرمان مدقع	**حرمان شديد**	**حرمان مطلق**	**أسر غير محرومة**	**دليل الحرمان من التعليم**
الوسط باستثناء العاصمة	6.3	14.1	17.1	62.4	37.5
العاصمة	5.1	12.9	14.8	67.1	32.9
الشمال	7.2	14.5	17.9	60.4	39.6
الجنوب	9.3	18.4	18.7	53.7	46.3
المملكة	**6.4**	**14.1**	**16.6**	**63.0**	**37.0**

أما ترتيب الأقاليم حسب نسب الأسر المحرومة من التعليم فيشير الجدول رقم (5-8) إلى ترتيب الأقاليم حسب الحرمان من التعليم – الترتيب 1 للإقليم الأقل حرمانا و 4 للإقليم الأكثر حرمانا، حيث جاء إقليم الجنوب في الترتيب الأول بين الأقاليم الأشد حرمانا في ميدان التعليم بنسبة بلغت (46.3%) يليه إقليم الشمال بنسبة (39.6%) . وقد جاء ترتيب إقليم العاصمة في مقدمة المحافظات الأقل حرمانا بنسبة بلغت (32.9%).

جدول 5–8 نسب الحرمان لميدان التعليم للأسر حسب الإقليم الأشد حرمانا

الإقليم	دليل ميدان التعليم	الترتيب
الوسط باستثناء العاصمة	37.5	2
العاصمة	32.9	1
الشمال	39.6	3
الجنوب	46.3	4
المملكة	37.0	

5–3 دليل الحرمان من البنية التحتية

إن معيار الدخل في كثير من الأحيان لا يؤهل الأسرة لإشباع حاجاتها الضرورية، حيث أن كثيراً من الحاجات الأساسية لا تعتمد على دخل الأسرة والتي من ضمنها خدمات البنية التحتية، وهذا يعني أن الأسرة محرومة من إشباع الحاجة الأساسية إذا لم تحصل على تلك الحاجات. ويقاس دليل الحرمان لميدان البنية التحتية بمؤشرين: هما مؤشر المصدر الرئيسي لمياه الشرب ومؤشر نوع الصرف الصحي وقد اعتبرت الأسرة محرومة من خدمات البنية التحتية، إذا كان المصدر الرئيسي لمياه الشرب غير الشبكة العامة للمياه وغير المياه المعدنية، كما اعتبرت الأسرة محرومة أيضا إذا لم يكن مسكنها متصل بالشبكة العامة للصرف الصحي كما هو مبين الجدول (5–9).

وقد تم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير عند وضع العلامات وخاصة لمصادر مياه الشرب، وكان من أهم هذه العوامل أن يكون مصدر المياه مأمونا وأن تكون نوعية وجودة المياه عالية. أما فيما يتعلق بنوع الصرف الصحي فقد اعتبرت المساكن غير المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي محرومة، وبالرغم من أن نسبة كبيرة من المساكن في بعض المحافظات غير متصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي وتتصل بالحفر الامتصاصية، إلا أننا وفق هذه المنهجية اعتبرنا المساكن المتصلة بالحفر الامتصاصية محرومة. ولهذا الاعتبار ما يبرره،

فالحفر الامتصاصية تسبب أضرارا بيئية جسيمة، فمن ناحية تعتبر هذه الحفر ملوثة للمياه الجوفية وخاصة إذا لم يتم أخذ معايير السلامة العامة بعين الاعتبار عند حفرها، ووفق الأنظمة المعمول بها في الأردن فان كلفة حفر هذه الحفر الامتصاصية يتحملها المواطن وبالتالي من البديهي أن تحاول نسبة من المواطنين تقليص نفقات الحفر على حساب معايير السلامة العامة، ومن ناحية أخرى عادة ما تشكل هذه الحفر الامتصاصية وخصوصا في المناطق النائية مكاره صحية تجلب الحشرات والقوارض وتنطلق منها الروائح الكريهة وخصوصا في فصل الصيف مما يؤدي إلى أن تعيش الأسر في بيئة غير صحية. ومن ناحية ثالثة فان أجور نضح هذه الحفر الامتصاصية يتحملها المواطن مما يحمله كلف إضافية هو في غنى عنها، حتى وإن كانت صهاريج البلديات تقوم بنضح هذه الحفر الامتصاصية بأسعار رمزية إلا أنه في بعض المحافظات وبسبب نقص صهاريج النضح في البلديات يضطر العديد من الأفراد إلى دفع كلف إضافية من خلال صهاريج القطاع الخاص، ناهيك عن أن العديد من هذه الحفر الامتصاصية تنساب إليها الأمطار في فصل الشتاء مما يسبب فيضانها وبالتالي يسبب مكاره صحية للأسرة والمجتمع ككل. في ضوء هذه الاعتبارات وغيرها فان الأسرة التي تقطن مسكنا غير متصل بالشبكة العامة للصرف الصحي تعتبر محرومة.

جدول 5–9 مؤشرات ميدان البنية التحتية وحالات الحرمان

المؤشر	حالات الحرمان
1. المصدر الرئيسي لمياه الشرب	صهريج، نبع، بئر جمع، بئر ارتوازي، أخرى
2. نوع الصرف الصحي	حفرة امتصاصية، أخرى، لا يوجد

توضح البيانات الواردة في الجدول (5–10) مؤشرات ميدان البنية التحتية وعلامات هذه المؤشرات، حيث تشير هذه البيانات إلى أن عتبة الحرمان لمؤشر المصدر الرئيسي لمياه الشرب هو الشبكة العامة للمياه، وأن عتبة الحرمان لمؤشر المصدر الرئيسي للصرف الصحي هو الشبكة العامة للمجاري.

جدول 5–10 مؤشرات ميدان البنية التحتية وعلامات المؤشرات ونسب الحرمان

المؤشر	العلامة	أسر (%)
المصدر الرئيسي لمياه الشرب		
أخرى	0	0
بئر ارتوازي	0.2	0.1
نبع	0.3	0.3
بئر جمع/مياه امطار	0.5	3.8
صهريج	0.8	2.5
الشبكة العامة للمياه	1	79.8
مياه معدنية/منقاة	1.7	13.6
نسبة الحرمان		6.7
المصدر الرئيسي للصرف الصحي		
لا يوجد	0	0
أخرى	0.1	0.1
حفرة امتصاصية	0.9	39.9
شبكة مجاري	1.7	60
نسبة الحرمان		40

وتشير بيانات الجدول (5–10) أيضا إلى ارتفاع نسبة الأسر المحرومة في مجال الصرف الصحي أي تلك التي تسكن في مساكن غير متصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي حيث بلغت هذه النسبة (40%)، والسبب في ارتفاع هذه النسبة يعود إلى أن نسبة كبيرة من المساكن في الأردن غير متصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي وخاصة في محافظات الشمال والجنوب .

كما تؤكد البيانات الواردة في الجدول (5–11) على أن نسبة الحرمان من الصرف الصحي ومياه الشرب للأسر في المملكة بلغت (40%) و (6.7%) على التوالي. وكانت محافظة الكرك الأشد حرمانا من خدمات الصرف الصحي بين المحافظات، حيث بلغت نسبة الأسر المحرومة فيها (88.5%)، تلتها محافظة المفرق بنسبة (79.8%)، وكانت محافظة الزرقاء الأقل حرمانا من خدمات الصرف الصحي حيث شكلت نسبة الأسر المحرومة (17.3%)، تلتها

محافظة عمان (22.5%). أما مياه الشرب فقد كانت محافظة عجلون أشد المحافظات حرمانا من مياه الشرب، إذ بلغت نسبة الأسر المحرومة فيها (28.2%) تلتها محافظة اربد بنسبة بلغت (20%)، ويعود الارتفاع في نسبة الأسر المحرومة في هذه المحافظات إلى اعتمادها على آبار تجميع مياه الأمطار كمصدر رئيسي لمياه الشرب. وبحسب منهجية هذه الدراسة وعلامات هذا المؤشر تعتبر الأسر التي تعتمد على آبار تجميع مياه الأمطار لغايات الشرب محرومة، ولهذا الاعتبار ما يبرره لأن مياه الأمطار ليست مصدرا أمنا لمياه الشرب، حيث انه إثناء سقوط مياه الإمطار فإنها عادة ما تحمل معها شوائب وملوثات من الجو، وبالتالي يجب معالجتها قبل استخدامها للشرب عن طريق غليها أو فلترتها ولا توفر المسوح والدراسات بيانات حول ما إذا كانت الأسر تقوم بمعالجة المياه قبل استخدامها لإغراض الشرب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان طريقة تجميع مياه الأمطار عادة ما تكون من خلال قنوات خاصة تمر بها مياه الأمطار على سطح المسكن إلى الآبار، وهذا يستدعي تنظيف سطح المسكن لضمان عدم نزول شوائب وملوثات إلى الآبار قبل بداية الموسم المطري، ناهيك عن عدم توافر بيانات حول ما إذا كان يتم تنظيف آبار تجميع مياه الأمطار أيضا قبل عملية جمع المياه فيها، وفي ضوء ذلك اعتبرت الأسرة محرومة إذا اعتمدت على آبار تجميع مياه الأمطار كمصدر رئيسي لمياه الشرب.

جدول 5−11 نسب الحرمان لمؤشرات ميدان البنية التحتية للأسر حسب المحافظة

المحافظة	الصرف الصحي	مياه الشرب	دليل البنية التحتية (قيمة)	دليل الحرمان من البنية التحتية
عمان	22.5	3.4	1.3288	20.6
البلقاء	39.2	8.4	1.2075	37.3
الزرقاء	17.3	0.5	1.3594	14.5
مأدبا	57.3	4.0	1.1216	57.3
اربد	66.4	20.0	1.0537	64.1
المفرق	79.8	6.0	1.0210	79.7
جرش	62.6	4.7	1.0937	62.6
عجلون	71.5	28.2	9982.	71.5
الكرك	88.5	0.1	1.0224	84.8
الطفيلة	63.1	0.0	1.0975	63.1
معان	67.9	6.2	1.0630	67.9
العقبة	24.8	0.0	1.2506	24.8
المملكة	**40.0**	**6.7**	**1.2239**	**38.1**

كما أشارت بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2006 إلى أن حوالي ربع الأسر في محافظة عجلون و(16%) من الأسر في محافظة اربد تعتمد على أبار تجميع مياه الأمطار كمصدر رئيسي لمياه الشرب. بشكل عام، يفترض أن حصول الأسرة على المياه من الشبكة العامة يوفر الأمن المائي للأسرة، ومن اللافت للنظر اعتماد نسبة لا بأس بها من الأسر وخاصة في محافظتي اربد وعجلون على آبار تجميع المياه كمصدر رئيسي لمياه الشرب. والتساؤل المطروح هنا لماذا تعتمد أسرة واحدة من كل أربع أسر (25.1%) في محافظة عجلون و 16% في محافظة اربد على آبار تجميع مياه الأمطار كمصدر رئيسي لمياه الشرب؟ ولماذا اختارت هذه الأسر اللجوء لهذا المصدر رغم تغطية الشبكة العامة للمياه بنسبة تتجاوز 98% من المساكن في هذه المحافظات. وكيف يمكن تبرير هذا الاعتماد المتزايد على مياه الآبار؟

وبالمقابل لماذا تعتمد أسرة من كل أربع اسر (22.1%) في محافظة الزرقاء و(21%) في عمان على المياه المنقاة كمصدر رئيسي لمياه الشرب؟ (دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة 2006، 2008).

وهناك تساؤل آخر حول ما إذا كانت إجابات الأفراد على السؤال المتعلق بالمصدر الرئيسي لمياه الشرب قد تأثرت بفترة جمع بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2006، حيث استوفيت بيانات الاستمارة العامة في الجولة الأولى التي امتدت من شهر آذار 2006 إلى بداية شهر حزيران 2006، وهذا يعني أنه من الممكن أن تكون النتائج مشوّهة بالتوقيت الزمني لإجراء المقابلة (بعض الأسر تميل إلى إعطاء إجابة بأنها تستخدم آبار مياه الأمطار في فصل الشتاء فقط)، غير أن نتائج مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2007 أكدت على ارتفاع نسبة الأسر التي تعتمد على آبار تجميع مياه الإمطار لغايات الشرب في عجلون واربد، وقد كانت فترة جمع بيانات هذا المسح في فصل الصيف، وهذا يعني أن النتائج غير مشوهة بالتوقيت الزمني للمسح، وإنما تدل على تغيرات حقيقية والاتجاه نحو الاعتماد على آبار جمع مياه الأمطار. (دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2007، 2009).

ومن ناحية أخرى قد يكون سبب الاعتماد على أبار جمع مياه الأمطار كمصدر رئيسي لمياه الشرب، نتيجة لعدم انتظام مياه الشبكة العامة في هذه المناطق ووجود انقطاعات متكررة فيها، أو قد يرجع السبب إلى كون الأسر لا تثق بنوعية مياه الشبكة العامة كمصدر للشرب بسبب وقوع بعض حالات تلوث للمياه في بعض المناطق في الأردن. وخاصة إذا علمنا بأن أكثر من (98%) من المساكن في المملكة متصلة بالشبكة العامة للمياه، وبالتالي وجدت الأسر مصدراً بديلاً تعتقد أنه مصدر آمن لمياه الشرب، ولا تلجأ هذه الأسر إلى مصدر آخر مثل المياه المنقاة لأنها تعتبر مصدراً مرتفع الثمن مقارنة بآبار جمع مياه الأمطار كمصدر رئيسي لمياه الشرب.

وعلى مستوى المملكة فقد انخفضت نسبة الأسر التي تعتمد على آبار جمع مياه الأمطار كمصدر رئيسي لمياه الشرب لتصل إلى (3.8%)، مقابل (13.6%) للأسر التي تعتمد على المياه المنقاة. (دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الاسرة لعام 2006، 2008). وبالطبع فان الاعتماد على زجاجات المياه المنقاة يزداد مع ارتفاع الوضع الاقتصادي للأسرة.

وبينت النتائج أيضا انه لا توجد أسر محرومة من مياه الشرب، حسب تعريف الحرمان في محافظتي العقبة والطفيلة، ويعود السبب في ذلك إلى أن جميع الأسر في هذه المحافظات تعتمد

على الشبكة العامة كمصدر رئيسي لمياه الشرب كما تؤكد ذلك نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة 2006. ولا بد من الإشارة إلى أن انخفاض نسب الأسر المحرومة من مياه الشرب في بعض المحافظات يمكن أن يفسر باعتماد هذه الأسر على الشبكة العامة للمياه، أو اعتمادها على المياه المعدنية كمصدر لمياه الشرب. وتتباين المحافظات في ذلك، حيث بينت النتائج ارتفاع نسب الأسر التي تعتمد على الشبكة العامة لمياه الشرب في محافظات الجنوب (العقبة 100%، الطفيلة 100%، معان 93.8%، الكرك 92.0%)، أما في محافظتي عمان والزرقاء فقد بينت النتائج اعتماد نسبة من أسر هذه المحافظات على المياه المعدنية كمصدر رئيسي لمياه الشرب (الزرقاء 22.6%، عمان 21%، البلقاء 9.5%).

وعلى مستوى الحرمان الثلاثي للأسر فقد أشارت بيانات الجدول (5–12) إلى أن نسبة الأسر المحرومة في المملكة من الصرف الصحي حرمانا مدقعا انخفضت بشكل كبير مقابل نسبة الأسر المحرومة حرمانا مطلقا حيث بلغت النسبة (0.1%) للحرمان المدقع و(39.9%) للحرمان المطلق. وبالرجوع إلى علامات المؤشر فإن الأسر المحرومة حرمانا مطلقا هي الأسر التي تتراوح علاماتها (من 0.8 إلى اقل من 1) وبالتالي فان ما نسبته (39.9%) من الأسر في المملكة تعاني حرمانا مطلقا من خدمات الصرف الصحي، وقد بلغت نسبة الأسر المحرومة حرمانا مطلقا من خدمات الصرف الصحي في محافظة الكرك أكثر من ضعف المتوسط العام للمملكة (88.3%).

جدول 5–12 نسب الحرمان لمؤشرات ميدان البنية التحتية للأسر حسب المحافظة ومستوى الحرمان (الثلاثي)

المحافظة	الصرف الصحي			مياه الشرب			دليل الحرمان من البنية التحتية
	حرمان مدقع	حرمان شديد	حرمان مطلق	حرمان مدقع	حرمان شديد	حرمان مطلق	
عمان	0.0	0.0	22.4	0.2	0.4	2.7	20.6
البلقاء	0.0	0.0	39.2	1.4	4.8	2.2	37.3
الزرقاء	0.0	0.0	17.3	0.1	0.0	0.3	14.5
مأدبا	0.0	0.0	57.3	0.0	0.0	4.0	57.3
اربد	0.0	0.0	66.4	0.5	16.0	3.5	64.1
المفرق	0.6	0.0	79.2	0.2	0.5	5.2	79.7
جرش	0.0	0.0	62.6	0.4	0.0	4.3	62.6
عجلون	0.0	0.0	71.5	0.0	25.1	3.1	71.5
الكرك	0.2	0.0	88.3	0.0	0.0	0.1	84.8
الطفيلة	0.0	0.0	63.1	0.0	0.0	0.0	63.1
معان	0.1	0.0	67.8	3.5	0.0	2.8	67.9
العقبه	0.0	0.0	24.8	0.0	0.0	0.0	24.8
المملكة	**0.1**	**0.0**	**39.9**	**0.3**	**3.8**	**2.5**	**38.1**

وفيما يتعلق بمياه الشرب فإن (3.8%) من الأسر في المملكة محرومة حرمانا شديداً من مياه الشرب (الأسر المحرومة حرمانا شديدا هي الأسر التي تتراوح علامتها من 0.5 إلى أقل من 0.8) وجاءت أسر محافظة عجلون في مقدمة الأسر المحرومة حرمانا شديدا من مياه الشرب الصحية بنسبة (25.1%) تلتها محافظة اربد (16%) ومن ثم محافظة البلقاء (4.8%)، ويعود السبب في ذلك إلى اعتماد هذه الأسر على آبار تجميع مياه الإمطار كمصدر رئيسي لمياه الشرب، كما أشرنا سابقا.

وعلى مستوى الدليل الكلي لميدان البنية التحتية ومستويات الحرمان الثلاثي فإن البيانات في الجدول 5– 13 تبين أنه لا توجد أسر محرومة حرمانا مدقعا من دليل ميدان البنية التحتية

في المملكة، وبالمقابل شكلت نسب الأسر المحرومة حرمانا مطلقا في المملكة (34.5%)، وقد جاءت محافظة الكرك في مقدمة المحافظات المحرومة حرمانا مطلقا بنسبة (84.6%) تلتها محافظة المفرق بنسبة بلغت (78.2%). وانخفضت نسبة الأسر المحرومة حرمانا مطلقا في محافظتي الزرقاء وعمان حيث بلغت النسبة (14.5%) و(20.3%) لكل منهما على التوالي.

جدول 5-13 نسب الحرمان لدليل ميدان البنية التحتية للأسر حسب المحافظة ومستوى الحرمان (الثلاثي)

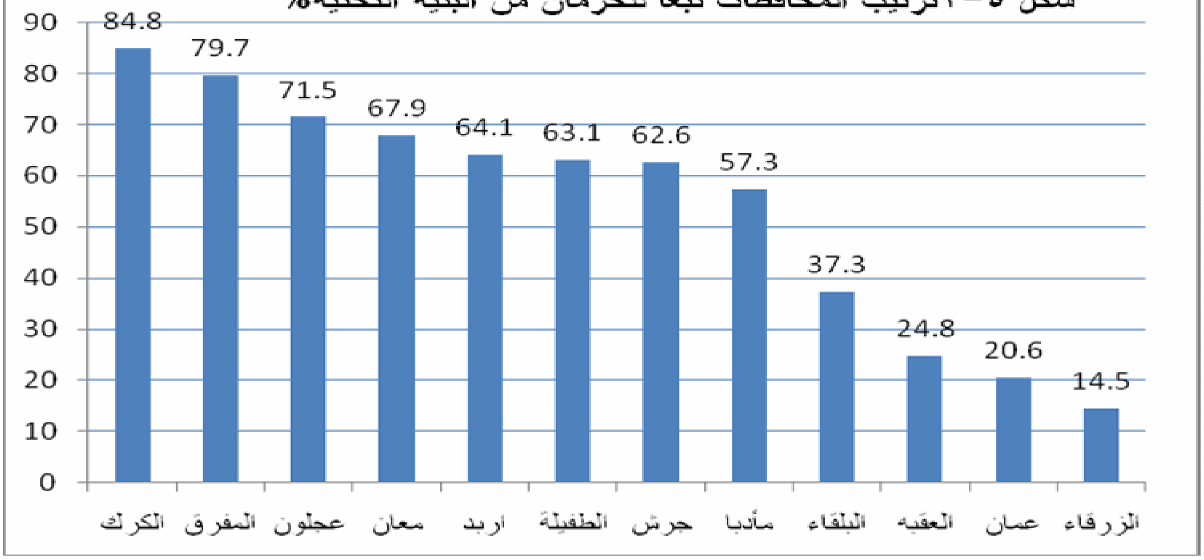
المحافظة	دليل الحرمان من البنية التحتية					
	حرمان مدقع	**حرمان شديد**	**حرمان مطلق**	**أسر غير محرومة**	**دليل الحرمان من البنية التحتية**	ترتيب المحافظات
عمان	0.0	0.4	20.2	79.4	20.6	2
البلقاء	0.0	4.7	32.6	62.7	37.3	4
الزرقاء	0.0	0.0	14.5	85.5	14.5	1
مأدبا	0.0	0.0	57.3	42.7	57.3	5
اربد	0.0	14.2	49.9	35.9	64.1	8
المفرق	0.0	1.4	78.2	20.3	79.7	11
جرش	0.0	0.4	62.2	37.4	62.6	6
عجلون	0.0	25.1	46.3	28.5	71.5	9
الكرك	0.0	0.2	84.6	15.2	84.8	12
الطفيلة	0.0	0.0	63.1	36.9	63.1	7
معان	0.2	3.3	64.3	32.1	67.9	10
العقبه	0.0	0.0	24.8	75.1	24.8	3
المملكة	**0.0**	**3.6**	**34.5**	**61.9**	**38.1**	

يوضح الشكل 5-2 ترتيب المحافظات حسب نسب الأسر المحرومة من ميدان البنية التحتية – الترتيب 1 للمحافظة الأقل حرمانا و 12 للمحافظة الأكثر حرمانا- حيث دلت النتائج أن نسب الأسر المحرومة تتفاوت بين المحافظات، حيث سجل أعلى دليل للحرمان من البنية

التحتية في محافظة الكرك بنسبة بلغت (84.8%) تلتها محافظة المفرق بنسبة (79.7%)، وهذا يعني أن نسبة الأسر المحرومة في هذه المحافظات تزيد عن ضعفي الأسر المحرومة في المملكة، حيث بلغ المتوسط العام للأسر المحرومة في ميدان البنية التحتية (38.1%) ويعزى ارتفاع نسبة الأسر المحرومة في ميدان البنية التحتية إلى انخفاض نسبة الأسر التي تقطن في مساكن تتصل بشبكة الصرف الصحي في هذه المحافظات، بسبب اتساع المساحة الجغرافية في هذه المحافظات والذي يؤدي بدوره إلى صعوبة توفير هذه الخدمة للتجمعات السكانية المتناثرة والتي تعتبر قليلة الكثافة السكانية، في حين جاء ترتيب محافظتي الزرقاء والعاصمة في مقدمة المحافظات الأقل حرمانا في ميدان البنية التحتية بنسبة (14.5%) و (20.2%) لكل منهما على التوالي.

وبشكل عام فان أربع من كل خمس أسر في محافظتي الكرك والمفرق محرومة في ميدان البنية التحتية، مقابل أسرة واحدة محرومة من كل خمس أسر في محافظة العاصمة، وأسرتين من كل خمس أسر محرومة في ميدان البنية التحتية على مستوى المملكة.

شكل ٥-٢ ترتيب المحافظات تبعا للحرمان من البنية التحتية%



وعلى مستوى الأقاليم يلاحظ من بيانات الجدول 5-14، أن نسبة الأسر المحرومة من مياه الشرب في إقليم الشمال شكلت ما نسبته (16.7%)، مقارنة بنحو (1.2%) في إقليم الجنوب. ويلاحظ هنا أن نسب الأسر المحرومة من مياه الشرب تتفاوت حسب الأقاليم بشكل ملحوظ، حيث ترتفع نسب الأسر المحرومة من مياه الشرب في إقليم الشمال، وتنخفض بمقدار

حوالي 15 نقطة مئوية في إقليم الجنوب. كما بلغت نسبة الأسر المحرومة من الصرف الصحي في إقليم الشمال (68.7%)، وتقترب هذه النسبة منها في إقليم الجنوب (67.7%).

جدول 5-14 نسب الحرمان لمؤشرات ميدان البنية التحتية للأسر حسب الاقليم

الإقليم	مياه الشرب	الصرف الصحي	دليل البنية التحتية (قيمة)	دليل الحرمان من البنية التحتية (%)
الوسط باستثناء العاصمة	2.9	27.2	1.2945	25.0
العاصمة	3.4	22.5	1.3288	20.6
الشمال	16.7	68.7	1.0479	67.2
الجنوب	1.2	67.7	1.0884	66.0
المملكة	6.7	40.0	1.2239	38.1

وعلى مستوى الدليل الكلي لميدان البنية التحتية ومستويات الحرمان الثلاثي فإن البيانات في الجدول 5- 15 تبين أنه لا توجد أسر محرومة حرمانا مدقعا من دليل ميدان البنية التحتية على مستوى الأقاليم. وبالمقابل شكلت نسب الأسر المحرومة حرمانا مطلقا في المملكة (34.5%)، وقد جاء إقليم الجنوب في مقدمة الأقاليم المحرومة حرمان مطلقا بنسبة حيث أن ثلاثة من كل خمس أسر (65.2%) محرومة حرمانا مطلقا، تلاه إقليم الشمال بنسبة (55.6%).

جدول 5– 15 نسب الحرمان لدليل ميدان البنية التحتية للأسر حسب الإقليم ومستوى الحرمان (الثلاثي)

الإقليم	دليل الحرمان من البنية التحتية				
	حرمان مدقع	**حرمان شديد**	**حرمان مطلق**	**أسر غير محرومة**	**دليل الحرمان من البنية التحتية**
الوسط باستثناء العاصمة	0.0	1.3	23.7	75.0	1.2945
العاصمة	0.0	0.4	20.2	79.4	1.3288
الشمال	0.0	11.5	55.6	32.8	1.0479
الجنوب	0.0	0.7	65.2	34.0	1.0884
المملكة	0.0	3.6	34.5	61.9	1.2239

وعلى مستوى الدليل الكلي للحرمان من البنية التحتية، سجلت الأسر في إقليم الشمال أعلى مستوى حرمان في ميدان البنية التحتية بنسبة (67.2%) وبفارق 29 نقطة عن المتوسط العام للمملكة البالغ (38.1%)، تلتها الأسر في إقليم الجنوب وبفارق طفيف (66%)، وسجلت الأسر المحرومة في ميدان البنية التحتية في إقليم العاصمة النسبة الأقل (20.6%) بين الأسر المحرومة على مستوى الأقاليم في المملكة، كما هو مبين في الجدول 5– 16.

جدول 5–16: نسب الحرمان لميدان البنية التحتية للأسر حسب الإقليم الأشد حرمانا

الإقليم	%دليل ميدان البنية التحتية	الترتيب
الشمال	67.2	4
الجنوب	66.0	3
الوسط باستثناء العاصمة	25.0	2
العاصمة	20.6	1
المملكة	38.1	

وعلى العموم يعتبر ميدان البنية التحتية الميدان الأكثر تبايناً في نسب الحرمان ضمن مؤشراته إذ تتراوح هذه النسب ما بين 6.7% لمؤشر المياه و (40%) لمؤشر نوع الصرف الصحي.

4-5 دليل الحرمان من المسكن

يقاس دليل الحرمان لهذا الميدان بخمسة مؤشرات: وهي مؤشر مادة البناء الغالبة للجدران الخارجية لمسكن الأسرة، ومؤشر الاكتظاظ (نصيب الفرد من مساحة المسكن)، ومؤشر وجود حمام مستقل في المسكن ومؤشر وجود مطبخ مستقل في المسكن، ومؤشر المصدر الرئيسي للتدفئة في المسكن.

1. مادة البناء الغالبة للجدران الخارجية للمسكن: وتتضمن نوع المادة الإنشائية للمسكن وتشمل: حجر نظيف، حجر نظيف واسمنت مسلح، لبن إسمنتي (بلوك)، لبن طين، طين وحجر، اسبست، زنك، تنك، أخرى. وتعتبر الأسرة محرومة إذا كانت المادة الغالبة لبناء مسكنها هي لبن طين، طين وحجر أو اسبست، زنك، تنك أو أخرى.

2. مؤشر الاكتظاظ : وهو نصيب الفرد من مساحة المسكن، ويقاس هذا المؤشر من خلال قسمة مساحة المسكن على مجموع أفراد الأسرة، وعند أخذ المعايير الدولية بعين الاعتبار والتي تعتبر المسكن مكتظا إذا زاد عدد الأفراد في الغرفة الواحدة عن فردين، وبافتراض أن مساحة الغرفة الصحية 16 مترا مربعا، فان نصيب الفرد الواحد من مساحة الغرفة هو 8 متر مربع. ولأن الفرد يحتاج إلى خدمات المرافق الأخرى في المسكن مثل المطبخ والحمام والصالات وغرف الجلوس،...، فقد قدرت هذه المساحة ب 7 متر مربع وأضيفت إلى نصيب الفرد من مساحة الغرفة، وفي ضوء ذلك اعتبر الفرد محروما إذا كان نصيبه من مساحة المسكن أقل من 15مترا مربعا.

3. المصدر الرئيسي للتدفئة، ويشمل الحالات التالية: مدفأة كاز أو سولار، مدفأة غاز، تدفئة مركزية، مدفأة كهربائية، حطب/ فحم، أخرى ،لا يوجد تدفئة [3]. واعتبرت الأسرة محرومة إذا كان المصدر الرئيسي للتدفئة هو حطب/ فحم أو أخرى أو لا توجد تدفئة.

---

3) لقد تمت معالجة مؤشر المصدر الرئيسي للتدفئة بحيث لا تكون نتائجه مضللة، وخاصة في المحافظات ذات الطقس الحار مثل محافظة العقبة، حيث دلت نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة 2006، أن نسبة الأسر التي لا توجد لديها تدفئة بلغت (38.2%) في محافظة العقبة، وعدم وجود التدفئة في هذه المحافظة لا يعني وجود حرمان لدى الأسر التي تسكن العقبة، لأن طقس العقبة طقس حار ولا يحتاج إلى وسيلة تدفئة، وفي ضوء ذلك تمت معالجة المتغير في هذه المحافظة ، من خلال

4. نوع دورة المياه، ويشمل الأنواع التالية: مرحاض، مرحاض مـــع حمـــام، أكثـــر مـــن مرحاض أو مرحاض مع حمام، لا يوجد، أخرى. واعتبرت الأسرة محرومة إذا كان لا يوجد لديها مرحاض آو كانت إجابتها أخرى.

5. توفر مطبخ في المسكن، واعتبرت الأسرة محرومة إذا لم يتوفر مطبخ ضمن مسكنها.

عدم اعتبار الأسر التي لا توجد لديها وسيلة تدفئة محرومة، وقد ينطبق ذات الأمر على بعض ألوية محافظة البلقاء (الأغوار الوسطى) وبعض ألوية محافظة الكرك (الأغوار الجنوبية) وبعض ألوية محافظة اربد (الأغوار الشمالية)، إلا أن نسب الأسر في هذه المحافظات التي لا توجد لديها وسيلة للتدفئة منخفضة مقارنة بالعقبة، لذلك لم تتم معالجتها وبقيت نسبها كما هي.

جدول 5– 17 مؤشرات ميدان المسكن وحالات الحرمان

المؤشر	حالات الحرمان
1. نوع مادة البناء الخارجية للمسكن	إذا كانت المادة الغالبة لبناء المسكن هي لبن طين، طين وحجر أو اسبست، زنك، تنك أو أخرى.
2. الاكتظاظ	– نصيب الفرد اقل من 15متر مربع من مساحة المسكن.
3. المصدر الرئيسي للتدفئة	إذا كان المصدر الرئيسي للتدفئة هو حطب/ فحم او أخرى أو لا توجد تدفئة.
4. توفر حمام مستقل	عدم توفر حمام مستقل
5. توفر مطبخ مستقل	عدم توفر مطبخ مستقل

كما يبين الجدول 5 –18 مؤشرات ميدان المسكن وعلامات المؤشرات ونسب الحرمان

المؤشر	العلامة	% للأسر
نوع مادة البناء للجدران الخارجية		
اخرى	0.2	0
اسبست، زنك، تنك	0.5	0.0
لبن طين، طين وحجر	0.7	0.4
لبن اسمنتي (بلوك)	1	67.6
اسمنت مسلح	1.3	8.8
حجر نظيف واسمنت مسلح	1.5	9.3
حجر نظيف	1.8	13.9
الاكتظاظ (نصيب الفرد من مساحة المسكن) ($م^2$)		
اقل من 4	0	0
من 4 - اقل من 8	0.4	4.1
من 8 - اقل من 12	0.6	12.3
من 12 - اقل من 15	0.8	12.5
من15 - اقل من 18	1	12.8
من 18 –اقل من 22	1.2	13.5
من 22– اقل من 30	1.3	15.7
من 30 - اقل من 40	1.4	11.8
من 40 - اقل من 50	1.6	5.9
من 50 - اقل من 60	1.8	4.3
60 فأكثر	2	7
وسيلة التدفئة الرئيسية في المسكن		

لا يوجد تدفئة	0.2	1.0
أخرى	0.4	0.6
حطب\فحم	0.7	2.6
مدفأة كاز أو سولار	1	62.8
مدفأة غاز	1.2	25.2
مدفأة كهرباء	1.5	0.8
تدفئة مركزية	1.8	6.8
نوع دورة المياه		
لا يوجد	0.0	0.05
أخرى	0.2	0.01
مرحاض	1	8.5
مرحاض مع حمام	1.5	54.1
أكثر من مرحاض أو مرحاض مع حمام	2	37.3
توفر مطبخ ضمن مسكن الأسرة		
لا يوجد	0.2	0.3
يوجد مطبخ واحد	1	98.8
يوجد مطبخين	1.8	0.9
يوجد ثلاثة مطابخ فأكثر	2	0

تشير البيانات الواردة في الجدول (5–19) إلى أن حوالي أسرة واحدة من كل ثلاث أسر (28.9%) تعاني من الاكتظاظ داخل المسكن، كما بلغت نسبة الأسر المحرومة من وسيلة التدفئة الآمنة في المسكن (4.2%)، فيما تدنت نسبة الأسر المحرومة من مسكن يتمتع بمواصفات بناء مقبولة وصحية (نوع مادة بناء الجدران الخارجية للمسكن) حيث بلغت النسبة (0.4%)، وهذا يدل على أن غالبية المساكن في الأردن هي مساكن ذات مواصفات بناء جيدة. وقد يعود ذلك إلى الأنظمة المعمول بها عند بناء المساكن في الأردن، والتي تضع شروطا لبناء هذه المساكن بحيث تكون آمنة، ويتوفر الحمام المستقل والمطبخ المستقل لدى غالبية الأسر في الأردن حيث تتدنى نسبة الأسر المحرومة من توفر حمام ومطبخ في المسكن، كما يشير الجدول 5–19.

وعلى مستوى دليل الحرمان من المسكن فان (7.4%) من الأسر محرومة من المسكن، وتشير قيم دليل الحرمان من المسكن إلى أن كل من مؤشري الاكتظاظ ووسيلة التدفئة الرئيسية كانا الأكثر تأثيراً في حرمان الأسر من المسكن وبنسبة (28.9 % و 4.2%) على التوالي.

وكان تأثير باقي مؤشرات المسكن الأخرى في قياس دليل الحرمان من المسكن منخفض نسبياً كما هو موضح في الجدول 5–19.

ويتضح أيضا من الجدول 5–19 تفاوت قيمة دليل الحرمان من المسكن حسب المحافظات، حيث تبين أن هناك أسرا تعاني من الحرمان من المسكن بنسب مرتفعة، كما هو الحال في محافظة العقبة (16.2%) ومحافظة عجلون (14.7%) ومحافظة المفرق (13.1%) ومحافظة البلقاء (12.8%).

ويعود ارتفاع قيمة دليل الحرمان من المسكن في محافظة العقبة، إلى ارتفاع مؤشر الاكتظاظ، حيث بلغت نسبة الأسر المحرومة من مساحة المسكن حوالي (48.1%). ولهذا ما يفسره أيضا حيث يرتفع متوسط حجم الأسرة في محافظة العقبة (6.1 فرد) عن المتوسط العام للمملكة البالغ 5.7 فرد، بالمقابل تنخفض متوسط مساحة المسكن في العقبة عن المتوسط العام للمملكة، حيث بلغ هذا المتوسط 86 متر مربع في العقبة مقابل 118 متر مربع في المملكة. مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأسر التي يقل متوسط نصيب الفرد فيها عن 15 م^2 من مساحة المسكن.

وتتميز محافظة العقبة كمنطقة اقتصادية خاصة، بالعديد من الأنشطة الاقتصادية والسياحية والتجارية عن باقي محافظات الأردن. حيث تشتهر المحافظة بكثرة الفنادق والشقق السكنية المؤجرة سواء للعمال أو للسياح، مما يزيد من الاكتظاظ في المساكن التي تقطنها الأسر، كما قد يساهم ارتفاع أسعار المساكن في محافظة العقبة كونها محافظة سياحية اقتصادية في زيادة نسب الأسر المحرومة من المسكن.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن دليل الحرمان من المسكن كان مرتفعاً، بدرجة أقل، في محافظات عجلون والمفرق والبلقاء بسبب ارتفاع نسب الأسر التي يقل متوسط نصيب الفرد فيها عن 15 م^2 من مساحة المسكن (الاكتظاظ)، ويعود ارتفاع قيمة دليل الحرمان من المسكن في محافظة عجلون أيضا، إلى ارتفاع نسبة الأسر التي تعتمد على الحطب كمصدر رئيسي للتدفئة حيث بلغت هذه النسبة (12.3%)، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأسر المحرومة في المحافظة. وربما يعود ذلك إلى توفر الحطب في المحافظة، حيث تمتاز الطبيعة الجغرافية لمحافظة عجلون بوجود الأحراش والغابات والأشجار الحرجية والأشجار المثمرة، لذلك تلجأ بعض الأسر إلى قطع الأخشاب من الأشجار الحرجية والأحراش والأشجار المثمرة واستخدامها كمصدر للتدفئة، خاصة أن الطبيعة الجغرافية لهذه المحافظة تمتاز بانخفاض درجات الحرارة في فصل الشتاء

عن المتوسط العام في المملكة. وتقترب نسبة الأسر التي تستخدم الحطب كوسيلة للتدفئة في محافظة المفرق (12.4%) منها في محافظة عجلون، الأمر الذي يفسر ارتفاع نسبة الأسر المحرومة من المسكن في محافظة المفرق إلى جانب ارتفاع نسب الأسر التي يقل متوسط نصيب الفرد فيها عن 15 م^2 من مساحة المسكن (الاكتظاظ) في هذه المحافظة.

وتشير النتائج إلى أن محافظة مادبا كانت أقل المحافظات معاناة من الحرمان من المسكن بنسبة بلغت (3.2%)، وذلك بسبب انخفاض نسبة الأسر المحرومة من مساحة المسكن، حيث بلغت نسبة الأسر المحرومة من مساحة المسكن والتي تعاني من اكتظاظ حوالي (24.1%)، وتشير بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2006، إلى ارتفاع متوسط مساحة المسكن في محافظة مادبا 132.5 متر مربع مقابل 118 متر مربع في المملكة. كما يقترب متوسط حجم الأسرة في هذه المحافظة من المتوسط العام للمملكة حيث بلغ (5.8 فرد). (دائرة الإحصاءات العامة، مسح نفقات ودخل الأسرة 2006، 2008).

وعلى مستوى ترتيب المحافظات ضمن مؤشرات المسكن، فقد كانت محافظة الكرك الأقل حرمانا من مساحة المسكن (الاكتظاظ)، حيث بلغت نسب الأسر المحرومة من المسكن في المحافظة (18.3%)، ويعود ذلك الى ارتفاع متوسط مساحة المسكن التي بلغت 131.5 مترا مربعا، وكانت الأعلى على مستوى المملكة، وجاءت محافظة عجلون في مقدمة الأسر المحرومة من التدفئة بنسبة بلغت (19.4%) مقابل (0.2%) في محافظة مادبا، وكانت الأسر في محافظة معان الأكثر معاناة من نوع مادة البناء الخارجية للمسكن (3.2%) مما يشير إلى أن هناك نسبة لا بأس بها في هذه المحافظة لا تزال تعيش في مساكن من لبن طين وزنك. وعلى مستوى توفر حمام مستقل فقد كانت محافظة المفرق الأكثر حرمانا ضمن هذا المؤشر بنسبة بلغت (0.6%)، وكانت نسبة الأسر المحرومة من توفر مطبخ مستقل في محافظة الكرك (1.2%) وهي الأعلى على مستوى المملكة، كما هو موضح في الجدول 5– 19.

جدول 5−19 نسب الحرمان لمؤشرات ميدان المسكن للأسر حسب المحافظة

المحافظة	نوع مادة بناء الجدران الخارجية للمسكن	الاكتظاظ	المصدر الرئيسي للتدفئة	توفر حمام مستقل	توفر مطبخ مستقل	دليل المسكن (قيمة)	دليل الحرمان من المسكن
عمان	0.0	23.4	0.8	0.0	0.2	1.4163	4.5
البلقاء	0.3	30.6	8.1	0.0	0.0	1.2786	12.8
الزرقاء	0.5	35.3	0.5	0.0	0.1	1.2815	6.8
مأدبا	0.0	24.1	0.2	0.0	0.0	1.2404	3.2
اربد	0.7	31.8	7.3	0.0	0.4	1.4916	8.9
المفرق	0.2	33.3	13.6	0.6	1.1	1.3141	13.1
جرش	0.0	37.4	7.3	0.0	0.7	1.8512	12.7
عجلون	0.4	39.1	19.4	0.0	0.0	1.1332	14.7
الكرك	1.2	18.3	12.4	0.2	1.2	1.2222	8.4
الطفيلة	1.3	34.5	2.3	0.0	0.0	1.1972	3.8
معان	3.2	29.2	6.9	0.1	0.2	1.2575	10.1
العقبه	0.0	48.1	7.2	0.0	0.1	1.8072	16.2
المملكة	**0.4**	**28.9**	**4.2**	**0.1**	**0.3**	**1.3902**	**7.4**

ويلاحظ من توزيع الأسر حسب مستوى الحرمان الثلاثي لميدان المسكن، ارتفاع نسب الأسر التي تعاني من حرمان مطلق من مساحة المسكن (الاكتظاظ) كما هو مبين في الجدول 5− 20، حيث أن حوالي أسرة واحدة من عشرة أسر في المملكة (12.5%) تعاني من حرمان مطلق في مساحة المسكن وبالرجوع إلى علامات المؤشر فإن الأسر المحرومة حرمانا مطلقا هي الأسر التي تتراوح علاماتها (من 0.8 إلى أقل من 1) أي أن ما نسبته (12.5%) من الأسر في المملكة كان متوسط نصيب الفرد من مساحة المسكن فيها من (12 م^2 إلى اقل من 15 م^2)، وتقترب هذه النسبة من نسب الأسر المحرومة حرمانا شديدا من مساحة المسكن حيث

بلغت هذه النسبة (12.3%). وجاءت الأسر في محافظة العقبة في مقدمة المحافظات المحرومة حرمانا شديدا من المسكن بنسبة بلغت (22.1%) مقابل (9.6%) في محافظة عمان.

وارتفعت نسب الأسر التي تعاني من حرمان شديد من مصدر آمن للتدفئة على مستوى المملكة (2.6%) مقابل (1.6%) للأسر التي تعاني من حرمان مدقع. وشهدت الأسر في محافظتى عجلون والمفرق حرمانا شديدا من مصدر امن للتدفئة بنسبة بلغت (12.4% و12.3%) لكل منهما على التوالي. وشهدت الأسر في محافظة معان حرمانا شديدا ومعاناة من نوع مادة البناء الخارجية للمسكن بنسبة بلغت (2.7%)، وهي الأعلى على مستوى المملكة، بسبب وجود العديد من المساكن في هذه المحافظة تتكون مادة البناء الخارجية لها من طين وحجر وزنك.

جدول 5–20 نسب الحرمان لمؤشرات ميدان المسكن للأسر حسب المحافظة ومستوى الحرمان (الثلاثي)

المحافظة	مادة بناء الجدران الخارجية للمسكن			الاكتظاظ			المصدر الرئيسي للتدفئة		
	حرمان مدقع	حرمان شديد	حرمان مطلق	حرمان مدقع	حرمان شديد	حرمان مطلق	حرمان مدقع	حرمان شديد	حرمان مطلق
عمان	0.0	0.0	0.0	2.9	9.6	11.0	.2	0.7	0.0
البلقاء	0.0	0.3	0.0	4.0	10.7	15.9	6.4	1.7	0.0
الزرقاء	0.0	0.5	0.0	4.8	15.6	14.9	0.3	0.2	0.0
مأدبا	0.0	0.0	0.0	0.7	12.8	10.6	0.0	0.2	0.0
اربد	0.0	0.7	0.0	4.9	14.2	12.7	3.7	3.6	0.0
المفرق	0.0	0.2	0.0	4.2	15.8	13.3	1.2	12.3	0.0
جرش	0.0	0.0	0.0	10.6	16.0	10.8	0.0	7.3	0.0
عجلون	0.0	0.4	0.0	7.3	17.9	13.8	7.0	12.4	0.0
الكرك	0.0	1.2	0.0	2.0	6.4	10.0	4.2	8.2	0.0
الطفيلة	0.0	1.3	0.0	3.3	14.1	17.0	0.0	2.3	0.0
معان	0.5	2.7	0.0	3.1	11.7	14.4	0.3	6.6	0.0
العقبه	0.0	0.0	0.0	13.9	22.6	11.5	0.0	7.2	0.0
المملكة	**0.0**	**0.4**	**0.0**	**4.1**	**12.3**	**12.5**	**1.6**	**2.6**	**0.0**

كما أظهرت البيانات الواردة في الجدول 5–20 انخفاض نسبة الأسر المحرومة من توفر حمام مستقل في المملكة، والأسر المحرومة من توفر مطبخ مستقل، حيث شكلت نسب الأسر المحرومة من حمام مستقل في المفرق (0.6%) والأسر المحرومة من مطبخ مستقل في الكرك (1.2%).

تابع جدول 5–20 نسب الحرمان لمؤشرات ميدان المسكن للأسر حسب المحافظة ومستوى الحرمان (الثلاثي)

المحافظة	توفر حمام مستقل			توفر مطبخ مستقل			دليل الحرمان من المسكن
	حرمان مدقع	حرمان شديد	حرمان مطلق	حرمان مدقع	حرمان شديد	حرمان مطلق	
عمان	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	4.5
البلقاء	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	12.8
الزرقاء	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	6.8
مأدبا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.2
اربد	0.0	0.0	0.0	0.4	0.0	0.0	8.9
المفرق	0.6	0.0	0.0	1.1	0.0	0.0	13.1
جرش	0.0	0.0	0.0	0.7	0.0	0.0	12.7
عجلون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	14.7
الكرك	0.2	0.0	0.0	1.2	0.0	0.0	8.4
الطفيلة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.8
معان	0.1	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	10.1
العقبه	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	16.2
المملكة	**0.1**	**0.0**	**0.0**	**0.3**	**0.0**	**0.0**	**7.4**

يبين الجدول رقم 5–21 نسب الحرمان لدليل الحرمان من المسكن حسب المحافظة ومستوى الحرمان الثلاثي، حيث تشير النتائج إلى أنه لا توجد أسر محرومة حرمانا مدقعا من دليل ميدان المسكن في المملكة. وبالمقابل شكلت نسب الأسر المحرومة حرمانا مطلقا من

المسكن في المملكة (7%) والمحرومة حرمانا شديدا (0.4%)، وقد جاءت الأسر في محافظة العقبة في مقدمة المحافظات المحرومة حرمان مطلقا بنسبة (16.2%) تلتها محافظة عجلون بنسبة بلغت (14.7%). وانخفضت نسبة الأسر المحرومة حرمانا مطلقا في محافظات مادبا والطفيلة وعمان حيث بلغت النسبة (3.2% و3.8% و4.5%) على التوالي.

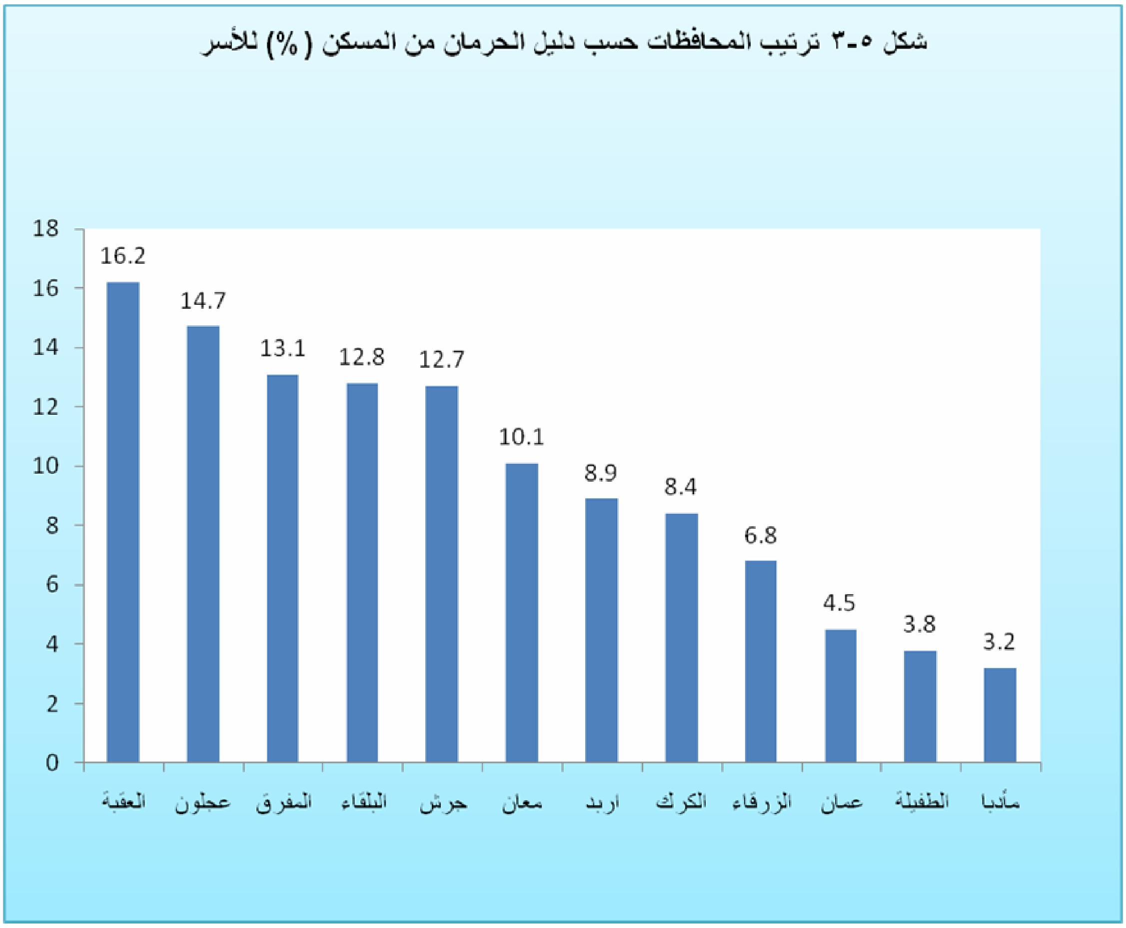
وفيما يتعلق بترتيب المحافظات حسب الأكثر حرمانا جاءت محافظة العقبة في مقدمة المحافظات الأكثر حرمانا من المسكن بنسبة (16.2%)، ويعود ذلك إلى حرمان الأسر في هذه المحافظة من مساحة المسكن المناسبة نظرا لارتفاع متوسط حجم الأسرة وانخفاض متوسط مساحة المسكن كما اشرنا سابقا، تلتها محافظة عجلون بنسبة (14.7%) ومن ثم محافظة المفرق بنسبة (13.1%). ويعزى ارتفاع نسبة الأسر المحرومة في محافظتي عجلون والمفرق إلى اعتماد نسبة من الأسر في هاتين المحافظتين على وسائل غير آمنة للتدفئة حيث بلغت نسبة الأسر التي تعتمد على الحطب في كلتا المحافظتين (12.4% و12.3) على التوالي.

وقد جاءت الأسر في محافظة مادبا في مقدمة الأسر الأقل حرمانا، حيث بلغت نسبة الأسر المحرومة (3.2%)، تلتها محافظات، الطفيلة وعمان حيث بلغت النسبة (3.8% و4.5%) لكل منهما على التوالي.

جدول 5–21 نسب الحرمان لدليل ميدان المسكن للأسر حسب المحافظة ومستوى الحرمان (الثلاثي)

المحافظة	دليل الحرمان من المسكن					
	حرمان مدقع	حرمان شديد	حرمان مطلق	أسر غير محرومة	دليل الحرمان من المسكن	ترتيب المحافظات
عمان	0.0	0.0	4.5	95.5	4.5	3
البلقاء	0.0	2.3	10.5	87.2	12.8	9
الزرقاء	0.0	0.1	6.7	93.2	6.8	4
مأدبا	0.0	0.0	3.2	96.8	3.2	1
اربد	0.0	0.2	8.7	91.1	8.9	6
المفرق	0.0	1.5	11.6	86.9	13.1	10
جرش	0.0	0.5	12.2	87.2	12.7	8
عجلون	0.0	0.0	14.7	85.3	14.7	11
الكرك	0.0	1.3	7.1	91.6	8.4	5
الطفيلة	0.0	0.0	3.8	96.2	3.8	2
معان	0.0	0.7	9.4	89.9	10.1	7
العقبه	0.0	0.0	16.2	83.8	16.2	12
المملكة	0.0	0.4	7.0	92.6	7.4	

الشكل 5–3 يوضح ترتيب المحافظات حسب المحافظة الأشد حرمانا في ميدان المسكن:



تشير البيانات الواردة في الجدول 5–22 إلى أن إقليم الشمال كان أكثر الأقاليم حرمانا من مؤشر نصيب الفرد من مساحة المسكن (الأكثر اكتظاظا)، حيث بلغت نسبة الأسر المحرومة فيه (33.2%) ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع نسبة الأسر المحرومة من مساحة المسكن في محافظتي عجلون وجرش، تلاه إقليم الوسط بنسبة (32.9%) ومن ثم إقليم الشمال بنسبة (29%)، كما ارتفعت أيضا نسبة الأسر المحرومة من مصدر آمن للتدفئة في إقليم الشمال حيث بلغت هذه النسبة (9.4%) وانخفضت هذه النسبة في إقليم العاصمة حيث بلغت (0.9%).

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الأسر في إقليم الجنوب المحرومة من مادة بناء الخارجية جيدة ومقبولة للمسكن حيث بلغت (1.4%)، وهي الأعلى على مستوى الأقاليم، بسبب وجود العديد من المساكن في هذا الإقليم وخاصة محافظة معان تتكون مادة البناء الخارجية لها من طين وحجر وزنك.

جدول 5–22 نسب الحرمان لمؤشرات ميدان المسكن للأسر حسب الإقليم

الإقليم	مادة بناء الجدران الخارجية للمسكن	الاكتظاظ	المصدر الرئيسي للتدفئة	توفر حمام مستقل	توفر مطبخ مستقل	دليل المسكن (قيمة)	دليل الحرمان من المسكن
الوسط باستثناء العاصمة	0.4	32.9	2.5	0.0	0.1	1.2765	8
العاصمة	0.0	23.4	0.9	0.0	0.2	1.4163	4.5
الشمال	0.5	33.2	9.4	0.1	0.5	1.4701	10.4
الجنوب	1.4	29.0	8.7	0.1	0.6	1.3433	9.5
المملكة	0.4	28.9	4.2	0.1	0.3	1.3902	7.4

يبين الجدول رقم 5–23 أنه لا يوجد إقليم محروم حرمانا مدقعا من المسكن، وبالمقابل ارتفعت نسب الأسر المحرومة حرمانا مطلقا (7%)، وتفاوتت الأقاليم في ذلك، حيث أشارت البيانات في الجدول 5– 23 إلى ارتفاع نسب الأسر المحرومة حرمانا مطلقا في إقليم الشمال، حيث بلغت هذه النسبة (10%)، تلتها الأسر المحرومة حرمانا مطلقا في إقليم الجنوب بنسبة (8.8%)، وانخفضت هذه النسب في إقليم العاصمة (4.5%).

جدول 5–23 نسب الحرمان لمؤشرات ميدان المسكن للأسر حسب الإقليم ومستوى الحرمان (الثلاثي)

الإقليم	دليل الحرمان من المسكن				
	حرمان مدقع	حرمان شديد	حرمان مطلق	دليل الحرمان من المسكن	أسر غير محرومة
الوسط باستثناء العاصمة	0.0	0.7	7.3	8	92.0
العاصمة	0.0	0.0	4.5	4.5	95.5
الشمال	0.0	0.4	10.0	10.4	89.6
الجنوب	0.0	0.7	8.8	9.5	90.5
المملكة	0.0	0.4	7.0	7.4	92.6

سجلت نسبة الأسر المحرومة في إقليم الشمال ارتفاعا في دليل الحرمان من المسكن، حيث دلت النتائج الواردة في الجدول 5–24 إلى أن أسرة واحدة من كل عشرة أسر(10.4%) محرومة من ميدان المسكن في إقليم الشمال، وجاء هذا الإقليم في مقدمة الأقاليم الأكثر حرمانا في ميدان المسكن، وقد أثر مؤشري الاكتظاظ والمصدر الرئيسي للتدفئة في محافظات الشمال في ارتفاع قيمة دليل الحرمان من المسكن في إقليم الشمال، كما جاء إقليم الجنوب في المرتبة الثانية للأسر الأكثر حرمانا من المسكن بنسبة بلغت (9.5 %). ويعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة الأسر المحرومة من مساحة المسكن المناسبة (الاكتظاظ) في محافظات الجنوب وخاصة محافظة العقبة.

جدول 5–24: نسب الحرمان لميدان المسكن للأسر حسب الإقليم الأشد حرمانا

الإقليم	دليل ميدان المسكن	الترتيب
الشمال	10.4	1
الجنوب	9.5	2
الوسط باستثناء العاصمة	8	3
العاصمة	4.5	4
المملكة	**7.4**	

5–5 دليل الحرمان من الاستخدام

يقاس دليل هذا الميدان بمؤشرين، هما: مؤشر حالة العمل ومؤشر معدل الإعالة، وفيما يلي تعريف هذه المؤشرات:

1. مؤشر حالة العمل: ويتعلق هذا المؤشر بوضع حالة العمل على مستوى أفراد الأسرة، ومن ثم حساب متوسط علامات الأسرة الواحدة، فعلامة الأسرة لمؤشر حالة العمل الذي ينطبق على مستوى الفرد تساوي متوسط علامات أفرادها، ويعد الفرد محروما بموجب هذا المؤشر إذا تعذر عليه العمل (متعطل) والفرد المتعطل هو الذي يبلغ عمره 15 سنة فأكثر والقادر على العمل المتاح له والباحث عنه والذي لم يزاول أي عمل خلال فترة الإسناد الزمني. (دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2006، النتائج الرئيسية، 2006). ويعكس هذا المؤشر نسبة المتعطلين، وليس معدل البطالة حيث بلغ معدل البطالة على مستوى المملكة، وفقا لبيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2006 تزيد عن 22%، في حين أشارت نتائج مسح العمالة والبطالة في عام 2006 إلى أن معدل البطالة هو 13.1%، وحتى لا تكون النتائج مضللة فقد اعتمدنا في هذه المنهجية على حساب نسبة المتعطلين على مستوى الأفراد والأسر وليس معدل البطالة حيث يتم حساب معدل البطالة من خلال قسمة المتعطلين على النشيطين اقتصاديا. أما نسبة التعطل فهي عبارة عن عدد المتعطلين من إجمالي النشيطين اقتصاديا وغير النشيطين اقتصاديا الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر.

2. مؤشر معدل الإعالة: والذي يحسب من خلال قسمة عدد السكان العاملين بعمر (15–64) سنة على عدد الأفراد في الفئة العمرية (0–14) سنة مضافاً إلى عدد الأفراد بعمر 65 سنة فأكثر، واعتبرت الأسرة محرومة إذا كان معدل الإعالة فيها أكبر من (6 أفراد)، وتم اختيار ستة أفراد، كعتبة حرمان بناء على متوسط حجم الأسرة في الأردن والبالغ 5.7 فرد. والجدول 5– 25 يبين مؤشرات ميدان الاستخدام وحالات الحرمان.

جدول 5–25 مؤشرات ميدان الاستخدام وحالات الحرمان

المؤشر	حالات الحرمان
1. معدل الإعالة	اعتبرت الأسرة محرومة إذا كان معدل الإعالة فيها اكبر من (6)
2. حالة العمل	اعتبرت الأسرة محرومة إذا كان فيها فرد متعطل عن العمل

كما يوضح الجدول التالي مؤشرات ميدان الاستخدام وعلامات المؤشرات:

جدول 5–26 مؤشرات ميدان الاستخدام وعلامات المؤشرات ونسب الحرمان

المؤشر	العلامة	% للأفراد
حالة العمل		
النشيطين اقتصاديا:		41.2
يعمل	1.8	32.3
متعطل	0.2	8.9
غير النشيطين اقتصاديا (طالب، مدبرة منزل، متقاعد، له دخل وإيراد، مريض/ عاجز، أخرى)	1.2	58.8
نسب الأفراد المحرومين		8.9
نسبة الحرمان على مستوى الأسر (وفقا لمتوسط علامات كل اسرة)		8.1
معدل الإعالة		
0	0.0	19.8
10 فأكثر	0.3	2.2
8– أقل من 10	0.5	7.8
7– أقل من 8	0.7	7.8
اكبر من6– أقل من 7	0.9	0.1
6 افراد	1	10.2
من5– أقل من 6	1.1	11.2
4– أقل من 5	1.2	11.8
3– أقل من 4	1.4	12.5
2– أقل من 3	1.5	12.2
اكبر من 1 واقل من 2	1.6	3.7
فرد واحد	1.9	0.6

تشير البيانات الواردة في الجدول 5–27، إلى أن نسبة الأسر المحرومة من مؤشر حالة العمل بلغت (8.1%) على مستوى المملكة، وارتفعت نسب الأسر التي يوجد فيها أفراد عاملين يعيلون إفراد غير عاملين، حيث بلغت هذه النسبة على مستوى المملكة (37.7%)، وترتفع

معدلات الإعالة بشكل عام في المجتمع الأردني، لأنه يعتبر مجتمعا فتيا، حيث أن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم من 15 سنة بلغت حوالي (37%) كما أشارت إلى ذلك نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة 2006، ونسبة كبيرة من هؤلاء الأفراد على مقاعد الدراسة. وبشكل عام وبسبب ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى (13.1%) في عام 2006، وارتفاع متوسط حجم الأسرة الذي يصل إلى 5.7 فرد، فانه من المتوقع أن ترتفع معدلات الإعالة في المملكة ككل. وقد بينت النتائج أيضا أن محافظة مادبا سجلت أعلى نسب حرمان على مستوى دليل الحرمان من الاستخدام بشكل عام، بنسبة بلغت حوالي (40%). ورغم أن نسبة الأسر المحرومة من حالة العمل في محافظة جرش مرتفعة، ومعدلات الإعالة مرتفعة أيضا في هذه المحافظة، غير أن هذه المحافظة لم تكن في مقدمة المحافظات المحرومة من الاستخدام، ويعود السبب في ذلك إلى أن منهجية هذه الدراسة تقوم على احتساب قيمة المؤشرات على مستوى أفراد الأسرة، ومن ثم حساب متوسط علامات الأسرة الواحدة، فعلامة الأسرة للمؤشر الذي ينطبق على مستوى الفرد تساوي متوسط علامات أفرادها، ومن ثم تجمع علامات الأسر على مستوى المحافظة.

جدول 5–27 نسب الحرمان لمؤشرات ميدان الاستخدام للأسر حسب المحافظة

المحافظة	حالة العمل	الإعالة	دليل الاستخدام (قيمة)	دليل الحرمان من الاستخدام
عمان	8.0	34.1	1.1372	27.6
البلقاء	5.8	33.0	1.1587	24.2
الزرقاء	6.9	41.1	1.0936	31.7
مأدبا	11.6	42.6	1.0431	40.6
اربد	8.1	41.0	1.0944	33.6
المفرق	10.2	39.8	1.1219	33.5
جرش	12.4	46.2	1.0907	34.5
عجلون	7.6	44.3	1.0573	37.3
الكرك	11.4	37.4	1.1133	33.1
الطفيلة	6.5	32.7	1.1571	28.7
معان	11.4	46.0	1.0633	38.4
العقبه	7.5	36.7	1.1702	23.6
المملكة	**8.1**	**37.7**	**1.1170**	**30.4**

وعلى مستوى المحافظات، فقد كانت محافظة جرش، المحافظة الأكثر حرمانا من حيث مؤشر حالة العمل مقارنة بباقي محافظات المملكة ومقارنة بالمتوسط العام للمملكة، حيث بلغت نسبة الأسر المحرومة من العمل في هذه المحافظة (12.4%)، تلتها محافظتي معان والكرك بنسبة (11.4%) لكل منهما. كما جاءت محافظة جرش في مقدمة المحافظات التي ترتفع فيه معدلات الإعالة، حيث بلغت نسبة الأسر المحرومة ضمن مؤشر الإعالة (46.2%)، وتقترب نسبة الأسر التي ترتفع فيها معدلات الإعالة في معان منها في جرش حيث بلغت (46.0%) كما هو موضح بالجدول 5–27. ومن الجدير بالذكر أن متوسط حجم الأسرة في جرش بلغ 6.4،

وفي معان 6.3 وهو أعلى من متوسط المملكة البالغ 5.7. وبتحليل نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة نجد أن نسبة الأفراد اقل من 15 سنة تصل إلى (48%) في محافظة جرش و(41%) في محافظة معان، مما قد يفسر سبب ارتفاع معدلات الإعالة في هاتين المحافظتين.

ويشير الجدول 5–28 إلى أن نسبة الأسر المحرومة في المملكة حرمانا مطلقا من العمل بلغت (4.6%)، وسجلت محافظة الكرك أعلى حرمانا مطلقا من حالة العمل (7.6%)، أما محافظة جرش فقد جاءت في مقدمة المحافظات المحرومة حرمانا شديدا من حالة العمل بنسبة (7.8%)، أما المحافظات التي ترتفع فيها نسب الإعالة ، فقد شهدت محافظة عجلون حرمانا مدقعا في مؤشر الإعالة بنسبة (30.6%)، تلتها محافظة مادبا بنسبة (30%). ومن اللافت للنظر أن نسب الأسر المحرومة حرمانا مدقعا ضمن مؤشر الإعالة ترتفع على مستوى المحافظات وعلى مستوى المملكة حيث بلغت هذه النسبة للمملكة (22%).

جدول 5–28 نسب الحرمان لمؤشرات ميدان الاستخدام للأسر حسب المحافظة ومستوى الحرمان (الثلاثي)

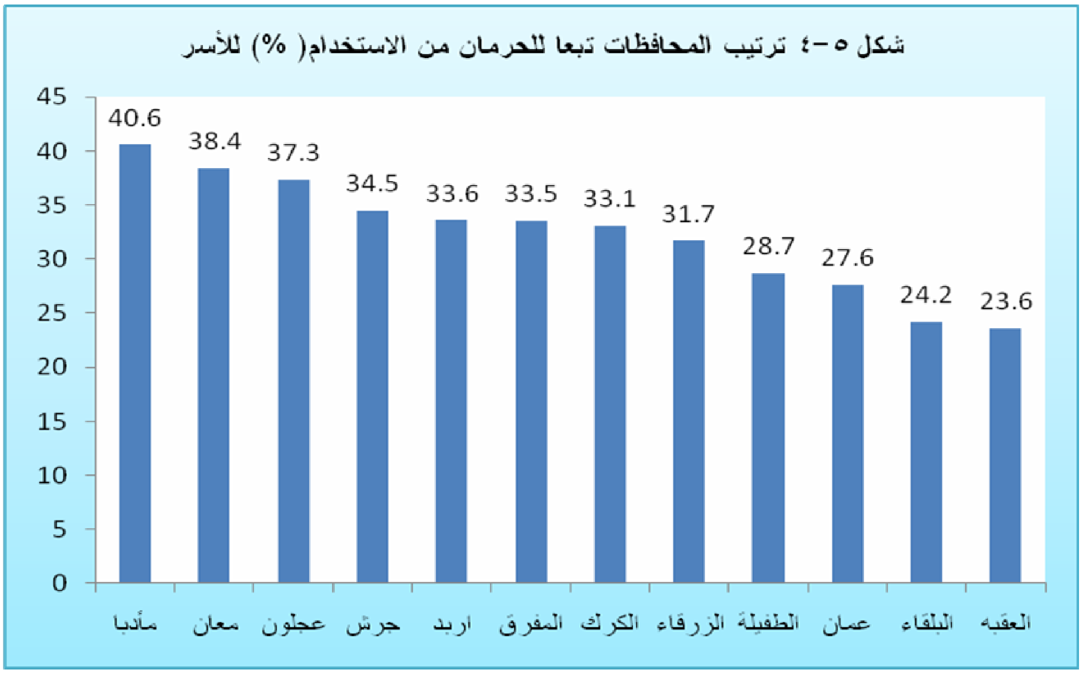
المحافظة	حالة العمل			الإعالة		
	حرمان مدقع	حرمان شديد	حرمان مطلق	حرمان مدقع	حرمان شديد	حرمان مطلق
عمان	0.3	3.1	4.5	20.5	13.5	0.0
البلقاء	0.1	1.7	4.0	16.2	16.8	0.0
الزرقاء	0.3	3.0	3.7	22.6	18.3	0.3
مأدبا	1.4	2.7	7.5	30.0	12.6	0.0
اربد	0.3	3.0	4.8	24.5	16.5	0.0
المفرق	0.2	4.8	5.2	23.6	16.1	0.1
جرش	0.0	7.8	4.5	23.7	22.5	0.0
عجلون	0.0	3.8	3.8	30.6	13.7	0.0
الكرك	0.5	3.3	7.6	24.0	13.5	0.0
الطفيلة	0.0	3.1	3.4	17.5	15.2	0.0
معان	1.0	4.3	6.1	28.2	17.7	0.1
العقبه	0.4	4.1	3.1	13.6	22.9	0.2
المملكة	**0.3**	**3.2**	**4.6**	**22.0**	**15.6**	**0.1**

كما يتبين من الجدول 5–29، أن ثلاثة من كل عشرة أسر (30.4%) في الأردن محرومة من الاستخدام، وكانت محافظة مادبا المحافظة الأعلى حرمانا من الاستخدام بنسبة بلغت (40.6%) تلتها محافظة معان، بنسبة (38.4%)، وجاءت محافظة العقبة في الترتيب الأخير للأسر المحرومة من الاستخدام حيث شكلت نسبة الأسر المحرومة فيها (23.6%) وقد يعود سبب ذلك إلى توفر فرص العمل في المنطقة الاقتصادية في العقبة.

وسجلت محافظات عجلون ومادبا أعلى المحافظات حرمانا شديدا من الاستخدام (24.9% و23.9%) على التوالي. أما محافظة جرش فقد جاءت في مقدمة المحافظات المحرومة حرمان مدقعا من الاستخدام بنسبة (12.1%).

جدول 5–29 نسب الحرمان لدليل ميدان الاستخدام للأسر حسب المحافظة ومستوى الحرمان (الثلاثي)

المحافظة	دليل الحرمان من الاستخدام					
	حرمان مدقع	**حرمان شديد**	**حرمان مطلق**	**دليل الحرمان من الاستخدام (%)**	**أسر غير محرومة**	ترتيب المحافظات
عمان	5.7	14.9	7.0	27.6	72.4	10
البلقاء	3.2	13.3	7.7	24.2	75.8	11
الزرقاء	5.8	16.7	9.2	31.7	68.3	7
مأدبا	5.9	23.9	10.8	40.6	59.4	1
اربد	6.4	17.3	9.9	33.6	66.4	5
المفرق	7.8	14.4	11.2	33.5	66.5	6
جرش	12.1	13.4	8.9	34.5	65.5	4
عجلون	6.0	24.9	6.4	37.3	62.7	3
الكرك	8.9	15.5	8.8	33.1	66.9	8
الطفيلة	3.8	12.5	12.4	28.7	71.3	9
معان	9.4	16.9	12.1	38.4	61.6	2
العقبه	3.1	11.2	9.2	23.6	76.4	12
المملكة	**6.1**	**15.8**	**8.5**	**30.4**	**69.6**	



تدل البيانات الواردة في الجدول 5-30، على أن نسبة الأسر المحرومة في إقليم الجنوب سجلت أعلى نسبة على مستوى الأقاليم في مؤشر حالة العمل، حيث بلغت نسبة الأسر المحرومة من حالة العمل (9.8%)، وبالمقابل جاء ترتيب إقليم الشمال في مقدمة الأقاليم التي تضم أسر محرومة من مؤشر الإعالة، حيث بلغت نسبة الأسر التي ترتفع فيها الإعالة (41.1%) ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الإعالة في محافظات الشمال وخاصة محافظة جرش.

وعلى مستوى دليل الحرمان من الاستخدام، جاء إقليم الشمال في مقدمة الأقاليم المحرومة من الاستخدام بنسبة بلغت (33.9%)، كما جاء إقليم العاصمة في الترتيب الأخير للأسر المحرومة من الاستخدام بنسبة بلغت (27.6%) .

جدول 5– 30 نسب الحرمان لمؤشرات ميدان الاستخدام للأسر حسب الإقليم

الإقليم	حالة العمل	الإعالة	دليل الاستخدام (قيمة)	دليل الحرمان من الاستخدام (%)
الوسط باستثناء العاصمة	7.1	39.1	1.1057	30.6
العاصمة	8.0	34.1	1.1372	27.6
الشمال	8.9	41.6	1.0957	33.9
الجنوب	9.8	38.1	1.1227	31.5
المملكة	8.1	37.7	1.1170	30.4

كما أشارت البيانات إلى أن نسبة الأسر المحرومة حرمانا مدقعا في إقليم الشمال سجلت أعلى نسبة على مستوى الأقاليم ، حيث بلغت النسبة (7.2%)، كما سجل إقليم الشمال أعلى نسبة للأسر المحرومة حرمانا شديدا (17.0%)، ويعود السبب في ذلك لارتفاع نسبة الأسر المحرومة في محافظات الشمال، وخاصة في مؤشر الإعالة.

وبالمقابل انخفضت نسبة الأسر المحرومة حرمانا مدقعا في إقليم العاصمة، حيث بلغت هذه النسبة (5.1%) وهي الأدنى بين الأقاليم المختلفة كما يوضح ذلك الجدول 5–31.

جدول 5–31 نسب الحرمان لدليل ميدان الاستخدام للأسر حسب الإقليم ومستوى الحرمان (الثلاثي)

الإقليم	دليل الحرمان من الاستخدام				
	حرمان مدقع	**حرمان شديد**	**حرمان مطلق**	**دليل الحرمان من الاستخدام**	**أسر غير محرومة**
الوسط باستثناء العاصمة	5.1	16.5	9.0	30.6	69.4
العاصمة	5.7	14.9	7.0	27.6	72.4
الشمال	7.2	17.0	9.7	33.9	66.1
الجنوب	7.0	14.4	10.1	31.5	68.5
المملكة	6.1	15.8	8.5	30.4	69.6

يبين الجدول 5– 32 نسب الحرمان لميدان الاستخدام حسب الأقاليم للأسر، وتشير بيانات هذا الجدول إلى أن إقليم الشمال جاء في مقدمة الأقاليم المحرومة من الاستخدام، بنسبة بلغت (33.9%)، وسجل إقليم العاصمة الترتيب الأخير في نسبة الأسر المحرومة من الاستخدام بنسبة (27.6%) مقابل (30.4%) للمملكة.

جدول 5 –32 :نسب الحرمان لميدان الاستخدام للأسر حسب الإقليم الأشد حرمانا

الإقليم	**دليل ميدان الاستخدام**	**الترتيب**
الشمال	33.9	1
الجنوب	31.5	2
الوسط باستثناء العاصمة	30.6	3
العاصمة	27.6	4
المملكة	30.4	

6-5 دليل الحرمان من ملكية الأصول والسلع المعمرة

يقاس دليل هذا الميدان بمؤشرين، وهما: مؤشر ملكية السلع المعمرة ومؤشر ملكية الأصول.

1. ملكية السلع المعمرة: اعتبرت الأسرة محرومة إذا قل عدد السلع المعمرة الصالحة للاستخدام التي تمتلكها الأسرة من مجموع 13 سلعة عن أربع سلع. والسلع المعمرة هي (غسالة، ثلاجة، مجمدة(فريزر)، (غاز، فرن غاز، طباخ غاز)، (مايكرويف، جلاية كهربائية، مكنسة كهربائية)، (تلفزيون، طبق هوائي (دش)، ريسيفر)، آلة تصوير فيديو، جهاز كمبيوتر، ربط انترنت، (تلفون أرضي، هاتف نقال)، مكيف.

2. ملكية الأصول: اعتبرت الأسرة محرومة إذا لم تملك أصل واحد على الأقل من الأصول التالية: ملكية الأسرة للمسكن الذي تقيم فيه وملكيتها للسيارة الخاصة. ويعرف المسكن الملك أو السيارة الملك بأنه المسكن أو السيارة المملوكة بالكامل أو الذي لا يزال مالكه يدفع الأقساط له.

ويعتبر امتلاك الأسرة للموجودات باعتبارها مخزون اقتصادي حيث أن ثروة الأسرة المتراكمة خلال فترة زمنية طويلة تمثل بعداً مختلفاً لمواردها الاقتصادية عن دخولها الجارية. وبالرغم من أن امتلاك الموجودات يعكس المستويات الماضية لدخول واستهلاك الأسرة، فإن استخداماتها تصف الخدمات الحالية المقدمة لأفراد الأسرة. فمعظم موجودات الأسر هي من السلع العامة، والتي هي غالباً ما تستخدم من حيث المبدأ من قبل عدد من أفراد الأسرة. غير أنه في الواقع، فإن استخدام بعض هذه السلع قد يكون مقصوراً على أفراد معينين في الأسرة مثل السيارة الخاصة والتلفزيون وغيرها. (دائرة الإحصاءات العامة، التقرير التحليلي لمسح الأسرة متعدد الأهداف 2003، 2007).

والجدول التالي يوضح مؤشرات ميدان ملكية الأصول والسلع المعمرة وحالات الحرمان.

جدول 5−33 مؤشرات ميدان ملكية السلع المعمرة والأصول وحالات الحرمان

المؤشر	حالات الحرمان
ملكية السلع المعمرة	إذا لم تمتلك الأسرة 4 سلع معمرة من أصل 13 سلعة
ملكية الأصول	إذا لم تمتلك الأسرة أصل واحد على الأقل من الأصول التالية. (المسكن أو السيارة الخاصة)

جدول 5−34 مؤشرات ملكية السلع المعمرة والأصول وعلامات المؤشرات ونسب الحرمان

المؤشر	العلامة	% للأسر
ملكية السلع المعمرة		
0	0	0.1
1	0.3	0.3
2	0.6	0.8
3	0.8	2.6
4	1	25.1
5	1.2	28.8
6	1.3	20.3
7	1.4	11.9
8	1.5	6.1
9	1.6	2.5
10	1.7	1.1
11	1.8	0.3
12	1.9	0
13	2	0
ملكية الأصول		
0	0.5	23.0
1	1	47.8
2	1.9	28.8

تشير البيانات الواردة في الجدول 5– 35، إلى انخفاض نسبة الأسر المحرومة من امتلاك السلع المعمرة على مستوى المملكة، حيث بلغت هذه النسبة (3.7%)، كما ارتفعت نسبة الأسر المحرومة من امتلاك السلع المعمرة في محافظات، معان والمفرق والكرك حيث بلغت (8.7% و 8.1% و 7.9%) على التوالي، وبالمقابل انخفضت نسبة الأسر المحرومة من امتلاك السلع المعمرة في محافظة عمان والطفيلة واربد (2.2% و 2.6% و 3.5%) على التوالي.

أما ملكية الأصول المتمثلة (بالمسكن والسيارة الخاصة) فتشير البيانات انه حوالي أسرة واحدة من بين أربع اسر في الأردن (23.4%) محرومة من ملكية الأصول (السيارة الخاصة والمسكن)، وترتفع نسب الحرمان من ملكية الأصول في محافظتي الزرقاء (37.7%) والعقبة (36%) وقد يعود ذلك إلى انخفاض نسبة الأسر التي تمتلك مساكنها في هاتين المحافظتين، حيث دلت نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة 2006 على أن (44.2%) فقط من الأسر في محافظة العقبة تمتلك المساكن التي تقطنها، وان (53 %) فقط من الأسر في محافظة الزرقاء تقطن في مساكن تملكها. وبالمقابل بلغت نسبة الأسر التي تقطن مساكن تمتلكها في المملكة (68.3%). كما انخفضت نسبة الأسر التي تمتلك سيارة خاصة في محافظة الزرقاء (27.6%) مقابل (37.1%) في المملكة، مما يفسر أيضا ارتفاع نسبة الأسر المحرومة من امتلاك الأصول في محافظة الزرقاء.

وعلى مستوى الدليل الكلي فان حوالي ربع الأسر في الأردن (24.9%) محرومة من تملك الأصول والسلع المعمرة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة الأسر المحرومة في الأردن من تملك الأصول. ومن جهة أخرى يوجد تباين كبير في وضع الملكية حسب المحافظات، حيث كانت الأسر في محافظة العقبة في مقدمة الأسر المحرومة من ملكية السلع المعمرة والأصول، حيث أشارت البيانات آن حوالي أربعة من كل عشرة اسر (38.9%) في العقبة محرومة من تملك السلع المعمرة والأصول، وقد كان لمؤشر ملكية الأصول (السيارة الخاصة أو المسكن) التأثير الأكبر على قيمة دليل الحرمان من الملكية في هذه المحافظة، حيث دلت نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة 2006 على أن (44.2%) فقط من الآسر في محافظة العقبة تمتلك المساكن التي تقطنها. وقد يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المساكن في تلك المحافظة كونها محافظة تكثر بها الانشطة السياحية والاقتصادية بالدرجة الأولى، ويجب النظر في تفسير هذه النتائج المتعلقة

بمحافظة العقبة، بنوع من التحفظ، حيث تتميز هذه المحافظة بالعديد من الأنشطة الاقتصادية والتجارية والسياحية، وتشتهر بكثرة الفنادق والشقق السكنية المؤجرة سواء للسياح أم للعمال، وبسبب هذا التميز في الأنشطة الاقتصادية والتجارية في العقبة، فان نسبة من القاطنين في محافظة العقبة، قد تكون من خارج المحافظة وبالتالي فإنهم قد لا يمتلكون مسكنا في محافظة العقبة، ولكنهم قد يمتلكون مساكن في أماكن إقامتهم الدائمة في المحافظات الأخرى، كما تشير بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة ارتفاع نسبة الأسر التي تقطن في مساكن مقابل عمل، حيث بلغت هذه النسبة (13.8%)، كما أشارت النتائج أيضا إلى أن (20%) من الأسر في محافظة الزرقاء تقطن في مساكن دون مقابل، مثل المساكن التي يبنيها الأب لأولاده.

ويلي محافظة العقبة محافظة الزرقاء، حيث بلغت نسبة الأسر المحرومة من ملكية الأصول والسلع المعمرة في محافظة الزرقاء (38.3%) ويعود ذلك إلى ارتفاع نسب حرمان الأسر من امتلاك المسكن أو السيارة الخاصة، حيث أن (55.4 %) من الآسر في محافظة الزرقاء تقطن في مساكن تملكها، وبلغت نسبة الأسر التي تمتلك سيارة خاصة في محافظة الزرقاء (27.6%) فقط.

ويبقى امتلاك المسكن عنصراً هاماً حسب المفهوم السكني للعائلة الأردنية. فالقاعدة التي تسير عليها الأسرة هي الادخار لسنوات من أجل شراء قطعة أرض وبناء مسكن عليها. ومع ذلك، وسواء اشترت الأسرة مسكناً أو اختار أن يستأجره، فإن ذلك يرتبط بمجموعة من العوامل الأخرى من بينها توفر المسكن والحاجة للسكن والأهم من كل ذلك المقدرة على الدفع (دائرة الإحصاءات العامة، التقرير التحليلي لمسح الأسرة متعدد الأهداف 2003، 2007).

جدول 5–35 نسب الحرمان لمؤشرات ميدان ملكية السلع المعمرة والأصول للأسر حسب المحافظة

المحافظة	السلع المعمرة	الأصول	دليل ملكية السلع المعمرة والأصول (قيمة)	دليل الحرمان من ملكية السلع المعمرة والأصول (%)
عمان	2.2	21.9	1.2380	22.1
البلقاء	4.8	17.3	1.1756	20.9
الزرقاء	4.4	37.7	1.0741	38.3
مأدبا	4.7	17.6	1.2340	20.6
اربد	3.5	17.1	1.1705	19.1
المفرق	8.1	18.3	1.1497	22.5
جرش	4.6	22.0	1.1238	26.2
عجلون	4.7	25.4	1.1099	27.7
الكرك	7.9	23.8	1.1020	28.4
الطفيلة	2.6	32.7	1.1039	33.5
معان	8.3	17.9	1.2371	21.4
العقبه	4.0	36.0	1.0718	38.9
المملكة	**3.7**	**23.4**	**1.1766**	**24.9**

يتضح من البيانات الواردة في الجدول 5– 36، انخفاض نسبة الأسر المحرومة حرمانا مدقعا من امتلاك السلع المعمرة على مستوى المملكة، حيث بلغت هذه النسبة (0.4%)، وبالمقابل تفاوتت هذه النسبة بين المحافظات، حيث ارتفعت نسبة الأسر المحرومة حرمانا مدقعا

من امتلاك السلع المعمرة في محافظة معان لتصل إلى (2.8%)، ومن الجدير بالذكر أن الأسر المحرومة حرمان مدقع من امتلاك السلع المعمرة هي التي تتراوح علاماتها من 0 إلى اقل من 0.5 ويعني وهذا الأسر التي ليس لديها أية سلعة معمرة في المنزل أو لديها سلعة واحدة فقط، أي أن هناك نسبة من الأسر في محافظة معان تمتلك سلعة واحدة أو اقل من السلع الضرورية في المسكن. كما تشير البيانات أيضا إلى أن نسبة الأسر المحرومة حرمانا مطلقا من امتلاك السلع المعمرة أي تلك التي تمتلك أقل من أربعة سلع، بلغت (2.6%) على مستوى المملكة، وقد تباينت هذه النسبة على مستوى المحافظات، حيث بلغت نسب الأسر المحرومة حرمان مطلق من ملكية السلع المعمرة في المفرق (5.6%) وفي معان (4.7%).

أما فيما يتعلق بمستويات الحرمان من ملكية الأصول، فقد جاءت جميع الأسر المحرومة في المملكة ضمن مستوى الحرمان الشديد الذي تتراوح علاماته بين 0.5 إلى اقل 0.8، وذلك لأن العلامة الدنيا لهذا المؤشر كانت 0.5 للأسر التي لا تمتلك سيارة خاصة ومسكن، حيث بلغت نسبة الأسر المحرومة حرمانا شديدا من تملك الأصول(23.4%) في المملكة، وارتفعت نسب الحرمان الشديد من ملكية الأصول في محافظتي الزرقاء (37.7%) والعقبة (36%) وانخفضت هذه النسبة في اربد والبلقاء ومادبا كما هو مبين في الجدول 5-36.

جدول 5–36 نسب الحرمان لمؤشرات ميدان ملكية السلع المعمرة والأصول للأسر حسب المحافظة ومستوى الحرمان (الثلاثي)

المحافظة	ملكية السلع المعمرة			ملكية الأصول	دليل الحرمان من ملكية السلع المعمرة والأصول (%)
	حرمان مدقع	حرمان شديد	حرمان مطلق	حرمان شديد	
عمان	0.2	0.4	1.6	21.9	22.1
البلقاء	0.3	1.6	2.9	17.3	20.9
الزرقاء	0.5	1.1	2.9	37.7	38.3
مأدبا	0.1	0.2	4.5	17.6	20.6
اربد	0.4	0.7	2.3	17.1	19.1
المفرق	0.9	1.6	5.6	18.3	22.5
جرش	0.1	0.0	4.5	22.0	26.2
عجلون	1.3	0.7	2.7	25.4	27.7
الكرك	0.4	2.5	5.0	23.8	28.4
الطفيلة	0.5	0.0	2.1	32.7	33.5
معان	2.8	0.8	4.7	17.9	21.4
العقبه	0.7	1.0	2.3	36.0	38.9
المملكة	0.4	0.7	2.6	23.4	24.9

وكما يتضح من الجدول 5–36، فان حوالي أسرة واحدة من كل أربع اسر في الأردن (24.9%) محرومة من تملك الأصول والسلع المعمرة، وكانت الأسر في محافظة العقبة في مقدمة الأسر المحرومة من ملكية السلع المعمرة والأصول بنسبة (38.9%)، وبالمقابل أشارت البيانات آن محافظة اربد كانت الأقل حرمانا من ملكية الأصول والسلع المعمرة، حيث شكلت نسبة الأسر المحرومة فيها (19.1%) فقط، وقد يعود سبب ذلك إلى انخفاض نسبة الأسر المحرومة من امتلاك المسكن أو السيارة والسلع المعمرة، كما تم الإشارة إليه سابقا.

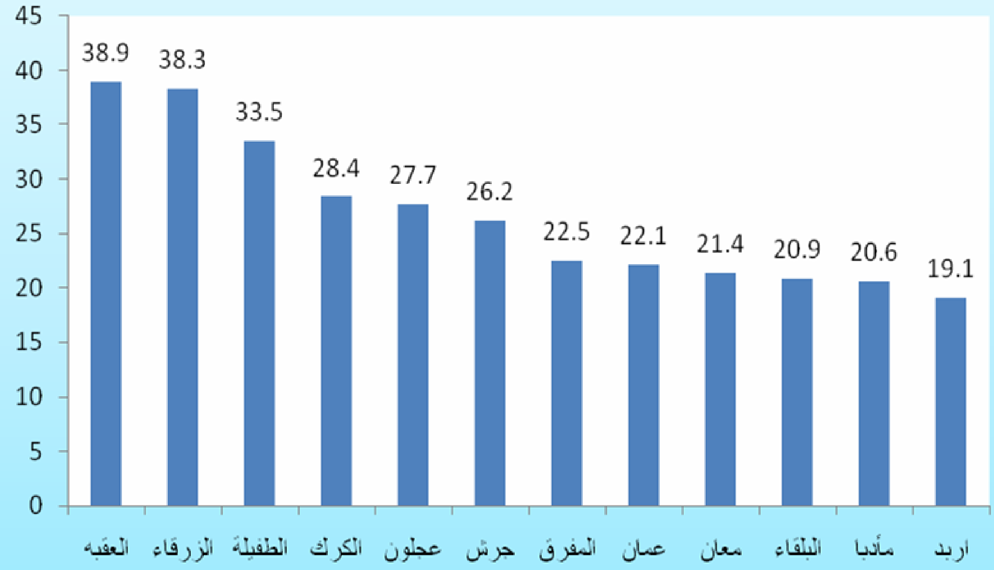
كما بلغت نسبة الأسر المحرومة حرمانا مطلقا من ملكية الأصول والسلع المعمرة في المملكة (13.4%)، وسجلت محافظتي العقبة والزرقاء أعلى المحافظات حرمانا مطلقا من ملكية الأصول والسلع المعمرة بنسبة (26.0% و18.0%) لكل منهما على التوالي. أما محافظة الزرقاء فقد جاءت في مقدمة المحافظات المحرومة حرمانا شديدا من ملكية الأصول والسلع المعمرة بنسبة (19.9%).

وعلى مستوى الدليل الكلي للحرمان من ملكية السلع المعمرة والأصول على مستوى المملكة والمحافظات، فتشير البيانات الواردة في الجدول 5–37 والشكل 5–5 يشير إلى ترتيب المحافظات حسب نسب الحرمان من ملكية الأصول والسلع المعمرة

جدول 5–37 نسب الحرمان لدليل ميدان ملكية السلع المعمرة والأصول للأسر حسب المحافظة ومستوى الحرمان (الثلاثي)

المحافظة	دليل الحرمان من ملكية السلع المعمرة والأصول					
	حرمان مدقع	**حرمان شديد**	**حرمان مطلق**	**دليل الحرمان من ملكية السلع المعمرة والأصول (%)**	**اسر غير محرومة (%)**	ترتيب المحافظات حسب الاشد حرمانا
عمان	0.1	9.7	12.4	22.1	77.9	8
البلقاء	0.0	8.4	12.5	20.9	79.1	11
الزرقاء	0.4	19.9	18.0	38.3	61.7	2
مأدبا	0.0	10.0	10.6	20.6	79.4	10
اربد	0.1	7.3	11.6	19.1	80.9	12
المفرق	0.0	12.5	10.0	22.5	77.5	7
جرش	0.1	10.3	15.8	26.2	73.8	6
عجلون	0.8	13.4	13.4	27.7	72.3	5
الكرك	0.1	14.6	13.7	28.4	71.6	4
الطفيلة	0.0	17.9	15.6	33.5	66.5	3
معان	0.5	9.2	11.7	21.4	78.6	9
العقبه	0.2	12.7	26.0	38.9	61.1	1
المملكة	**0.2**	**11.4**	**13.4**	**24.9**	**75.1**	

شكل ٥-٥ ترتيب المحافظات حسب دليل الحرمان من ملكية الاصول والسلع المعمرة للأسر (%)



توضح البيانات الواردة في الجدول 5–38، أن نسبة الأسر المحرومة من ملكية السلع المعمرة في إقليم الجنوب، سجلت أعلى نسبة على مستوى الأقاليم ، حيث بلغت نسبة الأسر المحرومة من ملكية السلع المعمرة في هذا الإقليم (6.3%)، وبالمقابل جاء ترتيب إقليم الوسط باستثناء العاصمة في مقدمة الأقاليم التي تضم اسر محرومة من ملكية الأصول، حيث بلغت نسب الأسر المحرومة من ملكية الأصول (السيارة الخاصة والمسكن) في هذا الإقليم (30.2%)، ويعود ذلك إلى ارتفاع نسب الأسر المحرومة في محافظة الزرقاء من ملكية السيارة الخاصة والمسكن.

وعلى مستوى دليل الحرمان من ملكية الأصول السلع المعمرة، جاء إقليم الوسط باستثناء العاصمة في مقدمة الأقاليم المحرومة من ملكية الأصول السلع المعمرة بنسبة بلغت (31.8%)، وتقترب هذه النسبة من نسب الأسر المحرومة في إقليم الجنوب (30.1%)، وجاء إقليم الشمال في الترتيب الأخير للأسر المحرومة من ملكية الأصول السلع المعمرة بنسبة بلغت (21.1%) .

جدول 5–38 نسب الحرمان لمؤشرات ملكية السلع المعمرة والأصول للأسر حسب الإقليم

الاقليم	ملكية السلع المعمرة	ملكية الأصول	دليل الحرمان من ملكية السلع المعمرة والأصول (قيمة)	دليل الحرمان ملكية السلع المعمرة والأصول %
الوسط باستثناء العاصمة	4.5	30.2	1.1176	31.8
العاصمة	2.2	21.9	1.2380	22.1
الشمال	4.5	18.5	1.1575	21.1
الجنوب	6.3	26.6	1.1212	30.1
المملكة	3.7	23.4	1.1766	24.9

كما أشارت البيانات إلى أن نسبة الأسر المحرومة حرمان شديدا في إقليم الوسط باستثناء العاصمة، سجلت أعلى نسبة على مستوى الأقاليم ، حيث بلغت النسبة (15.8%)، كما سجل إقليم الجنوب أعلى نسبة للأسر المحرومة حرمانا مطلقا (16.1%)، ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع نسبة الأسر المحرومة ضمن مؤشر ملكية الأصول في محافظات الوسط والجنوب وخاصة محافظتي الزرقاء العقبة. كما انخفضت نسبة الأسر المحرومة حرمانا شديدا وحرمانا مطلقا في إقليم الشمال، حيث بلغت هذه النسبة (9.0%، 11.9%) لكل منهما على التوالي، وهي الأدنى بين الأقاليم المختلفة كما يوضح ذلك الجدول 5–39.

جدول 5-39 نسب الحرمان لدليل ميدان ملكية السلع المعمرة والأصول للأسر حسب الإقليم، ومستوى الحرمان (الثلاثي)

الإقليم	دليل الحرمان ملكية السلع المعمرة والأصول				
	حرمان مدقع	**حرمان شديد**	**حرمان مطلق**	**دليل الحرمان ملكية السلع المعمرة والأصول (%)**	**اسر غير محرومة (%)**
الوسط باستثناء العاصمة	0.2	15.8	15.7	31.8	68.2
العاصمة	0.1	9.7	12.4	22.1	77.9
الشمال	0.2	9.0	11.9	21.1	78.9
الجنوب	0.2	13.8	16.1	30.1	69.9
المملكة	0.2	11.4	13.3	24.9	75.1

يلاحظ من البيانات في الجدول 5-40، أن إقليم الوسط جاء في مقدمة الأقاليم المحرومة من ملكية الأصول والسلع المعمرة (31.8%)، يليه إقليم الجنوب ومن ثم إقليم العاصمة ، وجاء إقليم الشمال في الترتيب الأخير للأقاليم المحرومة حيث انخفضت نسبة الأسر المحرومة في هذا الإقليم لتصل إلى (21.1%).

جدول 5 –40 نسب الحرمان لميدان ملكية السلع المعمرة والأصول للأسر حسب الإقليم الأشد حرمانا

الإقليم	دليل ملكية السلع المعمرة والأصول	الترتيب
الوسط باستثناء العاصمة	31.8	1
الجنوب	30.1	2
العاصمة	22.1	3
الشمال	21.1	4
المملكة	24.9	

5-7 دليل الحرمان المركب

يتألف الدليل المركب للحرمان من خمسة أدلة رئيسية (ميادين) وهي (التعليم، البنية التحتية، المسكن، الاستخدام، ملكية الأصول والسلع المعمرة)، وقد أعطي كل من هذه الميادين وزناً يتناسب مع أهميته بحيث يكون مجموع الأوزان 100 %. وقد تم وضع هذه الأوزان استنادا إلى رأي الخبراء والتجارب الدولية في وضع الأوزان مثل تجربة بريطانيا واسكتلندا واسبانيا وجنوب إفريقيا وغيرها من الدول. وقد حددت أوزان الميادين بما يتناسب وأهمية الحاجات الأساسية التي تمثلها. وقد اتخذت دراستنا هذه –إضافة إلى ما سبق – عدة معايير لتحديد تلك الأوزان من أهمها أن يكون وزن الميدان متناسباً مع:

1. نسبة السكان غير المحرومين من الحاجة الأساسية التي يمثلها ذلك الميدان، فكلما كانت تلك النسبة أعلى كلما دل ذلك أن المجتمع يعطيها أولوية أعلى، كما يعني ذلك أن المحرومين يشعرون قدراً أعلى نسبياً من الحرمان مقارنة ببقية السكان؛
2. الكلفة النسبية لتحقيق الإشباع في الحاجة التي يمثلها الميدان؛
3. الرأي العام للمجتمع حول مدى أهمية الحاجة التي يمثلها الميدان؛
4. الرأي العام للخبراء حول مدى أهمية الحاجة التي يمثلها الميدان.

والجدول رقم 5 – 41 يوضح الأهمية النسبية لكل ميدان بناء على رأي الخبـراء والدراسـات السابقة في الموضوع. وقد كان لدليل الحرمان من الاستخدام الأهمية النسبية الأعلى بـين قـيم الدليل حيث كان وزن هذا الدليل (30%)، بينما كان لدليل الحرمان من البنية التحتيـة الأهميـة النسبية الأدنى، حيث كان وزن دليل البنية التحتية (10%).

جدول 5–41: ميادين دليل الحرمان المركب والأهمية النسبية لها

الميدان	الأهمية النسبية للميدان %	عدد المؤشرات	قيمة دليل الميدان (نسبة الأسر المحرومة%)
1– التعليم	20	2	37.0
2– الاستخدام	30	2	30.4
3–البنية التحتية	10	2	38.1
4– المسكن	15	5	7.4
5– ملكية الأصول	25	2	24.9
دليل الحرمان المركب	**100**	**13**	27.7

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم 5 – 42، إلى أن قيمة دليل الحرمان المركب والذي تم احتسابه من خلال أدلة الحرمان الخمسة (التعليم، المسكن، البنية التحتية، الاستخدام، ملكية الأصول والسلع المعمرة)، بلغت (27.7%)، وسجلت أعلى نسبة للأسر المحرومة في ميداني البنية التحتية (38.1%) وميدان التعليم (37%)، وبالمقابل سجلت أدنى النسب وبتفاوت كبير في ميدان المسكن (7.4%) ، كما ارتفعت أيضا نسبة الأسر المحرومة من الاستخدام (30.4%).

ان 27.7% من الأسر في الأردن محرومة وفقا لدليل الحرمان المركب، مما يعني أنه على السياسات التنموية التركيز على الأسر المحرومة، من خلال وضع السياسات الاجتماعية الفعالة التي يمكن أن تساعد هذه الأسر المحرومة للخروج من دائرة الحرمان، ومن خلال التركيز على بناء رأس المال الاجتماعي والبشري، حيث تعتبر المؤسسة التعليمية من أهم المؤسسات التي يمكن أن تساعد العديد من المحرومين في الخروج من الحرمان، كما أن وضع برامج شاملة تحتوي على مجموعة من الخدمات التنموية، مثل توفير خدمات البنى التحتية، وتوفير فرص العمل للأفراد وتأمين المساكن لهم، وغيرها من الخدمات يمكن ترفع من مستوى معيشة الأسر المحرومة.

جدول 5- 42 نسب الحرمان من الحاجات الأساسية للأسر حسب الميدان والمحافظة ودليل الحرمان المركب

المحافظة	**ميدان التعليم**	**ميدان البنية التحتية**	**ميدان المسكن**	**ميدان ملكية السلع المعمرة والأصول**	**ميدان الاستخدام (العمالة)**	**دليل الحرمان المركب**
عمان	32.9	20.6	4.5	22.1	27.6	23.1
البلقاء	38.2	37.3	12.8	20.9	24.2	25.8
الزرقاء	36.9	14.5	6.8	38.3	31.7	28.9
مأدبا	39.7	57.3	3.2	20.6	40.6	31.5
اربد	35.7	64.1	8.9	19.1	33.6	29.7
المفرق	47.4	79.7	13.1	22.5	33.5	35.1
جرش	51.7	62.6	12.7	26.2	34.5	35.4
عجلون	39.2	71.5	14.7	27.7	37.3	35.3
الكرك	45.1	84.8	8.4	28.4	33.1	35.8
الطفيلة	48.7	63.1	3.8	33.5	28.7	33.6
معان	56.7	67.9	10.1	21.4	38.4	36.5
العقبه	37.4	24.8	16.2	38.9	23.6	29.2
المملكة	**37.0**	**38.1**	**7.4**	**24.9**	**30.4**	**27.7**

كما وتتفاوت نسب الحرمان في الأردن حسب الميدان وحسب المحافظات، حيث تظهر البيانات الواردة في الجدول (5–43) ترتيب المحافظات المحرومة من الحاجات الأساسية حسب الميدان، وسجلت محافظة معان أعلى نسبة حرمان من التعليم، تلتها محافظة جرش، وسجلت محـــافظتي عمان واربد، أدنى نسب حرمان من التعليم.

وفي ميدان البنية التحتية، سجلت محافظتي الكرك والمفرق أعلى نسب حرمان من خدمات البنية التحتية، وجاءت محافظتي الزرقاء وعمان في مقدمة المحافظات الأدنى حرمانا مـــن خـــدمات البنية التحتية.

أما فيما يتعلق بميدان المسكن فقد جاءت محافظتي العقبة وعجلـــون فـــي مقدمـــة المحافظـــات المحرومة من المسكن، وبالمقابل سجلت محافظتي مادبا والطفيلة أدنى نسب حرمان من المسكن.

وفي ميدان ملكية السلع المعمرة والأصول، ارتفعت نسب الأسر المحرومة في هذا الميدان في محافظتي العقبة والزرقاء، وانخفضت في محافظتي اربد ومادبا.

وقد تباينت نسب الأسر المحرومة في ميدان الاستخدام حسب المحافظات، حيث سجلت محافظة مادبا ومعان أعلى نسب حرمان في هذا الميدان، وبالمقابل سجلت محافظتي العقبة والبلقاء أدنى نسب حرمان في هذا الميدان.

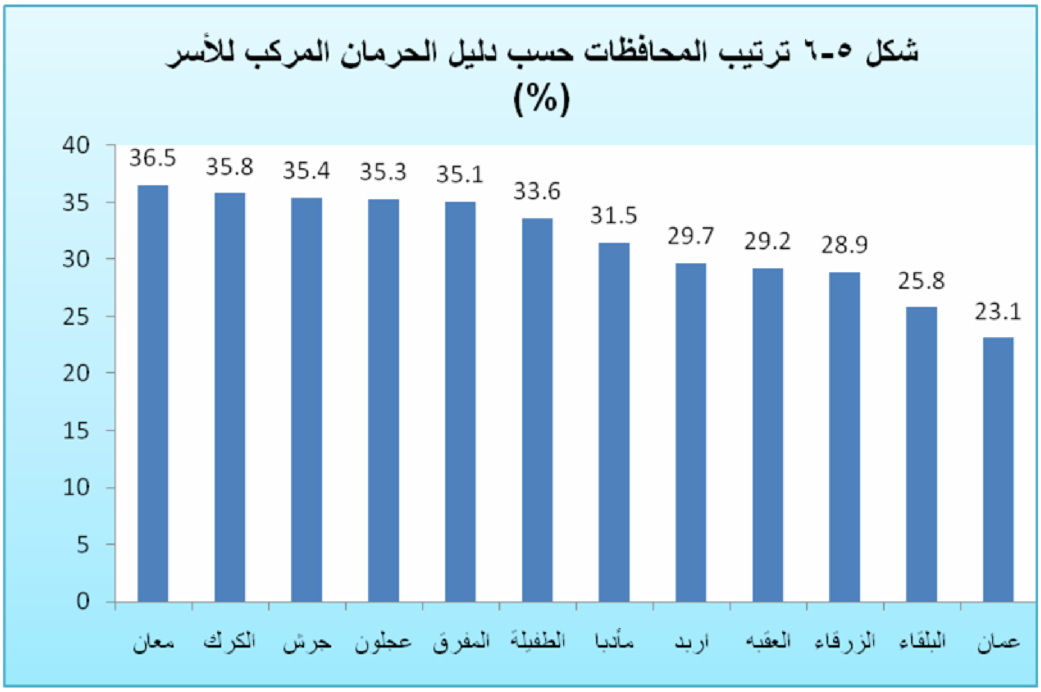
وعلى مستوى دليل الحرمان المركب سجلت محافظة معان أعلى نسب حرمـــان فـــي الـــدليل المركب بنسبة بلغت (36.5%)، تلتها محافظة الكرك (35.8%) ومن ثـــم محافظـــة جـــرش (35.4%)، وبالمقابل احتلت محافظة عمان المرتبة الأولى في ميدان الحرمان المركب من حيث تدني نسب الأسر المحرومة بنسبة بلغت (23.1%) تلتها محافظة الزرقاء بنسبة (25.8%).

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة دليل الحرمان المركب بلغت (27.7%) في المملكة أي أن حـــوالي أكثر من ربع الأسر في الأردن محرومة.

وبالرغم من انخفاض نسبة الأسر المحرومة في محافظة عمان وفق وأسلوب دليل الحرمان المركب، إلا أن هناك الكثير من السكان المحرومين في هذه المحافظة أكثر من باقي المحافظات لتركز السكان في عمان. وتتقاسم ثلاث محافظات العدد الأكبر من المحرومين وهي عمان واربد والزرقاء وجميع تلك المحافظات كانت معدلات الحرمان فيها منخفضة ، ويعتبر التمييز بين المحافظات في عدد المحرومين ومعدلات الحرمان فيها مهم جدا في عملية استهداف الفقراء.

جدول 5- 43 ترتيب المحافظات تبعا لنسب الحرمان من الحاجات الأساسية حسب الميدان ودليل الحرمان المركب (1 للمحافظة الأقل حرمانا و 12 للمحافظة الأكثر حرمانا)

المحافظة	ميدان التعليم	ميدان البنية التحتية	ميدان المسكن	ميدان ملكية السلع المعمرة والأصول	ميدان الاستخدام (العمالة)	دليل الحرمان المركب
عمان	1	2	3	5	4	1
البلقاء	5	4	8	3	2	2
الزرقاء	3	1	4	11	5	3
مأدبا	7	5	1	2	12	6
اربد	2	8	6	1	8	5
المفرق	9	11	10	6	7	8
جرش	11	6	9	7	9	10
عجلون	6	10	11	8	10	9
الكرك	8	12	5	9	6	11
الطفيلة	10	7	2	10	3	7
معان	12	9	7	4	11	12
العقبه	4	3	12	12	1	4
المملكة	**37.0**	**38.1**	**7.4**	**24.9**	**30.4**	**27.7**



تشير البيانات الواردة في الجدول رقم 5 – 44، إلى تفاوت قيم دليل الحرمان المركب حسب الأقليم، وسجلت أعلى نسبة للأسر المحرومة في إقليم الجنوب حيث بلغت نسب الأسر المحرومة في الإقليم (34.3%)، يليه إقليم الشمال بنسبة (31.6%). وسجل إقليم الوسط أدنى نسبة من الأسر المحرومة حيث بلغت (23.1%).

جدول 5- 44 نسب الحرمان من الحاجات الأساسية للأسر حسب الميدان ودليل الحرمان المركب والإقليم

المحافظة	دليل الحرمان من التعليم	دليل الحرمان من البنية التحتية	دليل الحرمان من المسكن	دليل الحرمان من ملكية السلع المعمرة والاصول	دليل الحرمان من الاستخدام (العمالة)	دليل الحرمان المركب
الوسط باستثناء العاصمة	37.5	25	8	31.8	30.6	28.3
العاصمة	32.9	20.6	4.5	22.1	27.6	23.1
الشمال	39.6	67.2	10.4	21.1	33.9	31.6
الجنوب	46.3	66	9.5	30.1	31.5	34.3
المملكة	37	38.1	7.4	24.9	30.4	27.7

تظهر البيانات الواردة في الجدول (5-44) ترتيب الأقاليم حسب نسب الحرمان من الحاجات الأساسية حسب الميدان، وسجل إقليم الجنوب أعلى نسبة حرمان من التعليم (46.3%)، يليه إقليم الشمال (39.6%)، وسجل إقليم العاصمة، أدنى نسب حرمان من التعليم.

أما فيما يتعلق بميدان المسكن فقد جاء إقليم الشمال في مقدمة الأقاليم المحرومة من المسكن، وبالمقابل سجل إقليم العاصمة أدنى نسب حرمان من المسكن.

وفي ميدان ملكية السلع المعمرة والأصول، ارتفعت نسب الأسر المحرومة في هذا الميدان في إقليم الجنوب، وسجل إقليم الشمال أدنى نسب حرمان من امتلاك السلع المعمرة والأصول .

وفي ميدان البنية التحتية، سجل إقليم الشمال أعلى نسب حرمان من خدمات البنية التحتية، وبفارق بسيط عن إقليم الجنوب، وجاء إقليم العاصمة في مقدمة الأقاليم الأدنى حرمانا من خدمات البنية التحتية.

وقد تباينت نسب الأسر المحرومة في ميدان الاستخدام حسب الأقاليم، حيث سجل إقليم الـــشمال أعلى نسب حرمان في هذا الميدان، وبالمقابل جاء ترتيب إقليم العاصمة في مقدمة الأسر ألأدنى حرمانا في هذا الميدان.

ومن اللافت للنظر أن إقليم الشمال سجل أعلى نسب حرمان في ثلاثة ميادين (البنيـــة تحتيـــة، المسكن، الاستخدام)، وبالمقابل جاء ترتيب هذا الإقليم في مقدمة الأقاليم ألأدنى حرمانا في ميدان امتلاك السلع المعمرة والأصول. وعلى مستوى دليل الحرمان المركب كان ترتيب هذا الإقلـــيم في المرتبة الثالثة، حيث سجل إقليم الجنوب أعلى نسب حرمان على مستوى دليل الحرمان الكلي (34.3%)، وبفارق ضئيل عن إقليم الشمال (31.6%).

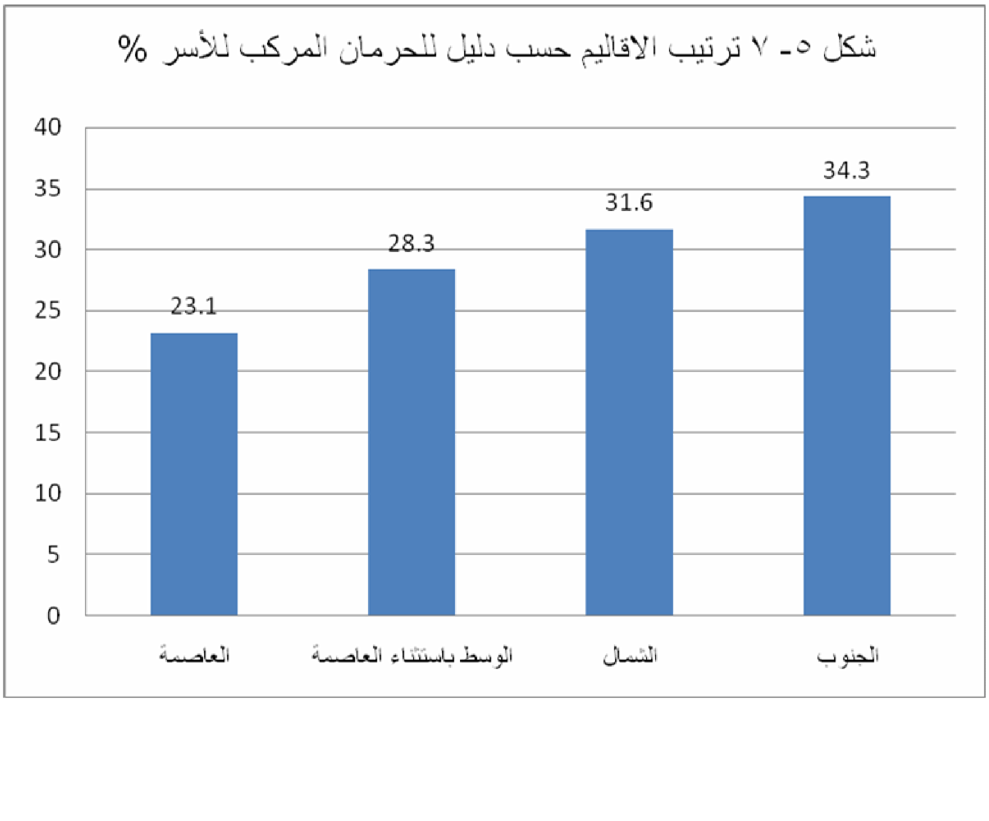
جدول 5- 45 ترتيب الأقاليم تبعا لنسب الحرمان من الحاجات الأساسية حسب الميدان ودليل الحرمان المركب (1 للإقليم الأقل حرمانا و 4 للإقليم الأكثر حرمانا)

المحافظة	دليل الحرمان من التعليم	دليل الحرمان من البنية التحتية	دليل الحرمان من المسكن	دليل الحرمان من ملكية السلع المعمرة والأصول	دليل الحرمان من الاستخدام (العمالة)	دليل الحرمان المركب
الوسط باستثناء العاصمة	2	2	2	4	2	2
العاصمة	1	1	1	2	1	1
الشمال	3	4	4	1	4	3
الجنوب	4	3	3	3	3	4
المملكة	37	38.1	7.4	24.9	30.4	27.7

وجاء إقليم العاصمة في مقدمة الأقاليم الأدنى حرمانا في كل الميادين باستثناء ميدان ملكية الأصول والسلع المعمرة فقد جاء ترتيبه ثانيا. ويعكس هذا مدى التفاوت التنموي بين الأقاليم وخاصة إقليم العاصمة والأقاليم الأخرى، حيث تنخفض نسبة الأسر المحرومة وفق دليل الحرمان المركب في إقليم العاصمة، مقارنة بالمتوسط العام لدليل الحرمان المركب في المملكة وبفارق حوالي 4 نقاط مئوية (23.1% لإقليم العاصمة، و 27.7% للمملكة). والجدول 5- 46 يبين ترتيب الأقاليم حسب دليل الحرمان المركب.

جدول 5–46 :نسب الحرمان لدليل الحرمان المركب للأسر حسب الإقليم

الإقليم	دليل الحرمان المركب	الترتيب
الوسط باستثناء العاصمة	28.3	3
العاصمة	23.1	1
الشمال	31.6	2
الجنوب	34.3	4
المملكة	27.7	



5-8 منهجية بناء دليل الفقر المتكامل

يتكون دليل الفقر المتكامل من دليل الحرمان المركب وأسلوب قياس الفقر بموجب أسلوب خط الفقر (قياس الحرمان من الحاجات الأساسية + أسلوب خط الفقر)، حيث يعتبر أسلوب قياس الحرمان، الأنسب لأغراض وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان وغيرها، وبالمقابل فإن أسلوب خط الفقر، هو الأنسب لأغراض وضع السياسات الاقتصادية. والأسلوبين مكملان لبعضهما البعض، وعليه فان المنهجية المستخدمة للجمع بين الأسلوبين عن طريق " دليل الفقر المتكامل" حيث يساهم أسلوب دمج الدخل ومؤشرات الحرمان بصورة أكثر إيجابية في تحديد الجماعات والأفراد الأكثر تضرراً وحرماناً بسبب عدم امتلاكهم للموارد، وذلك على عكس الأسلوب الذي يعتمد على معيار الدخل فقط.

وقد اتبعت العديد من المنهجيات الدولية أسلوب وضع مؤشرات الدخل ضمن ميدان مستقل يتم إضافته إلى ميادين دليل الحرمان المركب ويعطى هذا الميدان وزنا بحيث يكون جزءا من دليل الحرمان المركب، كما اتبعت دراسات عربية أخرى أسلوب وضع مؤشرات الدخل والمؤشرات المتعلقة بالملكية ومعدلات الإعالة ضمن ميدان اطلق عليه الوضع الاقتصادي وإعطاء هذا الميدان وزن مكافئ لبقية الميادين (دراسة مستويات المعيشة في العراق 2006، ودراسة مستويات المعيشة في لبنان، 2004). غير ان منهجية دراستنا هذه قامت على بناء دليل مركب للحرمان يتكون هذا الدليل من عدة ميادين لكل ميدان وزنه وأهميته ومن ثم بناء دليل لميدان الدخل او الإنفاق والمعبر عنه بخط الفقر كميدان منفصل عن دليل الحرمان المركب وجمع كل من الدليلين في دليل تجميعي يطلق عليه دليل الفقر المتكامل (دليل الحرمان من الحاجات الأساسية المركب + أسلوب خط الفقر) وفي ضوء هذا الدليل يتم تصنيف الأسر.

وهذا يستدعي الاعتماد على بيانات حول نسب الفقر في المحافظات، وقد توفرت هذه البيانات من خلال نتائج التقرير الذي أصدره البنك الدولي عام 2009 حول حالة الفقر الأردن في عام 2006، وقد تم الاعتماد على هذه النتائج في تحليل وبناء دليل الفقر المتكامل. (البنك الدولي، تقرير حالة الفقر في الأردن، 2009).

ويبين الجدول 5-47 أن نسب الأسر المحرومة وفق دليل الحرمان المركب (أسلوب الحاجات الأساسية)، يرتفع بشكل واضح مقابل نسبة الأسر الفقيرة وفق خط الفقر، حيث بلغت نسب الأسر المحرومة وفق دليل الحرمان المركب (27.7%) مقابل (13%) للأسر المحرومة وفق أسلوب

خط الفقر، فأسلوب الحاجات الأساسية هو أسلوب مباشر لأنه يعتمد على الملاحظة المباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية الرئيسية، أما أسلوب خط الفقر فهو أسلوب غير مباشر، حيث تحدد الأسر الفقيرة وفقه على أساس معيار القدرة الدخلية التي تؤهلها لإشباع حاجاتها الضرورية. غير أن توفر تلك القدرة الداخلية لدى الأسرة، حتى في حالة توفر الحاجات الأساسية التي لا تعتمد على دخلها والتي من ضمنها خدمات البنية التحتية والتعليم، لا يعني بالضرورة أنها فعلا تشبع تلك الحاجات. فقد توجه الأسرة جزءاً مهما من دخلها للادخار أو للإنفاق على سلع وخدمات غير أساسية بما فيه الإنفاق الذي يتسبب في تخفيض مستوى معيشة الأسرة كالإنفاق على المخدرات والتدخين. ويعني هذا، من جهة، اعتبار الأسرة محرومة من الحاجة الأساسية إذا لم تحصل على تلك الحاجات وإن كان مستوى دخلها يؤهلها لذلك.

وفي ضوء ذلك يمكن تصنيف نفس الأسرة وفق أسلوب خط الفقر بشكل مختلف عن تصنيفها وفق أسلوب إشباع الحاجات الأساسية، حيث تشير البيانات في الجدول إلى أن (23.1%) من الأسر في محافظة عمان محرومة وفق دليل الحرمان المركب (أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة)، بينما تنخفض هذه النسبة للأسر وفق أسلوب خط الفقر (9.5%).

ويمكن تصنيف الأسر وفق منهجية الفقر المتكامل إلى أربعة أنواع:

1. **اسر فقيرة فقراً مزمناً:** وهي الأسر التي تصنف فقيرة بموجب كلا الأسلوبين؛
2. **اسر فقيرة حديثاً:** الأسر الفقيرة وفقا لأسلوب خط الفقر إلا أنها ليست فقيـــرة بموجـــب أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة،
3. **اسر فقيرة هيكلياً:** الأسر الفقيرة وفقا لأسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة إلا أنهـــا ليست فقيرة بموجب أسلوب خط الفقر.
4. **اسر غير فقيرة:** الأسر غير الفقيرة بموجب كلى الأسلوبين

وقبل البدء بتصنيف الأسر لابد من وضع عتبات لتحديد الأسر الفقيرة وفق أسلوب خـــط الفقـــر والأسر المحرومة وفق دليل الحرمان المتكامل، والطريقة البسيطة للقيـــام بـــذلك هـــو اعتبـــار المتوسط العام للمملكة هو العتبة، بحيث تكون المحافظات التي ترتفع نسبة الفقـــر فيهـــا عـــن المتوسط العام للمملكة والبالغ 13% فقيرة، والمحافظات التي ترتفع فيها نسب الأسر المحرومة وفق دليل الحرمان المركب فقيرة.

وبتطبيق هذه المنهجية وهذا التصنيف، يمكن تصنيف الأسر كما هو وارد في الجدول 5– 46

حيث نجد أن (23.1%) من الأسر في محافظة عمان محرومة وفق دليل الحرمان المركب (أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة)، بينما تنخفض هذه النسبة للأسر وفق أسلوب خط الفقر (9.5%). وبالمقابل ترتفع نسب الأسر المحرومة في محافظة المفرق، وفق دليل الحرمان المركب (أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة) (35.1%)، بينما بلغت هذه النسبة للأسر وفق أسلوب خط الفقر (23%). ويمكن الاستنتاج وفق هذه المنهجية إن غالبية الأسر الفقيرة في محافظة المفرق هي فقيرة فقرا مزمنا. وينطبق ذات الأمر على محافظة الكرك التي ترتفع فيها نسب الأسر المحرومة، وفق دليل الحرمان المركب (أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة) حيث بلغت (35.8%)، بينما بلغت هذه النسبة للأسر وفق أسلوب خط الفقر (21.7%) وهي أيضا اسر فقيرة فقر مزمن.

ومن اللافت للنظر أيضا إن (36.5%) من الأسر في محافظة معان محرومة وفق دليل الحرمان المركب (أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة)، بينما تنخفض هذه النسبة للأسر وفق أسلوب خط الفقر (12.7%). وقد يعود ذلك لان تكون الأسر محرومة من إشباع بعض الحاجات الأساسية لعدم توفر وسائل إشباع تلك الحاجات، كالتعليم ووسائل الصرف الصحي، وغيرها من الحاجات في منطقة سكنها.

جدول 5– 47 نسب الأسر المحرومة حسب دليل الحرمان المركب ونسبة الفقر حسب أسلوب خط الفقر والمحافظة

المحافظة	دليل الحرمان المركب (نسبة الأسر المحرومة من الحاجات الأساسية)	نسبة الفقر (أسلوب خط الفقر2006)
عمان	23.1	9.4
البلقاء	25.8	15.3
الزرقاء	28.9	14.9
مأدبا	31.5	10
اربد	29.7	12.1
المفرق	35.1	23
جرش	35.4	16.7
عجلون	35.3	17.7
الكرك	35.8	21.7
الطفيلة	33.6	19.1
معان	36.5	12.7
العقبه	29.2	15.4
المملكة	27.7	13

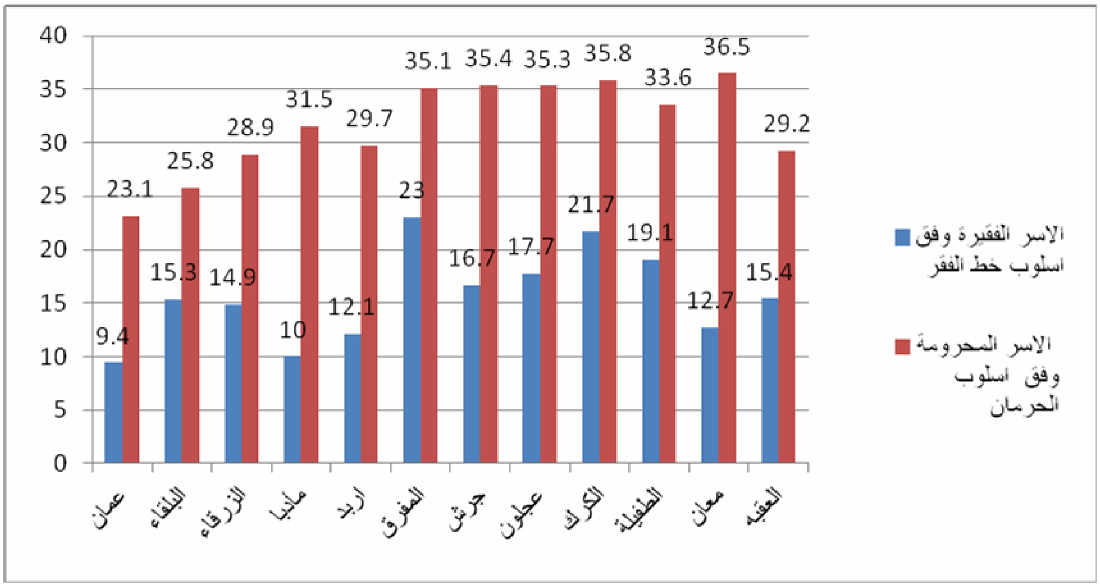
وكما يتبين من الجدول 5– 48 ، أن ترتيب محافظة عمان كان في مقدمة ترتيب الأسر الأدنى حرمانا وفي مقدمة ترتيب الأسر الأقل فقرا، بينما كان ترتيب محافظة معان الترتيب الأول في الأسر الأعلى حرمانا، ورابعا وفق أسلوب خط الفقر، أما محافظة الكرك فقد تساوى ترتيبها وفق أسلوب خط الفقر وأسلوب دليل الحرمان المركب حيث جاءت المرتبة الحادية عشر.

وبالرغم من انخفاض نسبة الأسر المحرومة في محافظة عمان وفق وأسلوب دليل الحرمان المركب ووفق أسلوب خط الفقر ، إلا أن هناك الكثير من السكان الفقراء والمحرومين في هذه المحافظة أكثر من باقي المحافظات لتركز السكان في عمان.

جدول 5- 48 ترتيب الأسر المحرومة حسب دليل الحرمان المركب ونسبة الفقر حسب أسلوب خط الفقر والمحافظة (الترتيب 1 للمحافظة الأدنى حرمانا و12 للأعلى حرمانا)

المحافظة	دليل الحرمان المركب (نسبة الأسر المحرومة من الحاجات الأساسية)	نسبة الفقر (أسلوب خط الفقر2006)
عمان	1	1
البلقاء	2	6
الزرقاء	3	5
مأدبا	6	2
اربد	5	3
المفرق	8	12
جرش	10	8
عجلون	9	9
الكرك	11	11
الطفيلة	7	10
معان	12	4
العقبه	4	7
المملكة	27.7	**13**

شكل 5– 8 نسب الأسر المحرومة حسب دليل الحرمان المركب ونسبة الفقر حسب أسلوب خط الفقر والمحافظة



الفصل السادس : النتائج والتوصيات

6–1 النتائج

6–2 التوصيات

6-1 النتائج

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. أن ثلاثة اسر من كل عشرة في المملكة (27.7%) محرومة وفق دليل الحرمان المركب، والذي تم احتسابه من خلال أدلة الحرمان للميادين الخمسة (التعليم، المسكن، البنية التحتية، الاستخدام، ملكية الأصول والسلع المعمرة).
2. سجلت أعلى نسبة للأسر المحرومة في المملكة في ميداني البنية التحتية (38.1%) وميدان التعليم (37%)، وبالمقابل سجلت أدنى النسب وبتفاوت كبير في ميدان المسكن حيث بلغت (7.4%) ، كما ارتفعت أيضا نسبة الأسر المحرومة في ميدان الاستخدام حيث بلغت النسبة(30.4%) على مستوى المملكة، أما في ميدان امتلاك السلع المعمرة والأصول فقد بلغت نسب الأسر المحرومة (24.9%). وتعني هذه التباينات أن عدم توفر خدمات البنى التحتية تشكل إلى جانب الحرمان من التعليم للأسرة، الإبعاد الأكثر أهمية في الحرمان التي تعانيها الأسر الأردنية، ويجب بالتالي إعطاؤها أولوية في سياسات وبرامج التنمية وذلك عن طريق توفير خدمات البنى التحتية وتوسيع تغطيتها وضمان استقرارها لمكافحة الفقر وتوفير فرص عمل.
3. أن نسبة الأسر المحرومة وفق دليل الحرمان المركب ترتفع بشكل واضح مقارنة بنسبة الأسر الفقيرة وفق أسلوب خط الفقر، حيث بلغت نسبة الأسر المحرومة وفق دليل الحرمان المركب (27.7%) في المملكة، مقابل (13%) للأسر الفقيرة وفق أسلوب خط الفقر، فأسلوب الحاجات الأساسية هو أسلوب مباشر لأنه يعتمد على قياس الحاجات الأساسية الرئيسية، أما أسلوب خط الفقر فهو أسلوب غير مباشر، حيث تحدد الأسر الفقيرة وفقه على أساس معيار القدرة الدخلية التي تؤهلها لإشباع حاجاتها الضرورية.
4. هناك تباين في قيم دليل الحرمان المركب حسب الإقليم، حيث سجلت أعلى نسبة للأسر المحرومة في إقليم الجنوب حيث بلغت هذه النسبة (34.3%)، يليه إقليم الشمال بنسبة (31.6%). وسجل إقليم العاصمة، أدنى نسبة من الأسر المحرومة حيث بلغت (23.1%).

5. سجلت محافظة معان أعلى نسب حرمان في دليل الحرمان المركب على مستوى المملكة، بنسبة بلغت (36.5%)، تلتها محافظة الكرك (35.8%) ومن ثم تلتها محافظة جرش (35.4%)، وبالمقابل سجلت محافظة عمان أدنى نسبة حرمان في دليل الحرمان المركب، حيث تدنت نسبة الأسر المحرومة في المحافظة (23.1%)، تلتها محافظة الزرقاء بنسبة (25.8%).

6. أظهرت النتائج أن إقليم الجنوب سجل أعلى نسبة حرمان من التعليم (46.3%)، يليه إقليم الشمال (39.6%)، فيما سجل إقليم العاصمة، أدنى نسب حرمان من التعليم.

7. دلت النتائج على أن إقليم الشمال جاء في مقدمة الأقاليم المحرومة من المسكن (10.4%)، وبالمقابل سجل إقليم العاصمة أدنى نسب حرمان من المسكن (4.5%).

8. بينت النتائج ارتفاع نسب الأسر المحرومة من ملكية السلع المعمرة والأصول في إقليم الوسط باستثناء العاصمة (31.8%) ، وسجل إقليم الشمال أدنى نسب حرمان من ملكية السلع المعمرة والأصول (21.1%) .

9. سجل إقليم الشمال أعلى نسبة حرمان من خدمات البنية التحتية (67.2%)، وبفارق بسيط عن إقليم الجنوب (66%)، وجاء إقليم العاصمة في مقدمة الأقاليم الأدنى حرمانا من خدمات البنية التحتية (20.6%).

10. بلغت نسبة الأسر المحرومة في ميدان الاستخدام في إقليم الشمال (33.9%)، وبالمقابل جاء ترتيب إقليم العاصمة في مقدمة الأسر ألأدنى حرمانا في هذا الميدان (%27.6).

11. أشارت النتائج إلى أن إقليم الشمال سجل أعلى نسب حرمان في ثلاثة ميادين (البنية التحتية، المسكن، الاستخدام)، وبالمقابل جاء ترتيب هذا الإقليم في مقدمة الأقاليم الأدنى حرمانا في ميدان امتلاك السلع المعمرة والأصول. وعلى مستوى دليل الحرمان المركب كان ترتيب هذا الإقليم في المرتبة الثالثة، حيث سجل إقليم الجنوب أعلى نسب حرمان على مستوى دليل الحرمان الكلي (34.3%)، وبفارق ضئيل عن إقليم الشمال (%31.6).

12. تفاوتت نسب الحرمان في الأردن حسب الميدان والمحافظة، حيث دلت النتائج على أن محافظة معان سجلت أعلى نسبة حرمان من التعليم، حيث بلغت نسب الأسر المحرومة ضمن ميدان التعليم في معان (56.7%)، تلتها محافظة جرش (51.7%)، وسجلت محافظتي عمان واربد، أدنى نسب حرمان من التعليم في المملكة. ومن الجدير بالذكر أن هذه النسب لا تشمل الأفراد دون سن 15 سنة.

13. سجلت محافظتي الكرك والمفرق أعلى نسب حرمان من خدمات البنية التحتية حيث بلغت نسب الأسر المحرومة في المحافظتين (84.8% و 79.7%) على التوالي، وجاءت محافظتي الزرقاء وعمان في مقدمة المحافظات الأدنى حرمانا من خدمات البنية التحتية.

14. دلت النتائج على أن محافظتي العقبة وعجلون كانتا في مقدمة المحافظات المحرومة من المسكن بنسبة بلغت (16.2% و 14.7%) على التوالي، وبالمقابل سجلت محافظتي مادبا والطفيلة أدنى نسب حرمان من المسكن.

15. أشارت النتائج إلى ارتفاع نسب الأسر المحرومة في ميدان ملكية السلع المعمرة والأصول في محافظتي العقبة والزرقاء حيث بلغت النسبة (38.9% و38.1%) على التوالي، وبالمقابل انخفضت نسب الأسر المحرومة في هذا الميدان في محافظتي اربد ومادبا.

16. دلت النتائج على تباين نسب الأسر المحرومة في ميدان الاستخدام حسب المحافظات، حيث سجلت محافظات مادبا ومعان أعلى نسب حرمان في هذا الميدان (40.6% و 38.4%) على التوالي، وبالمقابل سجلت محافظات العقبة والبلقاء أدنى نسب حرمان في هذا الميدان.

17. أشارت النتائج على انه وبالرغم من انخفاض نسبة الأسر المحرومة وفق دليل الحرمان المركب في محافظة عمان مقارنة بباقي محافظات المملكة، إلا أن هناك الكثير من السكان المحرومين في هذه المحافظة أكثر من باقي المحافظات لتركز السكان في عمان. وتتقاسم ثلاث محافظات العدد الأكبر من المحرومين وهي عمان واربد والزرقاء وجميع تلك المحافظات كانت معدلات الحرمان فيها منخفضة.

18. أظهرت النتائج أن نسبة الأسر المحرومة حرمانا مدقعا في ميدان التعليم في المملكة بلغت (6.4%)، وسجلت محافظة معان أعلى نسب للحرمان المدقع من التعليم، حيث بلغت نسب الأسر المحرومة حرمانا مدقعا في ميدان التعليم فيها(15.9%).

19. أشارت النتائج إلى انه لا توجد اسر محرومة حرمانا مدقعا من المسكن في المملكة، وبالمقابل شكلت نسب الأسر المحرومة حرمانا مطلقا من المسكن في المملكة (7%) والمحرومة حرمانا شديدا (0.4%)، وقد جاءت الأسر في محافظة العقبة في مقدمة المحافظات المحرومة حرمان مطلقا من المسكن بنسبة (16.2%) تلتها محافظة عجلون بنسبة بلغت (14.7%). وانخفضت نسبة الأسر المحرومة حرمانا مطلقا من المسكن في محافظات مادبا والطفيلة وعمان حيث بلغت النسبة (3.2% و3.8% و4.5%) على التوالي.

20. بلغت نسبة الأسر المحرومة حرمانا مطلقا من ملكية الأصول والسلع المعمرة في المملكة (13.4%)، وسجلت محافظتي العقبة والزرقاء أعلى المحافظات المحرومة حرمانا مطلقا من ملكية الأصول والسلع المعمرة بنسبة (26.0% و18.0%) على التوالي. أما محافظة الزرقاء فقد جاءت في مقدمة المحافظات المحرومة حرمانا شديدا من ملكية الأصول والسلع المعمرة بنسبة (19.9%).

21. بينت النتائج انه لا توجد اسر محرومة حرمانا مدقعا من خدمات البنية التحتية في المملكة، وبالمقابل شكلت نسب الأسر المحرومة حرمانا مطلقا من خدمات البنية التحتية (34.5%) ، وقد جاءت محافظة الكرك في مقدمة المحافظات المحرومة حرمان مطلقا من خدمات البنية التحتية بنسبة (84.6%) تلتها محافظة المفرق بنسبة بلغت (78.2%). وانخفضت نسبة الأسر المحرومة حرمانا مطلقا من خدمات البنية التحتية في محافظتي الزرقاء وعمان حيث بلغت النسبة (14.5%) و(20.3%) على التوالي.

22. سجلت محافظتي عجلون ومادبا أعلى المحافظات المحرومة حرمانا شديدا من الاستخدام (24.9% و23.9%) على التوالي. وجاءت محافظة جرش في مقدمة المحافظات المحرومة حرمان مدقعا من الاستخدام بنسبة (12.1%).

6-2 التوصيات

استنادا إلى نتائج الدراسة، السالفة الذكر، فقد تمخض عنها حزمة من التوصيات العملية، التي يمكن تطبيقها على شكل مبادرات، تصب في تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات المحرومة والفقيرة، وهذه التوصيات، هي:

1. التركيز على تفعيل إلزامية التعليم ومكافحة التسرب من المدارس، لضمان إكمال الأفراد مرحلة التعليم الأساسي والتي يمكن آن توفر لهم حياة كريمة وفرص عمل أفضل، مع التركيز على استهداف السكان في محافظات المفرق ومعان وجرش.

2. الاهتمام بتعليم الإفراد في المناطق المحرومة من التعليم (معان، المفرق، الطفيلة، جرش) وتمكينهم من إكمال دراستهم، وإلحاقهم ببرامج تدريب مهني مناسبة. حيث يساعد ذلك في توفير فرص عمل أفضل لهم.

3. تخفيض نسبة الأمية بين الأسر المحرومة من التعليم، من خلال فتح مراكز محو أمية لمساعدة الأفراد الذين فاتهم سن التعليم والأفراد الأميين، وخاصة في محافظات معان والمفرق وجرش.

4. تفعيل السياسات الهادفة للحد من البطالة، وخلق فرص عمل للأفراد العاطلين عن العمل وخاصة في محافظات مادبا ومعان وعجلون.

5. الاهتمام بالمشاريع التنموية المتكاملة اجتماعيا واقتصاديا، وإعطاء الأولوية عند تنفيذ المشاريع الإنتاجية الكبرى للمناطق المحرومة(مادبا، معان ،عجلون والمفرق) مما يؤدي إلى في خلق فرص عمل لسكان تلك المناطق وإحداث تغير حقيقي في دخولهم.

6. تأهيل الأفراد المحرومين والفقراء لدخول سوق العمل من خلال تدريبهم ورفع قدراتهم ومهاراتهم وخاصة في مناطق مادبا ومعان وعجلون والمفرق.

7. العمل على زيادة انتشار خدمات تمويل المشاريع الصغيرة وخاصة في المناطق المحرومة من الاستخدام والتي تنخفض فيها معدلات العمالة، وتقديم الدعم اللازم للمشاريع الصغيرة للأفراد من خلال توجيههم للاستفادة من خدمات هذه المؤسسات التمويلية بعد التأكد من حصولهم على التدريب الكافي حتى يتمكنوا من إدارة مشاريعهم

بنجاح. حيث يمكن أن يشكل الإقراض متناهي الصغر أداة فاعلة لمكافحة الفقر والتخفيف من حدته في تلك المناطق.

8. إعداد إستراتيجية واضحة للتعامل مع قطاع الإسكان بما يضمن العدالة ومساعدة اكبر قدر ممكن من المواطنين للحصول على مسكن صحي مناسب مع إعطاء الأولوية في الاستهداف لمحافظات العقبة وعجلون والمفرق.

9. تحسين مستوى خدمات البنية التحتية، وخاصة خدمات الصرف الصحي التي تفرض على المواطنين أعباء مادية إضافية لعدم توفرها، مع التركيز على استهداف محافظات الكرك والمفرق ومعان.

10. التوقف عن إنشاء تجمعات سكنية بعيدة داخل المحافظات، والاستعاضة عنها بإقامة وحدات سكنية بديلة في تجمعات قائمة، مما يوفر في الإنفاق على البنية التحتية كالطرق والصرف الصحي والكهرباء، ويرفع من مستوى الخدمات المقدمة لتلك التجمعات ويعزز فرص العمل لتلك الفئات.

11. في ظل معدلات الإعالة المرتفعة، التي تكون نتيجة محدودية فرص العمل وارتفاع متوسط حجم الأسرة في بعض المحافظات، فان الحاجة ملحة إلى توفر برامج ومشروعات خاصة بالتوعية بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وأي حملات توعوية وإرشادية قد تساهم في زيادة الوعي لدى السكان، مع التركيز على استهداف محافظات مادبا ومعان وعجلون وجرش.

12. التركيز على السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى رفع دخل الأسرة في الأردن بشكل عام، لتمكين هذه الأسر من تحسين مستوى معيشتها، ليتمكنوا من الحصول السلع والاحتياجات الضرورية لهم مثل تملك المسكن وشراء السيارة الخاصة وتوفير السلع المعمرة الضرورية، مع التركيز على محافظات العقبة والزرقاء ومعان بشكل خاص.

13. رفع المستوى المعيشي للأسر التي تعاني من حرمان مركب في محافظات معان والكرك والمفرق والسعي لتخفيف معاناتهم.

14. إن 27.7% من الأسر في الأردن محرومة وفقا لدليل الحرمان المركب، مما يعني أنه على السياسات التنموية التركيز على الأسر المحرومة، من خلال وضع السياسات الاجتماعية الفعالة التي يمكن أن تساعد هذه الأسر المحرومة للخروج من دائرة

الحرمان، ومن خلال التركيز على بناء رأس المال الاجتماعي والبشري، حيث تعتبر المؤسسة التعليمية من أهم المؤسسات التي يمكن أن تساعد العديد من المحرومين في الخروج من الحرمان، كما أن وضع برامج شاملة تحتوي على مجموعة من الخدمات التنموية، مثل توفير خدمات البنى التحتية، وتوفير فرص العمل للأفراد وتأمين المساكن لهم، وغيرها من الخدمات يمكن ترفع من مستوى معيشة الأسر المحرومة.

15. تبني السياسات والإستراتيجيات والبرامج الهادفة للحد من الحرمان على مستوى الأردن، وتوفير قاعدة معلومات وبيانات حول الحرمان والفقر وتوزيعهما والخصائص الاقتصادية والاجتماعية للفقراء والمحرومين وأماكن تواجدهم، ليتم تتبعهم خصوصا الذين لا تصلهم الخدمات المختلفة، من خلال توصيف ديموغرافي وجغرافي واجتماعي وخدماتي يمكن من استهداف المناطق والجماعات التي ترتفع فيها معدلات انتشار الحرمان والفقر من اجل رصد ومتابعة هذه الظاهرة.

16. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة لقياس الحرمان في الأردن من خلال إدراج ميادين ومجالات جديدة.

17. إجراء مسح متخصص لتوفير البيانات الإحصائية المطلوبة لاشتقاق أدلة للحرمان تكون أكثر دقة وشمولية، مثل المعلومات المتعلقة بالوضع الصحي، والمستوى التعليمي للأفراد اقل من 15 سنة، ومعلومات مفصلة حول توفر خدمات الطرق والإنارة، ومعلومات تتعلق بالآمن والجريمة في محيط الأسرة، ومعلومات تتعلق بمدى رضا الأسرة عن الخدمات المقدمة لها، وغيرها من المعلومات الهامة في بناء الدليل.

18. اختبار وتطبيق هذه المنهجية على مسوح أخرى مثل مسح الأسرة متعدد الأهداف، ومسح السكان والصحة الأسرية، وغيرها من المسوح، وإجراء مقارنات زمنية لرصد ظاهرة الحرمان.

المراجع

المراجع العربية

أبو حيدر، احمد، (2004)، **دور السياسات الاجتماعية في مكافحة الفقر في الأردن**، ورقة عمل غير منشورة، عمان.

أبو حيدر، احمد، (2009). **دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفقيرة في جيوب الفقر**، ورقة عمل قدمت في مؤتمر الأسرة الأردنية، الجامعة الأردنية، عمان.

أبو خرمة وآخرون (2006). **قياس الحرمان في الأردن 2003/2002**، دائرة الإحصاءات العامة والبنك الدولي، عمان.

أماريتا، صن، 1997، **التنمية حرية :مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر**، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب -الكويت، العدد 303، 2004 .

الأمم المتحدة (2003). **الخلاص من الفقر**، مؤتمر العمل الدولي، جنيف، مكتب العمل الدولي.

الأمم المتحدة (2003). **الفقر وطرق قياسه في منظمة الاسكوا**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الاسكوا.

باقر، محمد حسين (1996). **قياس الفقر في دولة اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا (الاسكوا)**، سلسلة دراسة مكافحة الفقر3 الأمم المتحدة، نيويورك.

باقر، محمد حسين (1997). **قياس التنمية البشرية، سلسلة دراسات التنمية البشرية(5)**، الاسكوا، بيروت.

باقر، محمد حسين (2002). **قياس الفقر**، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل حول قياس الفقر،دائرة الإحصاءات العامة، عمان.

باقر، محمد حسين،2007 . **الفقر في المنطقة العربية المفاهيم وطرق القياس**، ورقة عمل غير منشورة.

باقر، محمد حسين،2009، **دليل مستويات المعشية** ، ورقة عمل قدمت في رشة عمل حول قياس مستويات المعيشة في الأردن ، آذار 2010.

بدر، غسان، (1986)، **مقالان في علم الاجتماع**، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة.

بدران، عدنان (2002). **تقدير مؤشرات الفقر بتطبيق نماذج الانحدار على المتغيرات الاقتصادية من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد.

البدور، ميسون ومقطش، مهنا (1997). ترجمة **حزمة الأمان الاجتماعي الصادرة عن البنك الدولي والمتعلقة بإستراتيجية محاربة الفقر وزيادة الإنتاجية الاجتماعية في الأردن،** مديرية التخطيط والمتابعة، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية وإدارة الإحصاء المركزي ومنظمة العمل الدولية، 2008، **الدراسة الوطنية للأحوال المعيشة في لبنان 2007**، بيروت.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية، 1998، **خارطة أحوال المعيشة في لبنان**، دار الفارابي، بيروت.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية، 2007، **تطور خارطة أحوال المعيشة في لبنان بين عامي 1995 و 2004**، بيروت.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية، 2008، **خارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان 2004** ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، **تقرير التنمية البشرية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، **مكافحة وإزالة الفقر**، الجزء الثاني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006، **خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق**، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بغداد.

البنك الدولي، 1994، **دراسة تقييم الفقر في المملكة الأردنيـــة الهاشــمية**، وزارة التخطــيط والتعاون الدولي، عمان.

البنك الدولي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التنمية الاجتماعية، (2004)، **تقييم الفقر في الأردن**، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، عمان.

جرادات، محمد مصطفى (1999). **الفقر والتنمية: دراسة انثروبولوجية في غور الصافي في جنوب غرب الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد.

الجوهري، محمد وآخرون، (1983)، **دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار الكتب الجامعية، القاهرة.

حداد، انطوان (1996). **الفقر في لبنان**، سلسلة دراسات مكافحة الفقــر، اللجنـــة الاقتــصادية والاجتماعية لغربي اسيا الاسكوا، الامم المتحدة نيويورك.

الحديد، مناور، والخطيب، حازم، 1995، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الأردن**، مجلة اربد للبحوث والدراسات، 9 (1) : 113– 157.

الحسيني، السيد ، (1980)، **المدينة – دراسة في علم الاجتماع الحضري** – دار الكتاب للتوزيع، القاهرة.

حمزة، كريم، وأخرون (2002). **الفقر والغنى في الوطن العربي**، ط1، بغداد: بيت الحكمة.

الحنيطي، دوخي، وآخرون (2004). **تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الفقر، دراسة ميدانية على بعض القرى النائية من إقليم جنوب الأردن**، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمان، الأردن.

حيدر، فارس وعبد القادر، حسن (2005). **اثر الخصوبة البشرية في البطالة والفقر** (دراسة عينة جيوب الفقر في الأردن)، السكان والتنمية، العدد الحادي عشر.

خرابشة، عبد وآخرون (1994). **إستراتيجية الحد من الفقر في الأردن**، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان.

الخصاونة، محمد ،النعيمات، عبد السلام والروضان، عبيد (1998). **الفقر والبطالة في الأردن**، الجمعية العلمية الملكية، عمان.

خمش، مجد الدين (2004). **الدولة والتنمية في ظل العولمة**، عمـــان: دار مجـــدلاوي للنـــشر والتوزيع.

دائرة الإحصاءات العامة (1992) . **مسح دخل ونفقات الأسرة 1992**، دائرة الإحصاءات العامة، عمان.

دائرة الإحصاءات العامة (1998). **مسح دخل ونفقات الأسرة 1997**، دائرة الإحصاءات العامة، عمان.

دائرة الإحصاءات العامة (2004). **مسح دخل ونفقات الأسرة 2002**، دائرة الإحصاءات العامة، عمان.

دائرة الإحصاءات العامة (2006). **التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة 2006**، دائرة الإحصاءات العامة، عمان.

دائرة الإحصاءات العامة (2006). تقدير **مؤشرات الفقر بالاعتماد على مسح نفقات الأسرة 2005**، مديرية الإحصاءات الاقتصادية، دائرة الإحصاءات العامة، عمان.

دائرة الاحصاءات العامة (2008). **مسح دخل ونفقات الأسرة 2006**، دائرة الإحصاءات العامة، عمان.

الدويبي، محمد، (2004)، **المؤشرات الاجتماعية والإنسانية لقياس مستوى المعيشة**، مداخلـــة بحثية أعدت للمشاركة في الدورة القومية حول"مستويات المعيـــشة"، المعهـــد العربـــي للتدريب والبحوث الإحصائية، طرابلس 8–13 مايو 2004.

الرفاعي، محمد،(2007). **معوقات بيانات قياس الفقر**، ورقة عمل قدمت في المؤتمر الإحصائي العربي الأول، 12 – 13 تشرين الثاني 2007، عمان، الأردن

السفاريني، أحلام يوسف (1998). **ظاهرة الفقر ودور المؤسسات الاجتماعية الوطنية في معالجتها في الأردن (1987 – 1996)**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

شتوي، موسى (2001). **تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامجي الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذين من قبل وزارة التنمية الاجتماعيـــة فـــي الأردن**، سلـــسلة مكافحة الفقر(13)، الاسكوا، بيروت.

شحاتيت، محمد وآخرون (1992). **نحو موازنة غذائية للحد من الفقر**، الجمعية العلمية الملكية، عمان.

شخاترة، حسين (2002). **قراءة في التجارب المحلية والدولية للحد من الفقر والبطالة في الأردن، في دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة في الأردن**، تحرير، موسى شتيوي، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان.

الصقور، محمد وآخرون (1989). **دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية**، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان.

الصقور، محمد وآخرون (1993). **تقرير دراسة الفقر: الواقع والخصائص**، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان.

صيام، احمد، (2007)، **دور الإصلاحات المالية في الحد من الفقر في ظل العولمة**، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الاقتصادي السابع، جامعة اليرموك

صيام، شحاته، (1997)، **التحضر الرث والتطور الرث**، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة

الطويق، احمد (1998). **ديناميكية مجتمع الفقر: دراسة في النشاطات الاقتصادية – الاجتماعية للقطاع غير الرسمي في وسط عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد.

عبد الرحيم، سعاد (1990) ، **التكيف مع الفقر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة عين شمس.

عبد المعطي، عبد الباسط ، (1979)، **توزيع الفقر في القرية المصرية**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.

غامري، محمد حسن، (1980)، ثقافة الفقر: دراسة في انثروبولوجيا التنمية الحضارية، المركز العربي للتوزيع والنشر، الإسكندرية.

غرايبة، حسن محمد (1995). **اثر المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في ظاهرة الفقر في لواء عجلون وتبايناتها**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

الفارس، عبد الرزاق، (2001)، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

قيرة، إسماعيل، وأخرون (2003). **عولمة الفقر: المجتمع الأخر مجتمع الفقراء والمحرومين**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

كريمة، كريم، (2005)، **دراسات في الفقر والعولمة**، ترجمة: سمير كرم، المجلس الأعلى للثقافة.

كشك، حسين، (1997)، **أسباب الفقر الريفي وأساليب مواجهة فقراء الريف له**، القاهرة، دار الأحمدي للنشر.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (1997). **الفقر في غربي اسيا: منظور اجتماعي**،سلسلة مكافحة الفقر(1)، الاسكوا، بيروت،.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (1999). **وقائع اجتماع فريق الخبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في الوطن العربي**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر(8)، الاسكوا، بيروت.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (2003). **الضمان وشبكات الأمان في إطار السياسات الاجتماعية**، ألاسكوا، بيروت،

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2003)، **الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا: محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر**، الأمم المتحدة، نيويورك.

مجدلاوي، يوسف (1995). **دور صندوق المعونة الوطنية في معالجة ظاهرة الفقر في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

مريان، نادر والتكريتي، ناديا (1997). **تخفيف وطأة الفقر: سياسات إجرائية**، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، عمان.

المصري، سلوى ضامن (2002). **الفقر في الأردن**، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل حول مكافحة الفقر في الاردن، مركز الاردن الجديد،عمان.

الموسوعة العربية العالمية، 1996، مؤسسة أعمال للنشر والتوزيع، الجزء (17)، ص 376.

ناريان، ديبارك، تشامبرز، روبرت (2002). **أصوات الفقراء صيحة للتغير**، القـاهرة: مركـز الاهرام للترجمة والنشر.

النجار، عبير (1997). **الفقر في الأردن يصل إلى مستويات حرجه**، مجلة قضايا الأمة، العدد الثاني، تموز 1997، ص34-35.

نعمة، أديب،(2009)، **تعدد الفقر ومناهج دراسته** ، ورقة عمل قدمت في رشة عمل حول قياس مستويات المعيشة في الأردن، آذار 2010.

نعمة،أديب، (2006)، **خطوط الفقر ونسبة الفقراء في لبنان التسعينات**، ورقة عمل قدمت فيمؤتمر الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية : لبنان، نحو إستراتيجية متكاملة لسياسات بديلة، بيروت.

الهيئة التنسيقه للتكافل الاجتماعي، 2010، **تقرير واقع الفقر في الأردن**. الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، عمان.

الهيئة التنسيقه للتكافل الاجتماعي، 2010، **دور السياسات الاجتماعيـة فـي مكافحـة الفقـر والبطالة**، الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، عمان.

الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، 2009، **منهجيات قياس الفقر في الأردن: 1973 إلى** 2008، الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، عمان.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2004). **تقرير التنمية البشرية لـلأردن**، وزارة التخطـيط والتعاون الدولي عمان، الأردن.

وزارة التنمية الاجتماعية (2000). **قياس الفقر في الأردن**، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان.

وزارة التنمية الاجتماعية (2002). **مكافحة الفقر من أجل أردن أقوى خيارنا جميعاً: إستراتيجية وطنية شاملة**، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان.

وزارة التنمية الاجتماعية (2003). **تقرير حول الفقر في الأردن**، وزارة التنميـة الاجتماعيـة، عمان.

وهيب، علي (1996). خصائص **الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالـث**، بيـروت: دار الفكر اللبناني.

يحيى، حسين، وآخرون (2001). قياس **الفقر وتوزيع الدخل في الأردن دراسة مقطعية لعـــام 1997**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلد 10، عدد 24.

المراجع الأجنبية

Amin, Samir (Oct. 2003): **"World Poverty, Pauperization, & Capital Accumulation**," Monthly Review 55/5, pp. 1-9.

Aminul Islam, 2005, **Sociology of Poverty: Quest for a New Horizon**, Bangladesh e-Journal of Sociology. Vol. 2. No. 1. January 2005.

Andrew A. Zekeri , 2005, **The Causes of Enduring Poverty in Alabama's Black Belt** , working paper presented to Regional Poverty Conference on "In the Shadows of Poverty: Strengthening the Rural Poverty Research Capacity of the South," , Rural Poverty Research Center, University of Missouri, Columbia, MO. July 21-23,

Blank, R. 2002. **"Poverty, Policy and Place: How Poverty and Policies to Alleviate Poverty Are Shaped by Local Characteristics**," Working Paper 04-02. Rural Poverty Research Center (RPRC).

Bradshaw, T. K. 2006. "**Theories of Poverty and Anti-Poverty Programs in Community Development**," Working Paper No. 06-05. Rural Poverty Research Center.

Burrows, R. and Rhodes, D. (1998) **Unpopular places? Area disadvantage and the geography of misery in England**. The Policy Press. England.

Campbell, D., & Wright, J. (2005). **Rethinking Welfare School Attendance Policie**s. Social Service Review, 79(1), 2-28.

Carr-Hill, R. (1988) **‘Revising the RAWP formula: Indexing deprivation and modeling demand’** Centre for Health Economics, University of York. Discussion Paper 41.

Carstairs, V. and Morris, R. (1989) **‘Deprivation and mortality: an alternative to social class?**’ Community Medicine 11: 210-9.

Chambers, R. 1995 **“The professionals and the powerless: whose Reality count**. Institute of development studies.

Clark, Charles M.A. (Jun. 2002): **"Wealth and poverty: On the social creation of scarcity**," Journal of Economic Issues 36:2 , pp. 415-420.

Coleman, J. (1988). **Social capital in the creation of human capital**. The American Journal of Sociology, 94, supplement, S95-S120.

Coleman, M. et al (1999) **Cancer Survival Trends in England and Wales** 1971-1995: deprivation and NHS Region. The Stationery Office. London.

Cotter, David A. (Dec. 2002): **"Poor people in poor places: Local opportunity structures and household poverty**," Rural Sociology, 67/4, pp. 534-555.

Crandall, M. S. and B. A. Weber. 2004. **“Local Social and Economic Conditions, Spatial Concentrations of Poverty, and Poverty Dynamics**,” American Journal of Agricultural Economics 86: 1276-1281.

Damas Philip and Israt Rayhan, 2004, **Vulnerability and Poverty: What are the causes and how are they related**, term paper for

Interdisciplinary Course, International Doctoral Studies Program at ZEF, Bonn ,November, 2004

Davies, J. (1998) **'Healthy Living Centres**' ,Health Services Journal 5 November, pp. 1-5.

Department of the Environment (1995), **1991 Deprivation index: a review of approaches and a matrix of resu**lts. HMSO. London.

Department of the Environment, **Transport and the Regions (1998) 1998 Index of Local Deprivation: A summary of results**. DETR. London.

Des.2004, , The World Bank, Washington D.C.

Development Report 1999, New York, Oxford University Press.

Ferge Z. and S. M. Miller (eds.) (1997), The **Dynamics of Deprivation: A Cross-National Study**, London, Gower Press.

Fisher, M. 2005. **"Why is U.S. Poverty Higher in Nonmetropolitan than Metropolitan Areas?** Evidence from the Panel Study of Income Dynamics,"Working Paper No.05-04. Rural Poverty Research Center.

Forrest, R. and Gordon, D. (1993) **People and Places**: a 1991 Census atlas of England. SAUS. University of Bristol.

Förster, M. (1993), **Comparing Poverty in 13 OECD Countries - Traditional and Synthetic Approaches**', Working Paper No. 100, The Luxembourg Income Study, Luxembourg.

Förster, M. F. (1994), T**he Effects of Net Transfers on Low Incomes Among Non-Elderly Families**, OECD Economic Studies, No. 22, Spring, pp.181-221.

Gallagher, P. (1985), **Targeting Welfare Expenditures on the Poor: Work in Progress on Poverty in Australia**, 1981-82', Social Security Journal, December, pp. 19-34.

Gordon, D. and others (2000), **Poverty and Social Exclusion in Britain**, York, Joseph Rowntree Foundation

Gordon, D. and P. Townsend (eds.) (2001**), Breadline Europe: The Measurement of Poverty**, Bristol, Policy Press.

Gordon, D. and Pantazis, C. (eds) (1997) **Breadline Britain in the 1990s**. Ashgate Publishing Limited, England.

Green, M. and D. Hulme. 2005. **"From Correlates and Characteristics to Causes: Thinking About Poverty from a Chronic Poverty Perspective,"** World Development 33: 867–879.

Hatfield, M. (2002), "**Constructing the revised market basket measure**", Applied Research Branch, Strategic Policy, Human Resources Development Canada,April[online]http://www11.hrsdc.gc.ca/en/cs/sp/hrsdc/arb/publications/research/2002-002379/ it-01-1e.

Henderson, R. F., Harcourt, A. and Harper, R. J. A. (1970), **People in Poverty. A Melbourne Survey,** Cheshire for the Institute of Applied Economic and Social Research, Melbourne.

Holzer, H. J. (1999). **The spatial mismatch hypothesis: What has the evidence shown?** Urban Studies, 28(1), 105-122.

Institute of Applied Economic and Social Research (1995), **Poverty Lines: Australia**. March Quarter 1995, IAESR, University of Melbourne.

Jarman, A. E. (1989), **Pension Information and Family Needs**, Rutledge, London.

Jennifer P. Wolf, 2006,**Sociological theories of poverty in urban America**, in Understanding Poverty From Multiple Social Science Perspectives, J. Austin, PhD, Editor, BASSC Staff Director, Mack Professor of Nonprofit Management, School of Social Welfare

John M. Ulimweng, 2006,**Persistent and Transitory Poverty Across Locations in the United States**, Un Published Doctoral Dissertation , Graduate program in Agricultural, Environmental and Development Economics, Ohio State university.

Johnson, D. (1987), **The Calculation and Use of Poverty Lines in Australia'**, Australian Economic Review, 4th Quarter, pp. 45-55.

Johnson, D. (1991), **The Measurement and Extent of Poverty Among Immigrants**, Bureau of Immigration Research, AGPS, Canberra.

Joseph Rowntree Foundation (1989), **Research and Development Programme, London.**

Kanbur, R. (2002).**Conceptual Challenges in Poverty and Inequality:** One Development Economist's Perspective. Department of Applied Economics and Management; Cornell University.

Kerbo, Harold R.1996. **Social Stratification and Inequality: Class Conflict in Historical and Comparative Perspective**, Boston: WCB/McGraw-Hill.

Lee, P., Murie, A. and Gordon, D. (1995) **Area measures of deprivation: a study of current methods and best practices in the identification**

of poor areas in Great Britain. Centre for Urban and Regional Studies. University of Birmingham.

Lewis, Oscar (1966). 1971. **The Culture Poverty. In Conformity and Conflict:** Readings in Cultural Anthropology, edited by James P. Spradley and David W. McCurdy. Boston: Little Brown.

Lewis, Oscar.1959. **Five Families: Mexican Case Studies in the Culture of Poverty.** New york: Basic Books.

Lewis, Oscar.1961. **The Children of Sanchez**. New York: Random House.

Lewis,Oscar (1969). 1978. **A Death in the Sanchez Family**. Harmon ds worth: Penguin.

Lister, R (1990), **The Exclusive Society: Citizenship and the Poo**r, London, Child Poverty Action Group.

Lloyd, D., Harris, C. and Clucas, D. (1995) '**Low income scheme index: a new deprivation scale based on prescribing in general practice'**. British Medical Journal 310: 165-70.

Mackenzie, I.F., Nelder, R. Maconachie, M. and Radford, G. (1998) '**My ward is more deprived than yours**'. Journal of Public Health Medicine 20: 186-90.

McDonald, P. and Brownlee, H. (1994), **Australian Living Standards: The Next Decade**, in J. Disney and L. Briggs (eds.), Social Security Policy: Issues and Options, AGPS, Canberra, pp.49-62.

Miller, M. L., Mastuera, M., Chao, M., & Sadowski, K. (2004). **Pathways Out of Poverty: Early Lessons of the Family Independence Initiative**. Oakland: Family Independence Initiative.

Morris, R. and Carstairs, V. (1991) '**Which deprivation? A comparison of deprivation indexes'** Journal of Public Health Medicine 13: 318-26.

Noble, M. et al. (1999) **Index of Deprivation** 1999, Newsletter 1 – January 1999.

Noble, M. et al. (2001) **Index of Deprivation 1999 Revised**. Newsletter 2.

Paul, S. and Podder, N. (1992), **Measuring the Risk of Poverty in Australia'**, Economic Papers, Vol. 11, No. 3, pp. 23-31.

Portes, A. (1998). Social **capital: Its origins and applications in modern sociology**. Annual Review of Sociology, 24, 1-24.

Pradhan, M. and M. Ravallion (2000), **"Measuring poverty using qualitative perceptions of consumption adequacy**", Review of Economics and Statistics, vol. 82, No. 3, August.

Ravallion, Martin (Aug. 2002): **"On the urbanization of poverty**," Journal of Development Economics 68/2, Abs.

Ravallion, Martin (Aug. 2002): "**On the urbanization of poverty**," Journal of Development Economics 68/2, Abs.

Rio Group (2006), **Expert Group on Poverty Statistics**., Rio de Janeiro, Brazilian Geographical and Statistical Institute ISBN 85-240-3908-6.

Rodrigus ,R. and D'Ambosio,C. (2005), **Deprivation in Sao Paulo Districts: Evidence From 2000,** conference paper, International Conference: The many dimensions of poverty, Brasilia, Brazil, 29-31 August 2005.

Ross, R. and Whiteford, P. (1992), **Poverty in 1986: Aboriginal Families with Childre**n, Australian Journal of Social Issues, Vol. 27, No. 2, pp. 91-111.

Salmond, C. and Crampton, P. (2002), **NZDep2001 Index of Deprivation,** Department of Public Health, Wellington School of Medicine and Health Sciences, New Zealand.

Saunders, P. (1994), **Welfare and Inequality. National and International Perspectives on the Australian Welfare State**, Cambridge University Press, Melbourne.

Saunders, P. (1995), **In Defense of a Poverty** Line, Just Policy, No. 4, September, pp. 9-16.

Schiller, B. R. 2001. **The Economics of Poverty and Discrimination**. Englewood, NJ: Prentice Hall.

Schwartz, J. 2000. **Fighting Poverty with Virtue**. Bloomington, IN: Indiana University Press.

Sen, A. (1983), **"Poor relatively speaking**", Oxford Economic Papers, No.35

Sen, A. (1985), "**A reply**", Oxford Economic Papers, No. 37.

Shaban, R.A., Abu-Gaida, D. and Al-Naimat, A. (2001), **Poverty Alleviation in Jordan: Lessons for the Future**, The World Bank, Washington D.C.

Shahateet, Mohammed, (2007). **The Determinants of Deprivation in Jordan: Empirical Study**, Journal of Social Sciences, 3 (1).

Sloggett, A. and Joshi, H. (1994) '**Higher mortality in deprived areas: community or personal disadvantage**?' British Medical Journal 309: 1470-4.

Small, M., & Newman, K. (2001). **Urban poverty after the truly disadvantaged: The rediscovery of the family, the neighborhood, and culture**. Annual Review of Sociology, 27, 23-45.

Smeeding.T, 2002**, Sociology of Poverty**, Working Paper No. 315, Luxembourg Income Study (LIS), asbl.

Streeten, Paul (Fall 1998): **"Beyond the Six Veils: Conceptualizing and Measuring Poverty**," Journal of International Affairs, 52/1, pp. 1-31.

Talbot, R.J. (1991) **'Underprivileged areas and health care planning: implications of use of Jarman indicators of urban deprivation'**. British Medical Journal 302: 383-6.

Ted K. Bradshaw,2006, **Theories of Poverty and Anti-Poverty Programs in Community Development**, RPRC Working Paper No. 06-05 , Rural Poverty Research Center.

The World Bank, (2004). **Jordan Poverty Assessment**, Main Report, vol. 2,

Townsend, P. (1979), Poverty in the United Kingdom. **A Study of Household Resources and Standards of Living**, Penguin Books, Harmondsworth.

Townsend, P. (1985), **"A sociological approach to the measurement of poverty -a rejoinder to Professor Amartya Sen**", Oxford Economic,Papers, No. 37.

Townsend, P. (1993), **The International Analysis of Poverty**, New York, Harvester Wheat sheaf.

Townsend, P. and D. Gordon (2002), **World Poverty: New Policies to Defeat an Old Enemy**, Bristol, Policy Press.

Townsend, P., Phillimore, P. and Beattie, A. (1988) **Health and Deprivation: Inequality and the Nort**h. Routledge, London.

Travers, P. and Richardson, S. (1993), **Living Decently. Material Well-Being in Australia**, Oxford University Press, Melbourne.

UNDP (United Nations Development Programme) (1999), **Human Development Report 1999**, Oxford University Press, New York.

United Nations Development Programme (1994), **Human Development Report 1994**, Oxford University Press, New York.

Valentine, C. A. (1968). **Culture and Poverty**. Chicago: University of Chicago Press.

Wallace, M. and Denham, C. (1996). **The ONS classification of local and health authorities of Great Britain**. Studies in Medical and Population Subjects No 59. HMSO, London.

Weber, M. (2001). **Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism** . New York : Routelege .

World Bank (1990), **World Development Report 1990**. Poverty, Oxford University Press, New York.

World Bank (1994), **The Hashemite Kingdom of Jordan Poverty Assessment Report** No. 12675, The World Bank, Washington D.C.

World Bank (2009), **The Hashemite Kingdom of Jordan Poverty Update Report** No. 47951-JO, The World Bank, Washington D.C.

POVERTY AND DEPRIVATION POCKETS IN JORDAN "A STUDY BASED ON MULTIDIMENSIONAL POVERTY APPROACH"

by:

Ahmad Hamad Abu Haidar

Supervisor

Dr. Issa Al Masarwah, Prof.

ABSTRACT

This study aimed at identifying the pockets of poverty and deprivation in Jordan, in addition to identifying the relationship between different dimensions of deprivation and income poverty. It also provides decision makers, on the national and district levels, with subjective criteria in order to determine development intervention priorities on national and district levels. This will lead to minimizing development disparities.

In order to achieve its objectives, the study applied a new methodology which combines poverty and deprivation measures as a comprehensive approach (basic needs + poverty line). The study depended mainly on the data provided by the Household Expenditure and Income Survey 2006, which was carried out by the Jordanian Department of Statistics which covered a representative national sample consisting of 12,768 households.

The study applied a methodology which takes into consideration the unsatisfied basic needs through deriving five main indices of deprivation representing five domains.

These indices are for infrastructure, employment, education, housing and the ownership of durable goods and assets.

Each index was derived using different indicators related to each domain. These indices express the level of satisfying the basic needs for households in each governorate. The multiple deprivation index (MDI) was also derived to express the degree of deprivation in each governorate and in Jordan as a whole. The highest percentage of deprived households in Jordan was 38.1% for infrastructure domain followed by education domain, 37%, were as the lowest percentage of deprived households was recorded by the hosing domain. 7.4%. The percentage of deprived households was also high for employment domain which reached 30.4% on the national level. On the other hand, the percentage of deprived households, according to the ownership of durable goods and assets, reached 24.9%.

The study reached several conclusions including that the percentage of deprived households, according to the MDI, reached 27.7%.

At regions level, the main results showed that the South region recorded the highest percentage of deprived households, 34.3% followed by the North region, 31.6%. Amman region recorded the lowest percentage of deprived households, 23.1%. The main results also showed that the percentage of deprived households, according to the MDI, increased significantly to reach 27.7% compared to 13% according to poverty line approach. According to the MDI, Ma'an governorate registered the highest percentage of deprived households, 36.5% followed by Karak governorate, 35.8, then Jarash governorate, 35.4%. Meanwhile, Amman governorate recorded the lowest percentage of deprived households, 23.1%, followed by Zarka governorate, 25.8%.

The study recommended that more attention should be paid to compulsory education which should reduce students' dropouts. National development programs should concentrate on targeting deprived household in Mafraq, Ma'an and Jarash governorates.

The study also recommended that more activities should be carried out to reduce unemployment and create new job opportunities especially in Madaba, Ajloun and Ma'an governorates. Improving infrastructure services is also of prime importance in reducing the burden of deprivation with more concentration on targeting deprived households in Karak, Mafraq and Ma'an governorates.